جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

أولويات الاستثمار وعلاقتها بميزان المدفوعات المصرى خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٩)

رقم (٣٢٣) – أغسطس ٢٠٢١

جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (٣٢٣)

أولويات الاستثمار وعلاقتها بميزان المدفوعات المصرى خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٩)

٢٠٢١

"لم يسبق نشر هذا البحث أوأي أجزاء منه، ويحظر إعادة نشره فى أى جهة اخرى قبل أخذ موافقة المعهد كتابة"

"الآراء فى هذا البحث تمثل رأى الباحثين فقط"

رئيس المعهد

أ.د . علاء زهران

نائب رئيس المعهد
لشئون البحوث والدراسات العليا
أ.د . خالد عطية

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن توجه المعهد بل تعبر عن رأي المؤلف وتوجهه في المقام الأول

مدينة نصر- طريق صلاح سالم-
القاهرة- جمهورية مصر العربية

https://inp.edu.eg

معهد التخطيط القومي

rao.unit@inp.edu.eg

الهاتف/(+202) 22627372-22634040
الفاكس/(+202)24011398 -22634747

أستاذ دكتور محمود عبد الحي وأخرون

أولويات الاستثمار وعلاقتها بميزان المدفوعات المصرى خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٩)

الكلمات الدالة: أولويات الاستثمار – ميزان المدفوعات – الاستثمار فى التعليم والصحة – الاستثمار فى الزراعة والصناعة – الاستثمار فى قطاع المعلومات والاتصالات.

رقم الايداع: ٢٠٢٠/١١٢٠٤

ISBN: 978-977-6641-53-2

حقوق الطبع والنشر محفوظة لمعهد التخطيط القومي، يحظر إعادة النشر أو النسخ أو الاقتباس بأي صورة إلا بإذن كتابي من معهد التخطيط القومي أو بالإشارة إلي المصدر

الطباعه والتنفيذ: معهد التخطيط القومي الطبعة الاولى: ٢٠٢١

تقديم

تعتبر سلسلة قضايا التخطيط والتنمية أحد القنوات الرئيسية لنشر نتاج معهد التخطيط القومى من دراسات وبحوث جماعية محكمة فى مختلف مجالات التخطيط والتنمية. يضم المعهد مجموعة من الباحثين والخبراء متنوعى ومتعددى التخصصات، مما يضيف إلى قيمة وفائدة مثل هذه الدراسات المختلفة التى يتم إجراؤها من حيث شمولية الأخذ فى الاعتبار الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، المؤسسية، والمعلوماتية وغيرها لأي من القضايا محل البحث.

تضمنت الإصدارات المختلفة لسلسلة قضايا التخطيط والتنمية منذ بدئها فى عام ١٩٧٧ عدداً من الدراسات التى تناولت قضايا مختلفة تفيد الباحثين والدارسين، وكذا صانعى السياسات ومتخذى القرارات فى مختلف مجالات التخطيط والتنمية، منها على سبيل المثال لا الحصر: السياسات المالية والنقدية، الإنتاجية والأسعار والأجور، الاستهلاك والتجارة الداخلية، المالية العامة، التجارة الخارجية، التكتلات الدولية، قضايا التشغيل والبطالة وسوق العمل، التنمية الإقليمية والنمو الاحتوائي، آفاق وفرص الاستثمار، السياسات الصناعية، السياسات الزراعية والتنمية الريفية، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مناهج وأساليب النمذجة التخطيطية، قضايا البيئة والموارد الطبيعية، التنمية المجتمعية، قضايا التعليم والصحة والمرأة والشباب والأطفال وذوي الإعاقة، ...إلخ

تتنوع مصادر وقنوات النشر لدى المعهد إلى جانب سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، والمتمثلة فى التقارير العلمية، والكتب المرجعية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، والتى تصدر بصفة دورية نصف سنوية، وكذلك كتاب المؤتمر الدولى السنوي وسلسلة أوراق السياسات في التخطيط والتنمية المستدامة، وكراسات السياسات، إضافة إلى ما يصدره المعهد من نشرات علمية تعكس ما يعقده المعهد من فعاليات علمية متنوعة.

وفق الله الجميع للعمل لما فيه خير البلاد، والله من وراء القصد...

رئيس المعهد

أ.د. علاء زهران

موجز البحث

أولويات الاستثمار وعلاقتها بميزان المدفوعات المصرى خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٩)

نبعت فكرة هذا البحث من ملاحظة أن ميزان المدفوعات المصرى يُعانى عجزًا مستديمًا، فلم يكد هذا الميزان يعرف توازنًا اقتصاديًا -ناهيك عن فائض- عبر هذه الفترة الطويلة من الزمن، ورغم أن علاج هذا العجز يستلزم زيادة قيمة الصادرات السلعية والخدمية لتتعادل مع قيمة الواردات السلعية والخدمية إلا أن ذلك لم يتحقق خلال هذه الفترة، مما انعكس بتدهور حاد فى قيمة الجنيه المصرى انخفاضًا و/أو تخفيضًا على أمل أن يفلح ذلك فى علاج عجز ميزان المدفوعات وهو ما لم يحدث.

ومن ثم يطرح هذا البحث قضية أولويات الاستثمار فى مصر وتبعاتها على ميزان المدفوعات، والفكرة الأساسية فى هذا الطرح تتمثل فى أنه كلما انحازت أولويات الاستثمار إلى مجالات إنتاج وتسويق السلع والخدمات غير القابلة للدخول فى التجارة الخارجية (للقطاع العقارى وخدماته) كلما أصبح علاج مشكلة عجز ميزان المدفوعات أكثر صعوبة خاصة كلما كانت هوامش الربح فى هذه المجالات أكثر ارتفاعًا مما يمكن تحقيقه فى إنتاج وتسويق السلع والخدمات القابلة للدخول فى التجارة الخارجية.

وبناءً عليه احتوت الدراسة على خمسة فصول؛ الأول منها يستعرض الإطار النظري والمفاهيمي لمعايير ومحددات أولويات الاستثمار وانعكاساتها على ميزان المدفوعات، والثانى يناقش أولويات الاستثمار في قطاعي التعليم والصحة من منظور العلاقة بميزان المدفوعات، وذلك باعتبار أن القدر الأعظم من تحويلات المصريين العاملين فى الخارج يأتى من المشتغلين المصريين فى هذين المجالين، أما الفصل الثالث فيناقش أولويات الاستثمار فى قطاعى الصناعة والزراعة من منظور العلاقة بميزان المدفوعات، بينما يختص الفصل الرابع بدراسة أولويات الاستثمار في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من نفس المنظور، وأخيرًا يقدم الفصل الخامس مستخلصات حول انعكاسات الأولويات والسياسات المقترحة علي الاقتصاد المصري بصفة عامة وميزان المدفوعات بصفة خاصة.

الكلمات المفتاحية: أولويات الاستثمار – ميزان المدفوعات – الاستثمار فى التعليم والصحة – الاستثمار فى الزراعة والصناعة – الاستثمار فى قطاع المعلومات والاتصالات.

فريق البحث

م	فريق الدراسة	الاسم	الدرجة العلمية	التخصص
١	**الباحث الرئيسي**	أ.د. محمود عبد الحي صلاح	أستاذ متفرغ	اقتصاد
٢	**البـــاحثون**	د. حجازى عبد الحميد الجزار	أستاذ مساعد	اقتصاد
٣		د. عبد السلام محمد السيد	مدرس	اقتصاد
٤	**الباحثون من خارج المعهد**	أ.د. حنان اسماعيل أحمد اساعيل	أستاذ	تخطيط واقتصاديات التعليم

المحتويات

البيـــــــــــــان	رقم الصفحة
مقدمة	١
الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لمعايير ومحددات أولويات الاستثمار وانعكاساتها على ميزان المدفوعات مقدمة ١-١ ارتفاع معدلات الربح فى قطاعى البناء والتشييد العقارى ١-٢ تأثير ارتفاع هذه المعدلات على توجهات الاستثمار ١-٣ فرص استثمار متصلة بالبناء والتشييد والعقارات	٦
الفصل الثاني: أولويات الاستثمار في قطاعي التعليم والصحة وعلاقتهما بميزان المدفوعات مقدمة ٢-١ مجالات ميزان المدفوعات فى الاقتصاد المصرى – إطار نظرى ٢-٢ العلاقة المتبادلة بين التعليم والصحة والتنمية البشرية ٢-٣ أنشطة الاستثمار فى قطاعى التعليم والصحة وبعض السياسات المقترحة لتحسين دورهما فى دعم ميزان المدفوعات	١٢
الفصل الثالث: أولويات الاستثمار في قطاعي الصناعة التحويلية والزراعة وعلاقتهما بميزان المدفوعات **مقدمة** ٣-١ أولويات الاستثمار فى الخرائط التنموية وتوجهات الدولة (وزارتى الصناعة والزراعة) ٣-٢ نمط وهيكل الاستثمار فى مصر فى القطاعين الصناعى والزراعى خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠١٩	٣٥
الفصل الرابع: الاستثمار فى قطاع الاتصالات وعلاقته بميزان المدفوعات مقدمة ٤-١ الإطار النظرى والمفاهيمى لدراسة الاستثمار فى قطاع ICT وعلاقته بميزان المدفوعات المصرى	٧٥

البيـــــــــــــان	رقم الصفحة
٤-٢ دواعى الاستثمار فى قطاع المعلومات والاتصالات ٤-٣ علاقة الاستثمار فى الاتصالات والمعلومات بميزان المدفوعات	
الفصل الخامس: انعكاس الأولويات والسياسات المقترحة علي الاقتصاد المصري بصفة عامة وميزان المدفوعات بصفة خاصة مقدمـة ٥-١ استخلاصات من الفصل الأول ٥-٢ استخلاصات من الفصل الثانى ٥-٣ استخلاصات من الفصل الثالث ٥-٤ استخلاصات من الفصل الرابع	١٠٣
الملاحق	١١٤
المراجــع	١١٧

فهرس الجداول

م	عنوان الجدول	الصفحة
(٢-١)	تطور تحويلات العاملين بالخارج الفترة (٢٠٠٤/٢٠٠٤ -٢٠١٨/٢٠١٩)	١٨
(٢-٢)	أهم مصادر تحويلات العاملين بالخارج في السنوات ٢٠١٠-٢٠١٥-٢٠١٧ (القيمة بالمليار دولار)	١٩
(٣-١)	الاستثمارات الموزعة بحسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (٢٠٠٣/٢٠٠٤-٢٠١٨/٢٠١٩)	٥١
(٣-٢)	نسبة الاستثمار القطاعي لجملة الاستثمارات العامة المُنفذة بالأسعار الجارية سنويًا	٥٣
(٣-٣)	معدل نمو الاستثمار القطاعى لجملة الاستثمارات العامة المُنفذة بالأسعار الجارية سنويًا	٥٥
(٣-٤)	ميزان دخل الاستثمار خلال الفترة (٢٠١٠/٢٠١١ – ٢٠١٨/٢٠٢٠)	٥٩
(٣-٥)	قيمة الصادرات السنوية حسب درجة التصنيع (القيمة بالمليون دولار)	٦٣
(٣-٦)	النصيب النسبى لقيمة الصادرات السنوية حسب درجة التصنيع	٦٥
(٣-٧)	قيم الواردات حسب درجة الاستخدام خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠) القيمة بالمليون دولار	٦٩
(٣-٨)	قيمة الحصيلة النسبية لواردات السلع إلى إجمالى حصيلة الواردات خلال الفترة (٢٠١٠/٢٠١١-٢٠١٩/٢٠٢٠)	٧١
(٣-٩)	معدل النمو السنوي فى قيمة الواردات حسب درجة الاستخدام خلال الفترة (٢٠١٠/٢٠١١-٢٠١٩/٢٠٢٠)	٧٣
(٤-١)	الترابطات الأمامية والخلفية الكلية (المباشرة وغير المباشرة) لقطاع المعلومات والاتصالات لعام ٢٠١٠/٢٠١١	٩٨
(٤-٢)	الترابطات الأمامية والخلفية المباشرة وفق جدول المدخلات والمخرجات لعام ٢٠١٦/٢٠١٧	٩٩
(٤-٣)	الترابطات الأمامية والخلفية الكلية (المباشرة وغير المباشرة) لعام ٢٠١٦/٢٠١٧	١٠١

فهرس الأشكال

م	عنوان الشكل	الصفحة
(٢-١)	تطور قيم تحويلات المصريين العاملين بالخارج فى الفترة (٢٠١٠/٢٠١١-٢٠١٩/٢٠٢٠) (القيمة بالمليار دولار)	١٩
(٢-٢)	أهم مصادر النقد الأجنبى فى مصر خلال الفترة (٢٠١٣/٢٠١٤-٢٠١٨/٢٠١٩)	٢٠
(٤-١)	تطور الاستثمارات المُنفذة في قطاع الاتصالات والمعلومات خلال الفترة (٢٠٠٣/٢٠٠٤ – ٢٠١٨/٢٠١٩)	٨٩
(٤-٢)	تطور معدل نمو الاستثمارات المُنفذة في قطاع الاتصالات والمعلومات خلال الفترة (٢٠٠٣/٢٠٠٤ – ٢٠١٨/٢٠١٩)	٩١
(٤-٣)	تطور نصيب في قطاع الاتصالات والمعلومات من الاستثمارات المُنفذة خلال الفترة (٢٠٠٣/٢٠٠٤ – ٢٠١٨/٢٠١٩)	٩٢
(٤-٤)	تطور مساهمة قطاع الاتصالات والمعلومات في الاستثمارات المُنفذة خلال الفترة (٢٠٠٣/٢٠٠٤ – ٢٠١٨/٢٠١٩)	٩٣
(٤-٥)	تطور صادرات مصر من خدمات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات خلال الفترة (٢٠٠٣/٢٠٠٤ – ٢٠١٨/٢٠١٩)	٩٤
(٤-٦)	عدد مرات تغطية الصادرات للواردات الخدمية للاتصالات والمعلومات في الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٩)	٩٥
(٤-٧)	عدد مرات تغطية قيمة الصادرات لقيمة الواردات الخدمية للاتصالات والمعلومات في الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٩)	٩٦
(٤-٨)	تطور صادرات مصر من سلع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات خلال الفترة في الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٩)	٩٧

مقدمة

تتفق كل **الأدبيات الاقتصادية** على أهمية وضرورة الاستثمار، سواء كان محليًا أو أجنبيًا، باعتبار ذلك من أهم وسائل الإنتاج وإعادة الإنتاج ليس فقط على نفس النطاق وإنما أيضًا– وبالأساس– على نطاق موسع كمًا ونوعًا وعلى نحو يسعى دائمًا لملاحقة التطور الكمي والنوعي لوسائل إشباع الحاجات الإنسانية لأعداد لا تتوقف عن الزيادة من البشر. والاستثمار هو المكون الأصيل للتراكم الرأسمالى ولتحركات رؤوس الأموال سواء عبر الزمان أو المكان، ومن ثم فإن له تأثير مباشر وغير مباشر على ميزان المدفوعات الذى يعكس العلاقات الاقتصادية بين الدولة والعالم الخارجى من خلال تدفقات الصادرات والواردات وتحركات رؤوس الأموال من وإلى هذه الدولة.

وتسعى جميع الدول إلى زيادة استثماراتها بصرف النظر عن مدارسها وتوجهاتها الاقتصادية، وهذا يتطلب بلا شك رؤية استراتيجية واضحة ودقيقة خاصة فيما يتعلق بأولويات وتوجهات هذه الاستثمارات وانعكاساتها على حالة ميزان المدفوعات للدول التى تتم فيها هذه الاستثمارات وطنية كانت أم أجنبية، فمن جهة نجد أن المستثمر يهدف إلى تعظيم منافعه وأرباحه بصرف النظر عما يتحقق من أهداف إنمائية للدولة الأم أو الدولة المضيفة للاستثمار، ومن جهة أخرى فإن تعدد وتشابك مجالات الاستثمار واختلاف معدلات الربح المتحققة منها مع التنافس فيما بينها على مصادر التمويل (محلية كانت أم أجنبية)، وكلها عوامل تؤدى فى الغالب إلى زيادة الميل إلى تفضيل الاستثمارات سريعة ومرتفعة العائد على حساب الاستثمارات ذات فترات التفريخ الأطول والعائد المباشر الأقل على الرغم من ارتفاع جدواها الإنمائية اقتصاديًا واجتماعيًا على المدى الطويل.

هذه المفارقات المتوقعة تثير تساؤلات حول مدى انسجام أهداف الاستثمارات العامة والخاصة مع أهداف المجتمع خاصة عندما يتعلق الأمر بالتنمية الاقتصادية والإجتماعية فى الدولة ككل، ومن هنا تأتي أهمية تحديد أولويات الاستثمار في أى دولة بما يتفق مع رؤيتها الاستراتيجية المختارة، وفي مقدمة هذه الأولويات بالنسبة لمصر–كغيرها من الدول النامية، تحقيق التحولات الهيكلية الاقتصادية من خلال زيادة النصيب النسبي للقطاعات السلعية، متمثلة فى الزراعة والصناعة، فضلًا عن القطاعات الخدمية خاصة فى مجالات التعليم والصحة والبحوث العلمية وتطبيقاتها التكنولوجية والتنظيمية، مع الحرص على مراعاة اعتبارات عدالة التوزيع على مستوى الشرائح الإجتماعية والجهات والأقاليم المحلية في الدولة.

ونظرًا لاتساع قاعدة هذه الاعتبارات وتداخل وتفاعل متطلبات مراعاتها، علاوة على أن الموارد المتاحة والتى يمكن إتاحتها للاستثمار عادة ما تكون محدودة بسقف يصعب تجاوزه، فإن الأمر يقتضى عادة وضع وتنفيذ أولويات للاستثمار من شأنها أن تسهم بفاعلية عالية فى علاج أهم القيود والاختلالات التى تمثل اختناقات تعترض مسار التنمية الاقتصادية والإجتماعية وتستنفد جل ثمارها، ولعل من أهم هذه القيود والاختلالات فى الحالة المصرية ما يتعلق بحالة كل من الموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات.

فعلى الرغم من جدية وفاعلية برامج وسياسات الإصلاح الاقتصادى المتبعة فى مصر منذ بضع سنوات إلا أن عجز الموازنة العامة للدولة (الاختلال الداخلى) وعجز ميزان المدفوعات (الاختلال الخارجى) ما زالا ضمن أهم القيود الفاعلة والمؤثرة سلبا على مسار التنمية الاقتصادية والإجتماعية فى مصر، وعلى الرغم من أهمية كل من هاتين المشكلتين، إلا أن بحثنا هذا سيركز الاهتمام على مشكلة التوزان الخارجى (توازن ميزان المدفوعات) ومدى واتجاهات تأثرها بأولويات الاستثمار فى مصر كما تنعكس فى البيانات المتاحة عن التوزيع القطاعى للاستثمارًا ت المُنفذة خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٩).

ولا يعنى التركيز على مشكلة التوازن الخارجى أن تحليلنا واستنتاجاتنا فى هذه الدراسة لن تمس جوانب أخرى كثيرة تتصل بمسار وسياسات التنمية الاقتصادية والإجتماعية فى مصر، فذلك أمر يكاد يكون حتميا بحكم تداخل وترابط حلقات التأثير والتأثر بين حالة التوازن أو الاختلال فى ميزان المدفوعات وباقى حالات التوازن أو الاختلال مثلًا بين النفقات والإيرادات العامة وبين الاستثمار والادخار، علاوة على انعكاسات ذلك كله على السياسات والبرامج والمتغيرات الاقتصادية والإجتماعية فى مصر كما فى غيرها من الدول.

وبناء على ذلك تتمثل المشكلة الأساسية لبحثنا هذا فى دراسة وتقييم العلاقة بين أولويات الاستثمار وحالة ميزان المدفوعات المصرى خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٩). وفى ضوء ما قد تخلص إليه هذه الدراسة وهذا التقييم من مواطن ضعف أو قوة، وإنجازات أو إخفاقات، يمكن لنا أن نخلص إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التى نأمل أن تكون مفيدة لشركاء التنمية (السلطتين التشريعية والتنفيذية والقطاعين العام والخاص) فى تعظيم مواطن القوة وتدنية مواطن الضعف؛ بحيث تكون السياسات والخطط والبرامج الاقتصادية والإجتماعية وقرارات الاستثمار العامة والخاصة متسقة فيما بينها خاصة من حيث الآثار الاقتصادية والإجتماعية التى تتولد عنها، ومن حيث استهداف التوازن

الخارجى (توازن ميزان المدفوعات) وتجنب الآثار الاقتصادية والإجتماعية الضارة لاستمرار اختلال هذا التوازن فى الأجلين المتوسط والطويل.

ويعتبر البحث ذا أهمية كبرى للاقتصاد المصري نظرًا لأنه يتناول أولويات الاستثمار في مصر وعلاقتها بميزان المدفوعات المصري خلال فترة الدراسة، وتنبثق مشكلة وضع أولويات للاستثمار من مشكلة أكثر عمومية وهي مشكلة الاختيار، فقد انصب الاهتمام في مصر في إطار سياسة الانفتاح الاقتصادي–منذ سبعينيات القرن العشرين– على السياسات النقدية والمالية بينما لم تحظ السياسة الاستثمارية – التي تُعد جوهر الاقتصاد الحقيقي– بنفس القدر من الاهتمام على الرغم من أن تحسين الحالة الاقتصادية في مصر والارتفاع بمعدلات النمو يتوقفان إلى حد كبير على كفاءة إدارة السياسة الاستثمارية.

ومن الملاحظ أن اهتمام الحكومات المتعاقبة على مصر، منذ برنامج السنوات الخمس للتصنيع فى النصف الثانى من خمسينات القرن العشرين، لم يول اهتمامًا واضحًا ومباشرًا بموضوع أولويات الاستثمار وانعكاساتها المباشرة وغير المباشرة على كفاءة تخصيص الموارد وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية والإجتماعية فى مصر عامة، ومدى مساهمة الاستثمار فى علاج مشكلات هامة ورئيسية ومزمنة من قبيل عجز الموازنة العامة للدولة، وعجز ميزان المدفوعات المصرى ... إلخ، حيث أنه إذا كانت زيادة الاستثمار في حد ذاتها تؤدي إلي زيادة معدل النمو الاقتصادي في المدى القصير، فإن تخصيص الاستثمارات بكفاءة يعد عاملًا حاسمًا في مدي استمرارية معدل النمو والتوازن الاقتصادى والإجتماعي في المدى الطويل.

لذلك **يجب العمل على تحديد الأولويات الاستثمارية** على النحو الذي يسمح بإعادة تخصيص الموارد لتنفيذ البرامج والمشروعات ذات الجدوى الأعلى من الناحيتين الاقتصادية والإجتماعية، والفاعلية الأكثر فى معالجة المشكلات الاقتصادية الهامة من قبيل اختلال التوازن الخارجى (توازن ميزان المدفوعات) واختلال التوازن الداخلى (توازن الموازنة العامة للدولة)، ومن ثمّ فإن دراسة وتقييم أولويات الاستثمار وعلاقتها بميزان المدفوعات فى مصر تُعد أمرا ضروريا لتلمُس سُبل علاج اختلال التوازن الخارجى من جهة، فضلًا عن الاهتمام بالاشارة إلى ما يترتب على ذلك من نتائج وثيقة الصلة بعلاج مشكلة عجز الموازنة العامة للدولة.

وبحكم أن **ميزان المدفوعات** يكاد يكون مرآة عاكسة لأحوال الاقتصاد والمجتمع من جوانب متعددة تغطى كل أحوال المجتمع، فإن هذا البحث يمكن أن تستفيد منه كل الجهات والمؤسسات العامة والخاصة المصرية ذات الصلة بإنتاج السلع والخدمات والتجارة فيها.

ويهدف هذا **البحث** إلى:

١- دراسة و تحليل أولويات الاستثمار خلال فترة الدراسة وانعكاساتها علي ميزان المدفوعات المصري.
٢- اقتراح أولويات وخريطة استثمارية لإصلاح الاختلالات الهيكلية في ميزان المدفوعات.
٣- تحديد القطاعات ذات الاولوية في تخصيص وتوزيع الاستثمارات المحلية والاجنبية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والحد من الاختلال المزمن في ميزان المدفوعات. وترى الدراسة التركيز علي القطاعات التالية كمرحلة أولية:
- قطاع الصحة والتعليم.
- قطاع الصناعات التحويلية والزراعة.
- قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

٤- رسم سياسات ووضع آليات تشريعية وتنظيمية لضبط البرنامج الاستثماري وتوجيهه نحو تحقيق أولويات الاستثمار.
٥- وضع منظومة للحوافز الصناعية التصديرية.
٦- منهج تخطيطي لضمان تحقيق أولويات الاستثمارات المحددة.

محاور البحث:

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لمعايير ومحددات أولويات الاستثمار وانعكاساتها على ميزان المدفوعات.

الفصل الثاني: أولويات الاستثمار في قطاعي التعليم والصحة من منظور العلاقة بميزان المدفوعات.

الفصل الثالث: أولويات الاستثمار في قطاعي الصناعة والزراعة من منظور العلاقة بميزان المدفوعات.

الفصل الرابع: أولويات الاستثمار في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من منظور العلاقة بميزان المدفوعات.

الفصل الخامس: انعكاس الأولويات والسياسات المقترحة علي الاقتصاد المصري بصفة عامة وميزان المدفوعات بصفة خاصة.

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي لمعايير ومحددات أولويات الاستثمار وانعكاساتها على ميزان المدفوعات

مقدمة

على الرغم من أن المفهوم العام للاستثمار ينصرف إلى اقتطاع نسبة من الدخل الجارى (تعرف عادة بالادخار) وتوجيهها إلى مجال أو أكثر من المجالات المُدرة لدخل فى المستقبل، وأن هذا المفهوم ينطبق على مستوى وحدات القطاع العائلى كما ينطبق على مستوى وحدات قطاع الأعمال، عامًا كان أم خاصًا، وأيضًا على مستوى الاقتصاد القومى ككل، يجب ملاحظة أنه على المستوى الكلى لا يعد استثمارًا إلا كل ما يضيف إلى الطاقة الإنتاجية الحقيقية للمجتمع ككل، أما كل ما يترتب عليه انتقال حقوق الملكية من كيان لآخر(سواء كان هذا الكيان شخصا أو منشأة عامة أم خاصة) فلا يعد استثمارًا على مستوى الاقتصاد القومى ككل وإن عُد استثمارًا بالنسبة للكيان الذى اشتراه لأن قرار أى فرد أو منشأة باقتناء أصل من الأصول (العينية أو المالية) يتوقف عادة على العائد المتوقع (ماليًا كان أم عينيًا أم معنويًا) من هذا الأصل.

وتنطبق هذه الملاحظة على كل من الاستثمار المحلى والاستثمار الأجنبى مع فروق جوهرية تتعلق بالأعباء التى تترتب على هذين النوعين من الاستثمار على الاقتصاد القومى ككل، فبينما الاستثمار المحلى يضيف إلى الطاقة الإنتاجية و/أو يسعى إلى تطويرها ورفع كفاءتها – بحيث يزيد من فرص التصدير و/أو يقلل من الواردات – فإن الاستثمار الأجنبى وإن أمكن أن تكون له نفس هذه الآثار إلا أنها لن تكون بكاملها لصالح الاقتصاد الوطنى المُضيف بحكم تأثيره الممتد – طوال فترة تواجده– فى زيادة الطلب على واحدة أو أكثر من العملات الصعبة لتحويل أرباحه إلى الدولة الأم مما يُمثل أحد الضغوط المؤثرة لتخفيض قيمة العملة الوطنية خاصَة إذا ما كانت منتجات الاستثمار الأجنبى موجهة للسوق المحلية للدولة المضيفة، ومن أبرز الأمثلة على هذا التوجه الاستثمارات الأجنبية فى مجالات البناء والتشييد والعقارات والأنشطة الترفيهية.

وإذا ما اخذنا فى الاعتبار التفرقة بين السلع والخدمات القابلة للدخول فى التجارة الدولية tradable goods and services وتلك غير القابلة للدخول فى هذه التجارة non-tradable goods and services، نجد أنه على الرغم من أن نطاق هذه التفرقة يضيق مع التقدم فى وسائل

النقل وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، إلا أنه ثمة فروق معنوية مازالت – وغالبا ستظل – قائمة بين هذين النوعين من السلع والخدمات، خاصة من حيث معدل تكرار وتغير الطلب عليها والنفقات والإيرادات والأرباح المتصلة باقتنائها واستغلالها، ويمكن القول بصفة عامة أنه كلما كانت معدلات الربح مرتفعة فى أنشطة البناء والتشييد وإنشاء العقارات و/أو التجارة فيها كلما كان لذلك تأثير مثبط للاستثمار فى إنتاج وتجارة السلع والخدمات القابلة للدخول فى التجارة الدولية، مما لا يساعد على نجاح الجهود التى تبذل لعلاج العجز المزمن فى ميزان المدفوعات كما هو الحال بالنسبة لميزان المدفوعات المصرى.

١-١ ارتفاع معدلات الربح فى قطاعى البناء والتشييد والعقارى

على الرغم من عدم توفر بيانات مباشرة وصريحة فى الإفصاح عن هوامش الربح فى أنشطة البناء والتشييد والأنشطة العقارية فى الاقتصاد المصري، إلا أن الاستعانة بما هو متاح من جداول المدخلات والمخرجات للاقتصاد المصرى تُتيح لنا استنتاج أن هذه الهوامش كانت ومازالت مرتفعة على نحو ملحوظ ولا تجاريها فى ذلك أى من القطاعات الأخرى للاقتصاد المصرى وبالأخص تلك التى تصدر جزءًا كبر أم صغر من إنتاجها، وللتدليل على ذلك نُشير أولًا وبصفة عامة إلى أن أسواق الصادرات المصرية –شأنها شأن أسواق صادرات كل الدول النامية وباستثناء الصادرات البترولية– تتسم بدرجات عالية من التنافسية مما لايسمح للمصدرين المصريين بتجاوز الأسعار وهوامش الربح السائدة فى هذه الأسواق بل كثيرا ما تكون هذه الأسعار شبه محددة سلفًا (فى إطار ما يعرف ببورصات السلع) مما يستدعى أن تقدم الدولة دعما للمصدرين خاصة كلما كانت هناك حاجات ملحة للعملات الحرة كما هو الحال فى مصر.

وعلى نحو تقريبى يمكن إدراك مدى ارتفاع هوامش الربح فى أنشطة البناء والتشييد والأنشطة العقارية فى مصر، حيث أنه بالرجوع إلى بيانات جداول المدخلات والمخرجات لمصر فى بعض السنوات[١]، نجد أن فائض التشغيل الصافى (وهو ما يعتبر مؤشرًا تقريبيًا لمعدل الربح باعتبار حسابه على أساس القيمة المضافة بالأسعار الأساسية[٢]) بلغ في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ما يقرب من

---

[١] انظر الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، جداول المدخلات والمخرجات للأعوام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ و٢٠١٠/٢٠١١ و٢٠١٦/٢٠١٧.

[٢] أى السعر قبل إضافة الضرائب وخصم الإعانات وبدون إضافة هوامش النقل والتجارة على المنتج.

٦٠% من القيمة المضافة بالأسعار الأساسية فى قطاع البناء والتشييد، و٩٠% فى قطاع العقارات والإيجار. والنسب المناظرة كانت على الترتيب ٥٩% و ٨٦% في عام ٢٠١٠/٢٠١١، وبلغت على الترتيب أيضًا ٥٨.٥% و ٨٠.١% في عام ٢٠١٦/٢٠١٧[١].

١-٢ تأثير ارتفاع هذه المعدلات على توجهات الاستثمار

ولا شك أن ارتفاع هوامش الربح على هذا النحو يمثل عامل جذب قوى للاستثمارات فى اتجاه قطاعى البناء والتشييد والعقارات والايجارات[٢]، مما يؤثر سلبًا على فرص نمو وزيادة الاستثمارات فى القطاعات المنتجة للسلع والخدمات القابلة للتصدير و/أو المنتجة لسلع وخدمات تحل محل الواردات خاصة مع محدودية الأموال المتاحة للاستثمار، ومما يسترعى الانتباه فى هذا الصدد على سبيل المثال أن متوسط معدل النمو الحقيقى للناتج فى قطاع التشييد والبناء بلغ نحو ٨.٢% خلال الفترة (٢٠١٨/٢٠١٧-٢٠٢٠/٢٠١٩) مقابل نحو ٣.٣% فى الصناعة التحويلية بما فيها تكرير البترول[٣]، وذلك ما لايساعد على علاج العجز المزمن فى ميزان المدفوعات المصرى، بل والأرجح أن يؤدى إلى تواصل واستمرار هذا العجز لسنوات طويلة قادمة خاصة كلما أدى ارتفاع هوامش الربح فى قطاعى التشييد والبناء والأنشطة العقارية إلى جذب رؤوس أموال عربية وأجنبية – فضلًا عن رؤوس الأموال الوطنية – للاستثمار فى هذين القطاعين.

وأخذًا فى الاعتبار أن الاستثمارات فى قطاعى التشييد والبناء والأنشطة العقارية، إما أن (١) تنشئ علاقة طويلة الأجل بين المستثمر والبلد التى تتوجه إليه هذه الاستثمارات العقارية، بحيث يحصُل هذا المستثمر على إيرادات من هذه الاستثمارات متزايدة بنسبة سنوية (فى حدود ١٠% عادة) ولسنوات طويلة قد تصل إلى أربعة أو خمسة عقود من الزمن، أو (٢) أن هذا المستثمر ينجز

---

[١] حسبت هذه النسب من جداول المدخلات والمخرجات للسنوات الواردة فى المتن.

[٢] وباعتبار أن هوامش الربح المشار إليها محسوبة على أساس إجمالى (أى بالأسعار الأساسية قبل استبعاد صافى العلاقة بين الضرائب والإعانات) فإن ارتفاع هذه الهوامش يمثل عامل جذب لكل من قطاع المالية العامة للدولة وقطاع التشييد والبناء والقطاع العقارى لزيادة وتكثيف الاستثمارات فى هذين القطاعين الأخيرين، مما يعزز من أثر هذا الارتفاع على جذب الاستثمارات الوطنية فى اتجاه مناوئ للاستثمارات فى مجال إنتاج سلع وخدمات قابلة للدخول فى التجارة الدولية.

[٣] راجع أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية فى البنك المركزى، النشرة الاقتصادية رقم ٢٧٤ يناير ٢٠٢٠.

عمليات البناء والتشييد والتسويق ويبيع العقارات التى أنشأها بالأسعار السائدة فى السوق المصرى (وهى محملة بهوامش ربح مرتفعة كما أشرنا)، نجد أنه عندما تكون هذه الاستثمارات أجنبية سوف يتعين فى الحالتين إعادة تحويل أضعاف مبالغ الاستثمارات الأجنبية الأصلية إلى الخارج بما يشكل ضغوطًا طويلة الأجل فى اتجاه زيادة العجز فى ميزان المدفوعات المصرى من جهة وتدهور سعر صرف العملة الوطنية من جهة أخرى، وعندما تكون هذه الاستثمارات وطنية فإنها تستقطب نسبًا مرتفعة من الطاقات التمويلية المحلية على حساب الاحتياجات التمويلية لاستثمارات أخرى (فى مجالات هامة كالغذاء والكساء والعلاج والدفاع) تنمو وتشتد الحاجة إلى منتجاتها – بما يترجم غالبا بارتفاع الواردات منها– فى بلد نام كمصر.

١-٣ فرص استثمار متصلة بالبناء والتشييد والعقارات ويمكن أن تسهم فى تحسين ميزان المدفوعات

ونسترعى الانتباه إلى أن ما تقدم بشأن **الاستثمارات فى قطاع البناء والتشييد والقطاع العقارى** يجب أن يفهم على أنه دعوة لترشيد الاستثمارات فى هذين القطاعين، على نحو يضمن تلبية الاحتياجات الفعلية لمنتجاتهما دون سرف أو تقصير، ودون اعتبارهما وسيلة للاكتناز والمضاربات.

ولا شك أنه ما زالت هناك فرص كثيرة للاستثمار فى هذين القطاعين خاصة فى مجالات توليد وتوصيل وصيانة خدمات الكهرباء والمياه والصرف الصحى وما يقتضيه ذلك من مستلزمات سلعية كاللمبات والكابلات والمواسير والصنابير وغيرها، علاوة على صناعة المصاعد الكهربائية وما يلزمها من كبائن وكابلات وغيرها، وكلها سلع وأدوات ومستلزمات معظمها يتم إنتاجها محليًا فى مصر بدرجات عالية من الجودة ويمكن تكثيف الاهتمام بفتح مجالات هامة لتصديرها للخارج .

هذا بالإضافة إلى أن الاهتمام بعمليات الإحلال والصيانة والطلاء والتجديد على نحو دورى مناسب فى المبانى السكنية وغير السكنية، والعمل على إنتاج مستلزمات ذلك محليًا من شأنه **أولًا** إطالة عمر هذه المبانى فى الاستخدام، **وثانيًا** تدعيم آثارها الإنمائية من خلال إنتاج هذه المستلزمات، **وثالثًا** إمكانية تصدير مثل هذه المستلزمات إلى الخارج مما يسهم فى تخفيف العجز فى ميزان المدفوعات المصرى، ويساعد فى الحفاظ على قيمة العملة الوطنية، وكلما كانت الاستثمارات فى هذه المستلزمات استثمارات وطنية كلما كان لذلك أثرًا إيجابيًا فى التخفيف من الضغوط على ميزان المدفوعات وعلى قيمة العملة الوطنية عند تحويل عوائد الاستثمارات الأجنبية فى قطاع البناء والتشييد والقطاع العقارى إلى الخارج.

وعلى الرغم من **أهمية هذه الفرص** وضرورة العمل على تنميتها باستمرار، إلا أنها لا تُغنى عن ضرورة الاهتمام بتنمية الصادرات المصرية من المنتجات السلعية والخدمية لقطاعات الزراعة والصناعة والتعليم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، باعتبار ما لتصدير هذه المنتجات من تأثير قوى ومتواصل على (١) الارتقاء بجودة منتجات هذه القطاعات من جهة، (٢) وزيادة إنتاجياتها من السلع والخدمات على نحو يمكن من زيادة صادراتها للخارج، دون التأثير سلبًا على إتاحة هذه السلع والخدمات بالقدر الذى يُشبع الطلب عليها فى الأسواق المصرية عند أسعار مناسبة لمستويات الدخول السائدة فى مصر.

وبناءً على ذلك فإن **الفصول الثلاثة التالية** فى دراستنا هذه سوف تركز على: **أولًا:** التعليم والصحة باعتبار أن هذين القطاعين من أهم مصادر حصيلة الخدمات فى شكل تحويلات المصريين العاملين فى الخارج التى تؤدى دورًا هامًا فى توفير العملات الصعبة لمصر من جهة وفى التخفيف من وطأة العجز المزمن فى ميزان المدفوعات المصرى من جهة أخرى، **وثانيًا:** على قطاعي الزراعة والصناعة باعتبارهما قطاعى الإنتاج السلعى الذى تُعد العلاقة بين صادراته ووارداته مؤشرًا رئيسيًا على مدى قدرة الاقتصاد الوطنى على تأمين وسائل إشباع حاجات المواطنين التى لايمكن الاستغناء عنها أو النزول بمستوى إتاحتها عن حدود معينة كالغذاء والكساء والسكن ومستلزماته والأجهزة الطبية والأدوية ووسائل الانتقال ومستلزمات التعليم والتعلم ... الخ، **وثالثًا:** الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات باعتبار الأهمية المتزايدة التى يكتسبها هذا القطاع فى مختلف قطاعات الاقتصاد القومى وعلاقات التفاعل بينها ومع الاقتصاديات الأجنبية.

وفى **ختام هذا الفصل** نسترعى الانتباه إلى أن **ميزان المدفوعات المصرى** يعانى من عجز دائم على مستوى الميزان التجارى الذى يعكس العلاقة بين حصيلة صادرات ومدفوعات الواردات السلعية، ويخفف من هذا العجز فائض ميزان الخدمات الذى يعكس العلاقة بين حصيلة صادرات ومدفوعات الخدمات حيث يُعوض هذا الفائض نسبة معتبرة من العجز فى الميزان التجارى. حيث بلغ متوسط هذه النسبة ٢٤.١% خلال الفترة (٢٠١٥/٢٠١٦-٢٠١٩/٢٠٢٠)[١].

---

[١] حسبت من بيانات البنك المركزى المصرى عن ميزان المدفوعات المنشورة، متاح على الرابط:
https://oos.cbe.org.eg.eg/x/_layouts/xlprintview.aspx?sessionId=32

وعلى الرغم من **أهمية هذه النسبة** التى يُغطيها فائض ميزان الخدمات من العجز فى الميزان التجارى، إلا أننا نسترعى الانتباه إلى أن هذا الفائض عرضة لكثير من المخاطر التى يمكن أن تؤثر عليه تأثيرًا سلبيًا يفاقم من عجز ميزان المدفوعات، ومن بين هذه المخاطر انخفاض أسعار البترول الذى يُشجع على اتخاذ ناقلات البترول طرقا بديلة للمرور من قناة السويس مما يؤثر سلبًا على الحصيلة التى تُجنيها مصر هذا المصدر، وكذلك تراجع الحصيلة من السياحة لأسباب مثل انتشار فيروس الكورونا.

إن أخذ مثل هذه الملاحظات فى الاعتبار يدعونا إلى تأكيد أهمية تبنى سياسات أكثر فاعلية فى التغلب على عجز الميزان التجارى بزيادة الإنتاج المصرى من السلع بمعدلات تفوق معدلات زيادة الطلب المحلى عليها وبتنوع يستجيب لكل من الطلب المحلى والطلب الأجنبى عليها، بحيث تتقلص الفجوة بين حصيلة الصادرات السلعية والمدفوعات عن الواردات السلعية مع العمل على تحويلها إلى فائض فى أقرب وقت ممكن، أخذًا فى الاعتبار ألا يقترن ذلك بتضخم سافر أو مكبوت تكون له آثار سلبية على مستوى معيشة غالبية الشعب المصرى وعلى الموازنة العامة للدولة.

ولا يعنى ذلك بحال عدم الاهتمام بتنمية فائض ميزان التجارة فى الخدمات من خلال العمل على تعظيم حصيلة الصادرات منها وترشيد المدفوعات عن وارداتها، فمثلًا مما يلفت الانتباه أن بند السفر تراوحت مدفوعاته حول ٣٠% من متحصلاته خلال الفترة (٢٠١٥/٢٠١٦-٢٠١٩/٢٠٢٠)[١] مما يعنى أن ما يقرب من ثلث المتحصلات من السياحة الوافدة تم استنزافه فى سفريات للخارج غير محددة الأغراض منها وربما أمكن الاقتصاد فيها لو استخدمت التكنولوجيات الحديثة المتاحة للاتصالات والمعلومات.

---

[١] راجع بيانات البنك المركزى المصرى عن ميزان المدفوعات (جدول ٢١) فى النشرة الإحصائية الشهرية ٢٧٤ يناير ٢٠٢٠ ، متاح على الرابط:
https://GOS.cbe.org.eg/x/_layouts/xprintview.aspx?sessionId=32

الفصل الثاني

أولويات الاستثمار في قطاعي التعليم والصحة وعلاقتهما بميزان المدفوعات

مقدمة

إن **اهتمام النظرية الاقتصادية بقضية رأس المال البشرى** هو اهتمام قديم قدم علم الاقتصاد ذاته، فمنذ الكتابات الأولى للاقتصادي "آدم سميث"، والتي تركزت حول أهمية التخصص وتقسيم العمل في أسباب ثروة وتقدم الأمم، كان العنصر البشرى محور العملية التنموية.

ولقد اعتبرت نماذج النمو الاقتصادي الجديدة رأس المال البشرى العنصر الحاسم في عملية التنمية، وأرجعت إليه الفضل في معظم النجاحات التي تحققت بالعديد من دول العالم ومنها النمور الأسيوية. [١]

وقد ارتبط مفهوم رأس المال البشري بالمهارات المكتسبة من خلال التعليم والخبرة والرعاية الصحية للعنصر البشري، وذلك باعتبار أن الموارد البشرية عامل إنتاج يحتاج إلى استثمار في التعليم والصحة؛ فالأفراد ذوي التعليم العالي والأصحاء أكثر إنتاجية وإبداعية، لذلك عُرف رأس المال البشرى في العديد من الكتابات على أنه مجموعة المهارات والقدرات والإمكانات والخبرات التي يكتسبها الفرد، وتُمكنه من المشاركة في الحياة الاقتصادية وبالتالي يحقق منفعة اقتصادية تعود عليه وتنعكس على المجتمع بأكمله. [٢]

ويلعب **رأس المال البشرى** دورا هامًا ومحوريًا في التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال العقول والعمالة المدربة التي تراكمت عبر الزمن، ولا يزال أحد أهم التروس في عجلة التقدم لأى دولة. وبالتالي فان اعتماد أي دولة على استيراد الآلات والعمالة المدربة لا يكفي لكى تتقدم، بل لابد أن يتوافر لديها مخزون من القدرات البشرية الواعية والقادرة على تحقيق الاستخدام الأمثل لتلك

---

(1) Fashina O. A, et al, "Human capital and economic growth nexus: Evidence from Nigeria". Journal of International Studies, vol. 11, issue. 2, (2018),pp. 104-117. doi:10.14254/2071-8330.2018/11-2/8

(2) UNDP. Human Development Reports,, Sustainability and Equity: A Better Future for All , table .9 New York, UNDP ،2011.

الموارد ودفع الدولة إلى الأمام[١]، ومن هنا تظهر أهمية دراسة العلاقة بين تنمية الموارد البشرية والنمو الاقتصادي، حيث يعد الاستثمار في رأس المال البشري من أهم العوامل التي تؤثر على هذا النمو.

ولا يعتمد تكوين رأس المال البشري على التعليم والتدريب فقط بل أيضًا على مقدار الخدمات الصحية والإجتماعية التي تعمل على بنائه ورعايته، لذلك هناك ربط بين ما يُعرف بالتنمية البشرية والنمو الاقتصادي، فكل واحد منهما ينعكس على الآخر سلبًا وإيجابًا؛ فالنمو الاقتصادي يتم من خلال تحسين القُدرات البشرية، كما أن تحقيق النمو المنشود ينعكس على التنمية البشرية كونه يُوسع الخيارات أمام الموارد البشرية بشكل خاص وأمام السكان بشكل عام[٢].

وقد ساهم التعليم في نهوض اقتصادي كبير في دول كانت تُعد نامية في منتصف القرن العشرين، بينما هي اليوم من الدول الصناعية المتقدمة، وتُبرز تجربة كوريا الجنوبية مثالًا حيًا في ذلك الاتجاه، أما في حالة البلدان العربية فإن تقارير المنظمات الدولية تُشير إلى أنها دخلت القرن الحادي والعشرين مثقلة بعبء ٦٠ مليون أُمي، أي بنحو ٤٠% من البالغين[٣]، ومن هنا تتأكد جدوى الإنفاق على التعليم في البلدان العربية باعتباره عملية استثمار ذات مردود عالي خاصَة فيما لو بُنى على وجود رؤية مستقبلية منطلقة من استراتيجية واضحة تأخذ بنظر الاعتبار التحولات الكبيرة في مجالات العمل وإنتاج السلع والخدمات، وما يتطلبه ذلك من مهارات وخبرات.

بناًء على ما تقدم، وإذا كانت **الصحة والتعليم** من أهم مؤشرات رأس المال البشري، وإذا كانت مصر من أهم مصادر خدمات التعليم والصحة لغالبية الدول العربية حيث يسهم المتعاقدون من معلميها وأطبائها وممرضيها في تقديم وتطوير هذه الخدمات بهذه الدول، كما في العديد من الدول الأخرى متقدمة كانت أم نامية، وإذا كانت تستفيد مصر من تحويلات هؤلاء العاملين في

---

(1) Andres B.، & Mikael L., "Education and Economic Development –What does empirical research show about causal relationships?", The Swedish Institute for Social Research, Stockholm University, Report for ESS, 2005

(2) Gylfason, T. "Natural Resources, Education and Economic Development", 15th Annual Congress of The European Economic Association, Bolzano, Aug. 2000,p14

(٣) عبد الجبار محمود، التنمية البشرية المستدامة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، العدد(49) ، مجلد ١٤، ٢٠٠٨.

تحسين أحوال ميزان مدفوعاتها، فإن هذا الفصل يهدف إلى وضع نظرة مستقبلية لسياسات الاستثمار في قطاعي التعليم والصحة بما يدعم ميزان المدفوعات المصري.

وذلك ما يقتضى **أولًا:** تعريفًا موجزًا لمجالات ميزان المدفوعات، **وثانيًا:** تقديم شيء من البيان حول العلاقة المتبادلة بين التعليم والصحة والتنمية البشرية عامة، **وثالثًا:** عرض موجز لواقع أنشطة الاستثمار في التعليم المصري، **ورابعًا:** بعض السياسات المقترحة لتحسين دور قطاعي التعليم والصحة في دعم ميزان المدفوعات المصري، وذلك ما نتناوله على النحو التالي:

٢-١ مجالات ميزان المدفوعات في الاقتصاد المصري - إطار نظري

يُعد **ميزان المدفوعات** النافذة التي يطلُ منها الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي وبالعكس، لكونه سجلًا تُدرج فيه كافة المعاملات الاقتصادية التي تربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي بعلاقات تبادلية تزدوج فيها القيود الدائنة والقيود المدينة، وتتضمن حركة انتقال السلع والخدمات ورأس المال[١].

ويستأثر ميزان المدفوعات بأهمية بالغة على مستوى التحليل الاقتصادي لأية دولة، لكونه يعكس درجة تداخل الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، فضلًا عن أن ما يدرج فيه من معاملات اقتصادية يعكس من حيث المحتوى هيكل الإنتاج وقوة الاقتصاد الوطني وقدرته التنافسية، ومدى استجابته لتطور قوى الإنتاج دوليًا، ولأهمية ميزان المدفوعات تحاول البلدان معالجة الاختلال في موازين مدفوعاتها على اختلاف الأسباب المؤدية لهذا الاختلال من خلال اتباع مناهج ومداخل مختلفة. [٢]

---

[1] Teixeira A.A. & Queiros A.S، "Economic growth, human capital and structural change: A dynamic panel data analysis Research Policy, vol. 45, (2016), PP. 1636-1648 . at: www.elsevier.com/locate/respol

[٢] هبه طوال، سبل وآليات علاج الاختلال في ميزان المدفوعات، مجلة البناء الاقتصادي، الجزائر مجلد(٢)،ع(٢)،ديسمبر،٢٠١٩.

٢-١-١ مفهوم وأهمية ميزان المدفوعات

ميزان المدفوعات هو بيان إحصائي يُسجل المعاملات الاقتصادية بين المقيمين داخل دولة ما وغير المقيمين بها خلال فترة زمنية محددة، وتشمل هذه المعاملات تلك المتعلقة بالسلع والخدمات والدخل والتحويلات بدون مقابل مثل المنح ومعاملات تتضمن أصولًا وخصومًا مالية مع العالم الخارجي.

ويعد **ميزان المدفوعات** مقياسًا اقتصاديًا يجمع بين أرصدة الحساب الجاري وحساب رأس المال، حيث يوضّح الحساب الجاري صافي دخل الدولة أو صافي نفقاتها في حال وجود فائض أو عجز، ويُعرف ميزان المدفوعات لدولة ما بأنه سجل محاسبي منتظم لكافة المبادلات الاقتصادية التي تمت بين المقيمين بالدولة والمقيمين في الدول الأخرى في فترة زمنية معينة عادة سنة.

وعلى ذلك يمكن التفرقة بين ميزان المدفوعات وميزان الدائنية والمديونية الدولية، والذى يُسجل الحقوق والديون الدولية لاقتصاد معين في لحظة معينة، ويقوم إعداد ميزان المدفوعات على مبدأ القيد المزدوج مما يجعله بالضرورة متوازنًا دائمًا. وتوازن ميزان المدفوعات هو توازن محاسبي لا يحول دون وجود اختلالات من الناحية الواقعية[١] في واحد أو أكثر من موازين التجارة السلعية والخدمية والتحويلات.

وجدير بالذكر أن لبيانات ميزان المدفوعات دلالاتها التي تُعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد،؛ فمن ناحية يظهر ميزان المدفوعات القوى المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف طلب وعرض العملات الأجنبية، بالإضافة الي الأهمية النسبية للمبادلات مع الدول المختلفة او المناطق الجغرافية والنقدية مما يرتبط بالسياسة الاقتصادي.[٢]

---

[1] Mc Combi, John S.L.**Op.Cit.**p.390

[٢] زينب حسين عوض الله الاقتصاد الدولي (العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية الاقتصاد الدولي الخاص للأعمال اتفاقيات التجارة العالمية، دار الجامعة الجديدة، ٢٨ س / سويتر الازاريطة،٢٠٠٤، ص ص ٦٤— ٦٥

٢-١-٢ دلالات ميزان المدفوعات

لبيانات ميزان المدفوعات دلالاتها الخاصة التي تُعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد، بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية في حد ذاته **مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني وذلك للأسباب التالية**[١] :

- إن هيكل هذه المعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد الوطني ودرجة تكيفه مع المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي من خلال التطورات النوعية والكمية والقيمية لكل من الصادرات والواردات.
- يظهر ميزان المدفوعات القوى المحددة لسعر الصرف كما يبين التطورات النوعية والكمية للتجارة الخارجية مما يمكن من متابعة ومعرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة ونتائج سياساتها الاقتصادية.
- يساعد ميزان المدفوعات السلطات العامة في تخطيط العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد سلعيًا وجغرافيًا، وفي وضع السياسات المالية والنقدية، وفي تحديد وتفعيل وسائل ومصادر تمويل التجارة الخارجية.
- يعتبر ميزان المدفوعات مصدرًا للمعلومات المتعلقة بالمبادلات التي تترتب عليها التزامات تجاه الدول الأخرى وتلك المعاملات التي تتيح وسائل لتغطية هذه الالتزامات[٢].
- تعكس موازين المدفوعات درجات نمو الاقتصادات المختلفة، فدراسة ميزان مدفوعات دولة ما يُمكننا من التعرف على درجة نمو تلك الدولة، فالدولة المتقدمة الصناعية تكون السلع المصنوعة جزءًا كبيرًا من صادراتها أما الواردات فتتكون غالبا من المواد الخام وبعض السلع الغذائية، عكس الدول النامية التي تكون معظم صادراتها من المواد الأولية والخامات محدودة العدد.

---

[١] صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، ط٦ ، ٢٠٠٩، ص٣٠١.

[٢] عبد الله قدي. مدخل للعلاقات الاقتصادية الدولية. الجزائر: دار هومة للنشر، ٢٠٠١ ، ،ص٩٠

- وتساهم هذه المعلومات في تحديد السياسات التجارية الملائمة للاقتصاد الوطني[١].

٢-١-٣ هيكل ومكونات ميزان المدفوعات:

يتكون **ميزان المدفوعات** من الميزان التجاري الذى يشمل التجارة السلعية تصديرًا واستيرادًا، وميزان الخدمات والتحويلات الذى يشمل متحصلات ومدفوعات كل من: النقل والسياحة، وتحويلات المواطنين العاملين في الخارج والأجانب العاملين في الداخل، ودخل الاستثمار الوطني في الخارج والاستثمار الأجنبي في الداخل، والخدمات الحكومية، وخدمات أخرى، والتغير في الأصول الاحتياطية لدى البنك المركزي.

ويهمنا في سياق الموضوع الرئيسي للفصل الحالي التركيز على تطور تحويلات المصريين العاملين في الخارج، باعتبار أن أغلبها يأتي من الدول العربية حيث يمثل المصريون العاملون في مجالات التعليم والصحة النسبة العظمى من مجموع المصريين العاملين بهذه الدول، كما أن نسبتهم ليست قليلة بين المصريين العاملين في الخارج في غير الدول العربية.

٢-١-٤ تطور حجم تحويلات العاملين المصريين بالخارج

مصر خامس أكبر دولة مُستقبلة لتحويلات العاملين بالخارج بعد الهند والصين والمكسيك والفلبين. وبلغت التحويلات إلى مصر ٢٦.٨ مليار دولارا في عام ٢٠١٩ مقابل ٢٥.٥ مليارا في عام ٢٠١٨، وذلك ما يتضح من الجدول رقم (٢-١) الخاص بقيمة هذه التحويلات خلال الفترة (٢٠٠٤/٢٠٠٥-٢٠١٨/٢٠١٩)، التالى[٢]:

---

[١] أنيس أسعد عبد الملك. الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي (الإصدار ٣). مصر: دار المعارف، ١٩٨٦، ص٢١٣

[٢] المركز المصري للدراسات الاقتصادية(ECES)، رأى في أزمة تحويلات المصريين بالخارج،ع٢٢،٢٣مارس ٢٠٢٠، صص١-١٤ .

جدول(٢-١)
تطور تحويلات العاملين بالخارج الفترة (٢٠٠٣/٢٠٠٤ - ٢٠١٨/٢٠١٩)

القيمة بالمليار دولار

السنوات	التحويلات	السنوات	التحويلات
٢٠٠٣/٢٠٠٤	٢.٩	٢٠١٤/٢٠١٥	١٨.٥
٢٠٠٤/٢٠٠٥	٤.٦	٢٠١٥/٢٠١٦	١٩.٣
٢٠٠٥/٢٠٠٦	٥	٢٠١٦/٢٠١٧	١٧.١
٢٠٠٦/٢٠٠٧	٦.٣	٢٠١٧/٢٠١٨	٢١.٨
٢٠٠٧/٢٠٠٨	٨.٥	٢٠١٨/٢٠١٩	٢٦.٤
٢٠٠٨/٢٠٠٩	٧.٨	٢٠١٩/٢٠٢٠	٢٥.٢
٢٠٠٩/٢٠١٠	٩.٧	الربع الاول ٢٠١٩/٢٠٢٠	٦.٧
٢٠١١/٢٠١٢	١٢.٥	الربع الثاني ٢٠١٩/٢٠٢٠	٦.٩
٢٠١٢/٢٠١٣	١٧.٩	الربع الثالث ٢٠١٩/٢٠٢٠	٧.٨
٢٠١٣/٢٠١٤	١٨.٧		

المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.

وقد **تجاوزت قيمة تدفقات تحويلات العاملين من الدول العربية المرسلة إلى الدول العربية المستقبلة** تدفقات المساعدات الإنمائية والعمليات التمويلية العربية الواردة إلى الدول العربية، مما يعنى أن العمالة العربية تساهم بشكل ملموس في تنمية الدول العربية المستقبلة للتحويلات بتوفير تمويل للاستهلاك العائلي والاستثمار الخاص وتحسين مستوى الدخل وفرص العمل، كما تُساهم في تنمية الدول المرسلة لاستفادتها من زيادة الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى مساهمتها في تنشيط الاستهلاك والاستثمار المحلي بها.

شكل (٢-١)

تطور قيم تحويلات المصريين العاملين بالخارج في الفترة (٢٠١٠/٢٠١١-٢٠١٩/٢٠٢٠)

بالمليار دولار

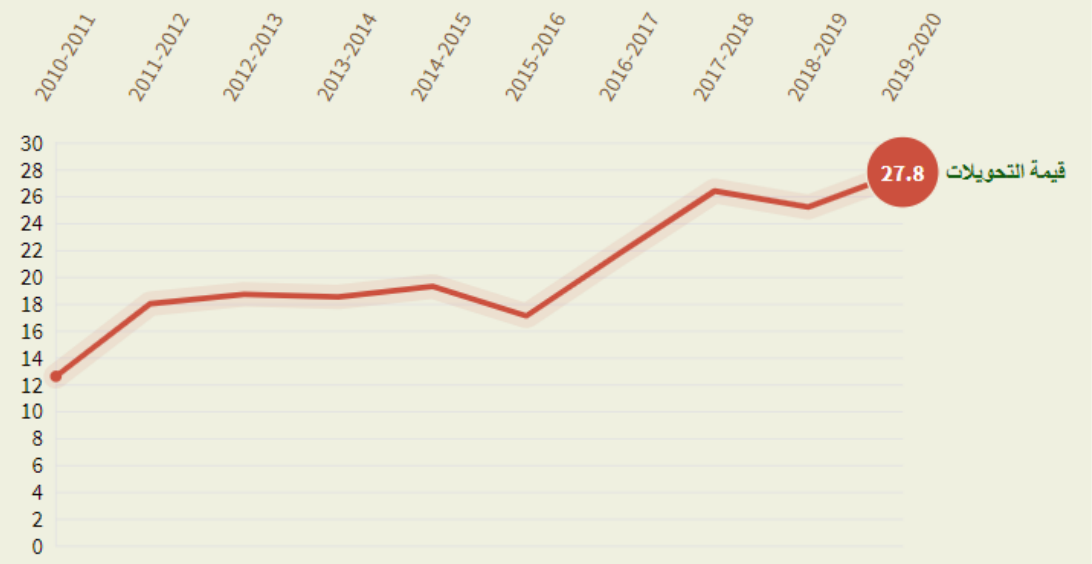

المصدر: البنك المركزي المصري النشرة الإحصائية الشهرية (أعداد مختلفة)

جدول (٢-٢)

أهم مصادر تحويلات العاملين بالخارج في السنوات ٢٠١٠-٢٠١٥-٢٠١٧

القيمة بالمليار دولار

الدولة	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠١٧
السعودية	٣.٥	٧	٧.٧
الكويت	١.٣	٢.٩	٣.١
الأردن	٢.٣	١.٢	١.٣
الامارات العربية المتحدة	٠.٦	١.٨	١.٩
قطر	٠.٤	٠.٩	١.١
ايطاليا	٠.٣	٠.٥	٠.٥
إجمالي التحويلات	١٢.٤	١٨.٣	١٩.٩

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

وتعتبر **تحويلات العاملين في الخارج** من أهم مصادر النقد الأجنبي في مصر بقيم تقارب قيم الصادرات، إلا أنها تمثل ٥/٤ أمثال كل من إيرادات قناة السويس والاستثمارات الأجنبية المباشرة كما يتضح من الشكل **رقم (٢-٢)** التالي:

شكل (٢-٢)

أهم مصادر النقد الأجنبي في مصر في الفترة (٢٠١٣/٢٠١٤-٢٠١٨/٢٠١٩)

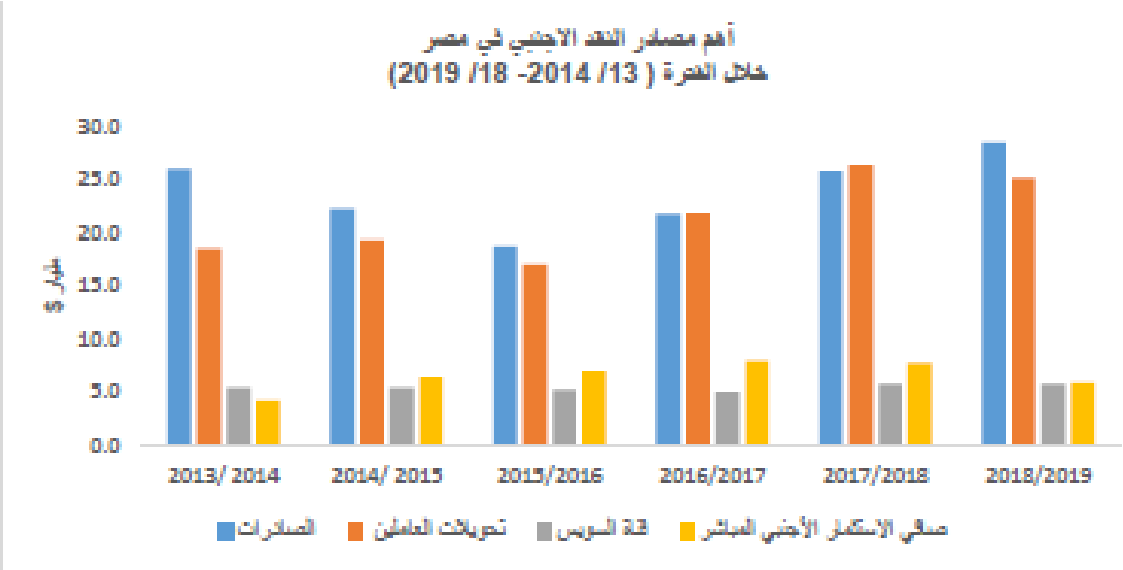

المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.

ووفقا لآخر بيان متاح:

- بلغت **التحويلات** نحو ١٣.٧ مليار دولار في النصف الأول من عام ٢٠٢٠/١٩ مقابل ١٢.١ مليار دولار في النصف المناظر من العام المالي السابق بزيادة نسبتها ١٣.٥%.
- انخفضت **التحويلات** لتبلغ ٢٥.١ مليار في عام ٢٠١٨ / ٢٠١٩ مقابل ٢٦.٣ مليار دولار في عام ٢٠١٧ / ٢٠١٨ أي بمعدل انخفاض ٥% مما يرجع إلى تأثُر التحويلات بتراجع محدود في الطلب على العمالة بدول الخليج مع بداية الحرب على اليمن في عام ٢٠١٥ وكذلك عدم الاستقرار الأمني في ليبيا والعراق، وتراجع أسعار النفط وتأثير ذلك على المشروعات التنموية في دول الخليج بالإضافة إلى المنافسة الشرسة من العمالة الأجنبية غير المصرية.

- **يؤكد هذا التفسير** تراجع إجمالي تصاريح العمل الصادرة من وزارة الداخلية للمصريين للعمل بالخارج من ١.١٧ مليون تصريح في عام ٢٠١٧ إلى ١.٠٨ مليون تصريح في عام ٢٠١٨ بنسبة تراجع ٧.٧ % وفقا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في أغسطس ٢٠٢٠.
- **خلال العقد الماضي**، تأثرت تحويلات العاملين بالخارج بالأزمة الاقتصادية العالمية حيث انخفضت من ٨.٣٧٧ مليار دولار عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ إلى ٧.٦٢٣ مليار في عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بنسبة تراجع بلغت نحو ١٠%.

٢-١-٥ التحديات التي تواجه اقتصاديات الدول المستقبلة والمرسلة لتحويلات العاملين

بالنسبة للدول المُستقبلة للتحويلات، يتمثل **التحدي الأول** في إعادة توجيه تحويلات العاملين التي تتم عبر القنوات غير المُنظمة إلى القنوات الرسمية، وذلك من خلال التوصل إلى آلية تخفيض تكاليف تحويل الأموال، والتي على الرغم من انخفاضها منذ سنوات، إلا أنها لا تزال مرتفعة. **اما التحدي الآخر**، فيتمثل في أن تحويلات العاملين من الممكن أن تؤثر سلبًا على حافز العمل بالنسبة للأسر المُستقبلة لها، وبالتالي التأثير على معدلات النمو الاقتصادي فيها[١].

بالنسبة للدول المرسلة للتحويلات، فيتمثل **التحدي الأول** في كيفية تخفيض حجم تحويلات العاملين المرسلة إلى الخارج دون أن يؤثر ذلك على وتيرة النمو الاقتصادي وحاجات الاقتصاد إلى مختلف أنواع المهن والمهارات، أما **التحدي الآخر** فهو تقليص تكلفة تحويل الأموال المرسلة، فالتكلفة المرتفعة لتحويلات العمالة المرسلة إلى الخارج، تؤدي إلى لجوء هذه العمالة إلى إرسال مدخراتها إلى الخارج عن طريق القنوات غير النظامية من خلال نقلها بصورة نقدية سائلة مع المعارف والأقارب إلى الخارج[٢].

أما بالنسبة لحالة الدولة المصرية من المُلاحظ:

- لا يوجد تقدير دقيق لعدد المصريين العاملين بالخارج سواء على المستوى الإجمالي أو توزيعهم التفصيلي وفقًا لبياناتهم الشخصية ومنها المؤهل، والمهنة، وتوجد بعض التقديرات

---

[١] الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ، تحويلات العمالة الأجنبية في دول مجلس التعاون– محدداتها وآثارها الاقتصادية، مجلة التعاون ،العدد ٥٩ ،يونيو ٢٠٠٤ ،صفحة ٢٢–٢٣

[٢] الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة التعاون، **مرجع سابق**، ص٢٥

لدى وزارة الخارجية ووزارة الهجرة إلا أنها إجمالية وتخص المصريين بالخارج سواء للعمل أو الدراسة أو الأسرة وليس العاملين فقط.

- تُقُّدر شعبة الحاق العمالة المصرية بالخارج بالغرفة التجارية بالقاهرة عدد المصريين العاملين بالخارج بنحو ٥ مليون عامل تقريبًا في عام ٢٠١٨.
- تتسم طبيعة عقود العمل للمصريين بالخارج بعدم الاستدامة لمدة طويلة (أغلبها سنوي) خاصة وأن اليد العليا فيها تكون لصاحب العمل ولا يوجد آلية مؤسسية تضمن الحفاظ على حقوق العامل في التعاقد وحمايته في حال تعرضه لتعسف أو لضرر مادي أو معنوي من جهة العمل، وإن كانت بعض الدول العربية قد اتجهت منذ بضع سنوات إلى معالجة هذه السلبيات.
- تتنوع مصادر التحويلات إلى مصر وفقا لتوزيع العمالة المصرية بالخارج، فتستحوذ الدول العربية على ما يقرب من ٨٠% من هذه التحويلات وتتركز في دول الخليج وعلى رأسها السعودية يليها الدول الأوروبية وعلى رأسها إيطاليا ثم الولايات المتحدة الأمريكية.
- ترتفع تكلفة التحويلات إلى مصر وفقا للبنك الدولي حيث إن كل ٥٠٠ دولار يتم ارسالها من الولايات المتحدة الامريكية تتكلف ٦.١% من إجمالي المبلغ بالنسبة لمصر مقابل التكلفة في الهند ١.٧%، وتكلفة تحويل نفس المبلغ من الإمارات تصل إلى ٣.٣% بالنسبة لمصر مقابل ٢.٣% للهند. [١]
- ارتفاع تكلفة التحويلات أحد أسباب وجود مبالغ ضخمة تتم بعيدًا عن الجهاز المصرفي.
- من المعروف أن أغلب التحويلات يتم توجيهها لأغراض استهلاكية أو لشراء الأراضي أو العقارات كوعاء ادخاري، وقليل من هذه التحويلات يتجه للاستثمار الإنتاجي.

---

[١] المركز المصري للدراسات الاقتصادية(ECES)، رأى في أزمة تحويلات المصريين بالخارج، مرجع سابق، ص ص١-١٤

٢-٢ العلاقة المتبادلة بين التعليم والصحة والتنمية البشرية

يُفرق **الاقتصاديون** بوضوح بين النمو الاقتصادي والتنمية، فالأول له أبعاد كمية يمكن قياسها تتمثل في الناتج المحلي الاجمالي، ومتوسط دخل الفرد، وتطور الانتاجية ...الخ، أما التنمية فبالإضافة للأبعاد الكمية لها أبعاد أخرى غير كمية ولا يمكن قياس بعضها مثل الشعور بالعزة والكرامة، والحريات، والأمن البيئي، والغذائي، والاقتصادي والتعليمي والصحي ...الخ، وبالضرورة فإن التنمية تشمل النمو الاقتصادي والعكس غير صحيح، ولقد تعددت نماذج دراسة العلاقات السببية بين النمو الاقتصادي والتنمية.[١]

ويرجع **الاهتمام بموضوع اقتصاديات التعليم** كفرع جديد مستقلّ من فروع علم الاقتصاد إلى أوائل الستينيات من القرن العشرين، حيث بدأ الاقتصاديون يربطون بين الإنفاق على التعليم من ناحية ومعدلات النمو الاقتصادي من ناحية أخرى، وأخذت النظرة تجاه الاستثمار في التعليم تتغير وتعتبر الإنفاق على التعليم نوعا من الإنفاق الاستثماري، لما يترتب عليه من زيادة مهارات وقدرات الأفراد، وبالتالي ارتفاع مستوى الإنتاج القومي. وقد صار من المسلم به لدى الكثير من المفكرين الاقتصاديين ورواد الاصلاح أن التعليم كان أحد الأسباب المهمة في إحداث النمو الاقتصادي والتنمية في الدول الأكثر تقدماً في عالم اليوم.

وبناًء عليه فإنه لابد للدول النامية من تطوير نظم تعليم شاملة وبالتالي إحداث نمو اقتصادي يتبعه تطور في مستويات التنمية الاقتصادية إجمالًا، وهذا التصور يفترض أن علاقة التعليم ومخرجاته بالنمو الاقتصادي والتنمية علاقة خطية بسيطة يمكن تحقيقها بتوفر الموارد المالية الازمة لبناء نظام تعليمي كبير وفعال.[٢]

والحقيقة أن نماذج الكلاسيكيين المحدثين كانت قاصرة في تعاملها مع التغير التكنولوجي وبالتالي تطور الانتاجية كنتاج لعمليات تنمية الموارد البشرية، فقد افترضت هذه النماذج أن التغير

---

(1) Philip S. & Martin W. "Education and Economic Growth", National Institute of Economic and Social Research , 2 Dean Trench Street, London, SW1P 3HE, Aug. 2003,p 23

(2) Ibrahim M., (2018), "Interactive effects of human capital infinance–economic growth nexus in Sub-Saharan Africa". Journal of Economic Studies, Vol. 45 Issue. 6, pp1192-1210. at:https://doi.org/10.1108/JES-07-2017-0199

التكنولوجي محدد من خارج النموذج، غير أنه ومع بداية الثمانينيات ظهرت نماذج أخرى أكثر واقعية، وافترض بعضها أن رصيد الموارد البشرية محدد أساسي في عملية النمو الاقتصادي، وتحديداً فإن التعليم يساهم في إحداث النمو الاقتصادي في اتجاهين:

الأول: بشكل مباشر من خلال تطوير إنتاجية الفرد، **والثاني:** بشكل غير مباشر بتطوير المعرفة التكنولوجية ضمن مجموعة كبيرة من العوامل غير المباشرة الأخرى[١]، وليس هذا فقط ولكن للتعليم تأثير يمر بأربع مراحل من الناحية النظرية:

١. فترة التعلم والحضانة.
٢. فترة النمو الاقتصادي السريع.
٣. فترة النضج أو النمو الاقتصادي المستقر ولكن بمعدلات أقل من المرحلة الثانية.
٤. فترة الشيخوخة والتي تنخفض فيها معدلات النمو الاقتصادي.

وتصوير **تأثير التعليم على النمو الاقتصادي** بهذا الشكل يجعل وظيفة التعليم أساسية ومهمة حتى لا يصل النظام الاقتصادي إلى مرحلة الشيخوخة، بمعنى أنه على نظام التعليم تطوير نفسه بشكل مستمر وتجديد أساليبه وفلسفته للتغير مع تغير المعطيات الأخرى؛ بحيث لا يصل تأثيره على النمو الاقتصادي إلى المرحلة الرابعة، ومن البديهي أن تجدد هذه المراحل الأربع يتطلب وقتًا أقصر بمرور الزمن مما يحمل نظام التعليم مسؤوليات أكبر[٢].

ففي الوقت الحاضر لم تُعد الموارد الطبيعية ورأس المال والعمالة كافية لتنمية أي اقتصاد في أي دولة، بل لابد من توافر كم كبير من القدرات المهارية البشرية لتستغل كوقود في إحداث عملية التنمية الشاملة وبدون ذلك تبدو توقعات المستقبل الاقتصادي كئيبة إلى حد ما، أيضًا لم يعد التقدم في الوقت الحاضر مقصورًا على التقدم في النواحي العسكرية أو السياسية أو الثقافية فحسب، لكن أصبحت جوانبه متعددة وشاملة، وهذا يعني ضرورة تخريج قوة بشرية لها القدرة على التطوير

---

(1) Farrell, M. " Technology, Education, and Economic Development" , A Keynote Address to the 13th Commonwealth Conference of Education, MacMillan Canada 1997.

(٢) عادل محمد القطاونة ، اهمية الاستثمار في التعليم العالي والبحث العلمي . متاح على الرابط:
https://www.ammonnews.net/index.php?page=article&id=177970

والتحديث، من خلال مؤسسات تربوية وبحثية متعددة، متمثلة في الجامعات والمعاهد العليا ومراكز البحوث، ويتحمل التعليم العالي رسالة بناء وتطوير الإنسان الذي يمثل الطاقة المحركة والقوة الدافعة لعملية تطور المجتمع وتقدمه.

ولهذه الأسباب، وغيرها كثير، يلعب التعليم دورًا رئيسيًا في تنمية وتقدم الدول والمجتمعات وتبدو الأهمية الكبيرة لدور العاملين المصريين المُعارين للدول العربية وغيرها في تنمية هذه الدول، هذا بالإضافة إلى ما تجنيه مصر من منافع تحويلات هؤلاء المُعارين إلى وطنهم الأم، وبالإضافة إلى ذلك توضح الفقرات التالية بعضًا من أهم الفوائد الجمة التى يجنيها الطرفان المرسل والمستقبل للعاملين في حقل التعليم:

١. ساهم التعليم في نهوض اقتصادي كبير في دول صناعية جديدة مثل كوريا الجنوبية ودول جنوب وشرق آسيا (النمور الآسيوية).
٢. ساهمت التنمية التي ارتكزت على زيادة الإنفاق على التعليم والصحة المرافقة لبناء اقتصاد صناعي، في إحداث زيادة متسارعة في الدخل القومي ونصيب الفرد منه، مما شكل عاملًا مهمًا في أحداث تنمية متسارعة في كل المجالات، وإحداث تحولات في الصحة متمثلة في انخفاض الوفيات، وزيادة طول العمر، وتراجع كبير في معدل نمو السكان بسبب الوعي الصحي، كما أدى استخدام أساليب التعليم الحديثة المُلبية لاحتياجات الاقتصاد وتطلعات المجتمع من مختلف التخصصات في إحداث نقلة ساهمت بشكل مستمر في تحولات اقتصادية واجتماعية شكّلت بمُجملها آثارًا ايجابية[١] في العديد من الدول.
٣. عرفت تقارير التنمية البشرية التي يُصدرها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) سنويًا منذ عام ١٩٩٠ التنمية بأنها الطريق الهادف إلى توسيع الخيارات المتاحة للناس لاختيار الحياة الكريمة، وهي لا تُوَلد فقط نموًا بل تعمل على توزيع منافعه بعدالة كما تعمل على

---

[١] عادل مجيد العادلي، **مساهمة التعليم في عملية الإنماء الاقتصادي في البلدان العربية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الخامس و الثلاثون،٢٠١٥،ص ص٤٧-٦٦

حماية البيئة وعدم تهميش البشر خاصة من الفقراء والنساء والأطفال[١]. ويعتبر التعليم من أهم عوامل توسيع هذه الخيارات.

٤. تُقيس تقارير التنمية البشرية التطور الحاصل في مجال الصحة والتعليم والدخل باعتبارها مؤشرات أساسية، وتأسيسًا على أهمية التعليم في علاقته بالتنمية، توجد حاجة الى بذل المزيد من الجهود نحو إصلاحه كمًا وكيفيًا في الدول النامية بصفة عامة، وفي الدول العربية بصفة خاصة.

٥. من أبرز التحديات التي تُواجه تلك البلدان النامية نوعية البشر من ناحية التعليم وقدراتهم على اكتساب المهارات، فمعظم هذه الدول تواجه نقصًا في الكوادر البشرية التي يمكنها قيادة عملية التنمية، كما أن هذه العملية تتطلب تهيئة البشر لتحولات قيمية تحدثها التنمية ومتطلبات تقع على عاتقهم، وكونهم وسيلة وهدفًا لعملية التنمية يتطلب محاربة العادات والتقاليد التي لا تتلاءم والتحول نحو المجتمعات الصناعية.[٢]

٦. لذا فمن الضروري إكساب البشر مستويات عالية من التعليم والخبرات والمهارات والتدريب المستمر لغرض تقبُلهم قيم ومهارات جديدة تتلاءم والتطور السريع الجاري عالميًا، وفي ظل التحولات المعرفية السريعة التى تُرافق التطور في المجتمعات الصناعية المتقدمة، والتي بفضلها تتحقق استمرارية في تصاعد الدخل القومي وفي متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي[٣].

وتنفق كل المجتمعات كثيرًا على التعليم لفوائده الحالية والمستقبلية –بشكل خاص، وتتراوح نسبته بصفة عامة من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ٩.٥% في السعودية، ٧.٨% في السويد، ٦.٨% في تونس، ٦.١% في فنلندا، و٥.٨% في فرنسا ولكن هل يعطي هذا الإنفاق العائد المادي والإنساني الكافي أم يهدر وهل يساهم في تقديم تعليم نوعي حديث يؤدي إلى بناء إنسان منفتح

---

[١] تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ، **تحديات امن الإنسان في البلدان العربية**، برنامج الأمم المتحدة, الإنمائي الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والإجتماعي٢٠٠٩ ، UNDP UN Plaza, New York ١٠٠١٧

[2] UNDP. Human Development Reports, 2011, **Sustainability and Equity: A Better Future for All** , table .9 New York, UNDP ،2011.

[٣] عبد الله زاهي الرشدان، في اقتصاديات التعليم ، دار وائل، ط ٣ ،الأردن، ٢٠٠٨،صص٩٤-٩٥

ومجتمعات منتجة واعية، في الواقع تدعم كل الدول سوق التعليم بشكل أو آخر على جميع مستوياته.

وهنا لا بد من العودة إلى نظريات الاقتصادي "**غاري بيكير**" الحائز على جائزة نوبل لسنة ١٩٩٢ والذي يُقارن رأس المال الإنساني (العقول، والمعرفة، والمهارات، والفهم وغيرها) برأس المال المادي (الماكينات، والتجهيزات، وغيرها)، لذا يمكن وصف رأس المال الإنساني بالدائم ويمكن تعزيزه عبر الاستثمارات، علما أنه يشيخ أو تنقص قيمته بفضل العوامل الطبيعة المرتبطة بالعمر والاستعمال. ويعتبر التعليم استثمارًا في الرأس المال الإنساني، يزيد من كميته ويحسن نوعيته تمامًا كالاستثمار في رأس المال الطبيعي، ويهدف الاستثمار في الإنسان إلى زيادة إنتاجيته وما يحصل عليه من دخل، ويقدر معدل هذا العائد دوليًا بمتوسط عام بنسبة ٧%، ولدراسة الجدوى والحجم الأفضل للإنفاق على التعليم، لا بد من مقارنة العائد بالتكلفة المتزايدة دوليًا (أي الأقساط، والنقل، واللباس، والكتب بالإضافة إلى تكلفة الفرصة البديلة أو الوقت المستثمر في التعليم بدل نشاطات أخرى كالعمل).[١]

وأيًا كان الجدل في الدراسات المتخصصة حول **اقتصاديات التعليم** بشأن عوائد التعليم وفوائدة وعلى من تعود، هل علي الدولة والمجتمع ككل أم فئات بعينها أو أفراد معينون داخل كل من هذه الفئات، ومن الذى يقع عليه عبء هذا الإنفاق، فإن القاعدة الاقتصادية الممكن اتباعها هي أن على الإنسان أن يتعلم حتى يتعادل الإنفاق "الحدي" على التعليم مع الفائدة الحدية له، وذلك في كل الظروف والأوقات[٢].

كما أن على الدولة أن تتدخل دعمًا للتعليم طالما كانت العلاقة إيجابية بين الناتج القومي والإنفاق على التعليم والصحة، وهى علاقة تُثبتها الكثير من الدراسات المتخصصة من قبيل إحدى الدراسات العالمية المقارنة التي توضح أن اليابان تنفق على التعليم نسبة من الناتج القومي الاجمالي

---

[١] محمد نبيل نوفل، التعليم والتنميَّة الاقتصاديَّة، مكتبة الانجلو المصريَّة، القاهرة، ١٩٧٩، ص ٥.

[2] United Nations Development Programme(UNDP), Human Development Report, 2016, PP5-8

تقدر بمتوسط عام ١٢% وهي من أعلى المستويات على مستوي العالم، ولذلك فهي تتمتَّع بتقدّم تكنولوجي واقتصادي ربما لا نظير له في العالم[١].

وإذا كان هذا المثال وكثير غيره من الأمثلة مما يؤكد أهمية التعليم والإنفاق عليه في إطار كل من الإنفاق العام والإنفاق الخاص، فإن تحويلات المصريين العاملين في الخارج في مجالات التعليم تُعد سببًا جوهريًا إضافيًا لتأكيد أهمية ومنافع الإنفاق على التعليم في مصر سواء كان إنفاقًا عامًا أم خاصًا.

وتؤكد **الدراسات والبحوث** بأكثريتها على أهميَّة التربية والتعليم في التجديد والتقدُّم التقني والتنمية الشاملة للبلدان، ومع ذلك يصعب قياس هذا التأثير التنموي للتعليم نظرًا لصعوبة توفير المعطيات الأساسيَّة والإحصائيَّة للتعليم في مختلف البلدان، ولكن ذلك لا يمنع من التأكيد على أن الاهتمام بالتعليم وتوفير الإنفاق الكافي كمًا ونوعًا عليه في مصر وتوسيع مجالات تخصصاته يُسهم في عملية التنمية في مصر، كما يعد أمرًا مطلوبًا لزيادة طلب الدول العربية وغيرها على المعلمين المصريين وعلى تعليم أبناء هذه الدول في مصر، مما يُعد مصدرًا هامًا لتحويلات تُجنيها مصر فضلًا عن بناء علاقات راسخة مع الدول العربية وغيرها، ولتعظيم حصيلة مصر من تحويلات هؤلاء العاملين عليها أن تجتهد في إتاحة مجالات وقنوات استثمار لهذه التحويلات بعوائد مجزية لهم وللوطن ككل.

وإذا كان التعليم أحد أهم مجالات عمل أعداد كبيرة من المصريين العاملين في الخارج فإن الصحة تشترك مع التعليم في هذا الأمر من زاويتين رئيسيتين **أولاهما:** هي التعليم نفسه باعتبار أن الطب والتمريض ضمن مجالات التعليم الرئيسية، **وثانيتهما:** هي تقديم الخدمات الصحية في مستوياتها الثلاث: الوقائية، والعلاجية، والجراحية، فهذه المستويات هي مجالات العمل الرئيسية للكوادر الطبية من المصريين العاملين في الخارج ليس فقط في الدول العربية وإنما في كثير من الدول الأخرى خاصة المتقدمة منها كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا وانجلترا وفرنسا، ففي هذه الدول وتلك يجمع كثير من العاملين المصريين في المجال الصحي بين التعليم وأداء الخدمات الصحية في مستوياتها الثلاث.

---

(١) محمد نبيل نوفل، مرجع سابق، ص١.

وعلى الرغم من عدم توفر البيانات التي توضح توزيع تحويلات المصريين العاملين في الخارج حسب المهن التي يعمل فيها هؤلاء العاملين إلا أن المتوقع أن تكون تحويلات العاملين في المجال الصحي تالية في الأهمية النسبية لتحويلات المصريين العاملين في المجالات التعليمية بحكم أن هذه الأخيرة تشمل في جزًء منها التعليم الصحي وأن مستويات دخول الأطباء العاملين في الخارج أعلى في المتوسط من مستويات دخول باقى العاملين المصريين في الخارج.

٢-٣ أنشطة الاستثمار في قطاعي التعليم والصحة وبعض السياسات المقترحة لتحسين دورهما في دعم ميزان المدفوعات:

إن **رأس المال البشري** أصبح في الوقت الحالي عاملًا مهمًا؛ وذلك لأن الاهتمام به يترتب علية استدامة العمل وتحقيق تطور في التكنولوجيا وزيادة الإنتاجية، وبالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية في المجتمع، وفي هذا الإطار نطرح هنا بعض التوجهات المستقبلية لدعم الاقتصاد الوطني.

٢-٣-١ تنمية تدفقات تحويلات العاملين وتعظيم فوائدها على الاقتصاد الوطنى

يمكن للسياسات الاقتصادية أن تلعب دوراً هاماً في اقتصادات الدول المُستقبلة للتحويلات من جهة، وتعزيز تدفقات تحويلات العاملين من جهة أخرى، وذلك من خلال الحوافز التالية:

- منح الإعفاءات الضريبية والامتيازات، وإصلاح وتطوير الخدمات المصرفية وزيادة فرص الاستثمار مما يؤدى إلى زيادة التحويلات وتقليص استخدام القنوات غير المنظمة (غير الرسمية) لعمليات التحويلات.
- إنشاء قاعدة بيانات شاملة ووافية عن المصريين العاملين بالخارج بما يُمكن من اتخاذ سياسات سليمة تستهدف زيادة تحويلاتهم إلى الوطن الأم.
- التغلب على ارتفاع تكلفة التحويلات إلى مصر، من خلال:

١. الاستفادة من التكنولوجيا المالية وأدواتها المتنوعة والجديدة في تخفيض تكلفة التحويلات المالية في مصر، مع ضرورة تطوير البنية التحتية التكنولوجية لتتمكن من ذلك.

٢. ابتكار خدمات جديدة لسهولة نقل التحويلات من أقرب فرع للبنك إلى الأسر في المناطق النائية، ويمكن الاستفادة من المكاتب الحكومية المتواجدة (مكاتب البريد مثلا) في مختلف المحافظات في هذا الشأن.

٣. زيادة عدد فروع البنوك في الدول التي تتركز بها العمالة المصرية، والتوسع في الاتفاقيات الثنائية ما بين البنوك المحلية والأجنبية حتي يتمكن المصريون بالخارج من إجراء التحويلات بسهولة وتكفلة مناسبة.

- للتغلب على محدودية القنوات الاستثمارية للتحويلات يتطلب ذلك:

١. سرعة ابتكار أوعية ادخارية مختلفة محفزة على تدفق هذه التحويلات.

٢. تصميم السياسات التي تستفيد من التحويلات في مجالات تنموية متنوعة مثل التعليم والصحة والتنمية الإجتماعية ..... الخ.

٣. مراجعة الأولويات في الانفاق بما فيها المشروعات القومية، بحيث تخدم أنشطة تنموية مستدامة أهمها منظومة التعليم والتدريب، بحيث تكون ذات مواصفات عالمية تضمن تخريج مستويات مهارية مرتفعة قادرة على مواكبة مستجدات الطلب محليًا وإقليميًا وعالميًا.

٢-٣-٢ دعم الخدمات الصحية حفاظا على حياة المواطن

- يجب أن يكون تعليم الأفراد والحفاظ على صحتهم من أهم أولويات صانعي السياسة، وذلك لأن الإنسان المريض يكون ذا كفاءة إنتاجية منخفضة، لذلك لابد على الدولة أن تقوم بمقاومة الأمراض، ومحاولة الوقاية منها أو علاجها المبكر وخاصة الأمراض المزمنة، وهذا ما بدأت فيه الدولة حينما أعلنت ونفذت "حملة١٠٠ مليون صحة"، وكذلك بدأت في المبادرة الرئاسية لدعم صحة المرأة تحت شعار "الست المصرية هي صحة مصر"، ويجب على الدولة الاستمرار في مثل هذه الحملات الصحية خلال الفترات القادمة وعلى مدار الأجيال المتلاحقة وذلك للحفاظ على صحة الأفراد بصورة مستمرة.
- توطيد العلاقة بين تخصصات التعليم العالي والمؤسسات الاقتصادية لإمداد الاقتصاد برأس المال البشري الملائم لاحتياجاته، مما يساهم زيادة الإنتاجية وزيادة الناتج المحلي الإجمالي.

- زيادة نسبة الإنفاق على التعليم والصحة في الموازنة العامة للدولة، وزيادة مخصصات الإنفاق على البحث والتطوير، وتحفيز وتنظيم مشاركة القطاع الخاص بقدراته المادية مع القطاع العام للاستثمار في رأس المال البشري.

٢-٣-٣ إنشاء وحدات للإرشاد الوظيفي/المهني ومتابعة الخريجين بالكليات والمعاهد التعليمية:

ويقترح أن يكون من أدوارها ما يلى:

- توفير نطاق واسع من المعلومات لتوجيه الطلاب في اختياراتهم وللتخطيط المؤسسي، وينبغي النظر في استحداث خدمة معلومات مهنية لسوق العمل قادرة على تزويد الطلاب، ومستشاري الإرشاد الوظيفي، ومؤسسات التعليم العالي بمعلومات عن اتجاهات عرض وطلب، وعوائد سوق العمل التي حققها الخريجون في مختلف الميادين.
- تقديم المساعدة للخريجين للالتحاق بالوظائف التي تُناسب مهاراتهم وقدراتهم من خلال شبكة من العلاقات مع الشركات والمصانع المحلية والاقليمية والدولية، حيث يعتبر قسم الخريجين بمثابة نقطة وصل وبوابة مهمة لتسويق خريجي الجامعات والمعاهد في سوق العمل.
- رفع تنافسية الخريجين في سوق العمل من خلال عمل هذه الوحدات كحاضنة إبداعية تنموية تُركز على دعم طاقات شباب الخريجين بتسليحهم بالقدرة على التنمية الذاتية، وإكسابهم قيم ومهارات الريادة التي تمكنهم من التنافس بإيجابية وإقتدار في المجتمع.

٢-٣-٤ إطلاق منصة التوظيف الإلكتروني

أن يتبنى جهاز التنظيم والإدارة فكرة إنشاء **منصة التوظيف الإلكتروني** لتقريب المسافة بين سوق العمل والخريجين من خلال:

- طرح مؤسسات العمل (الحكومية والخاصة) للوظائف الشاغرة والجدارات المطلوبة بها.
- تقديم وسائل تفاعلية تربط بين الهيئات المختصة في الوزارات والمواطنين، لكي تحقق بيئة توظيف صحية وآمنة دون محسوبية واستغلال.

- يتيح الجهاز خدماته على مدار الساعة عبر موقع الكتروني يُجَنب المواطنين تعب الخروج والوقوف في الطوابير، والتي تستنفذ الوقت والصحة وبما يسمح للخريجين باختيار الوظيفة التي تليق بهم عن جدارة، وتسجيل السير الذاتية لهم.
- يُمكن المؤسسات من اختيار من يستحقون الوظيفة عن جدارة، من خلال تطبيق معايير تتسم بالشفافية والعدالة الواضحة، كما يُمكن من تحديث بيانات الوظائف الشاغرة في مؤسسات القطاعين العام والخاص.

٢-٣-٥ تفعيل إطار للمؤهلات القومية المصرية

يمكن إحراز تقدم في إعداد "إطار للمؤهلات القومية المصرية"، يحدد عائدات التعليم من حيث مواصفات الخريجين الخاصة بكل مستوى من مستويات الشهادات التعليمية بما فيها شهادات إتمام الدراسة الثانوية، ودبلومات التعليم الفني والتدريب المهني، ودرجات التعليم العالي الأخرى، ويبين المسارات التي يمكن أن تنقل من شهادة إلى أخرى. ويمكن إيلاء عناية خاصة بالنقاط التالية:

- مواءمة الإطار القومي للمؤهلات مع النماذج المعتدة دوليًا.
- الاتساق والترابط عبر القطاعات.
- مواصلة تطوير مواصفات الخريجين في الإطار القومي للمؤهلات من خلال المراجعة المتواصلة للمعايير الأكاديمية القومية القياسية، ونواتج التعليم والتعلم المؤسسية.

٢-٣-٦ تهيئة الجامعات المصرية للتنافسية العالمية من خلال

تبني استراتيجية قومية للتعليم الجامعي مع مراعاة تباين طبيعة كل جامعة من حيث أهدافها، ورؤية الصورة المستقبلية لها في ظل اتجاهات التدويل، مع العمل على:

١. إعداد خريج مؤهل للعمل في سوق- عالمي، وتحقيق الجودة والتميز.
٢. تحسين العلاقات بين الدول والمؤسسات الجامعية.
٣. مراعاة الهوية القومية والحفاظ على المبادئ والأخلاقيات.
٤. تطوير الأبعاد الدولية في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع.

٥. إعادة هيكلة الجامعات المصرية وفقًا للاتجاهات الحديثة بما يجعلها في وضع أفضل استجابة للتدويل، بتطوير الإدارة الجامعية والتحول نحو الهيكل التنظيمي الشبكي، واستحداث المناصب القيادية التي تتسم بالطابع الدولي في اختصاصاتها.

أ- تبني ثقافة فرق العمل متنوعة التخصصات وذات الخبرة الدولية.

ب- إصدار تشريعات قانونية على المستويين الوطني والمؤسسي لتعزيز تدويل التعليم الجامعي المصري، خاصة ما يتعلق بقوانين الهجرة والإقامة.

ج- تحديث البنية التحتية للجامعات من مرافق، وقاعات، وورش، ومعامل، ومكتبات إلكترونية وشبكات اتصال وتواصل، وغيرها من موارد وإمكانات لازمة لتدويل التعليم الجامعي المصري.

٢-٣-٧ توجيه الاهتمام للبحث العلمي كمصدر اقتصادي للدولة

لمَّا كان عدد الأبحاث المنشورة في الدوريات العالمية يعكس مدى تقدم الدولة واهتمامها بعملية البحث العلمي، فقد اتخذ الاستثمار في البحث العلمي صيغًا متعددة من حيث (النمو/التأثير /التدويل):

١. التسويق الالكتروني للإنتاج العلمي، من خلال:

أ- تحفيز وتطوير قدرة أعضاء هيئة التدريس على استخدام النشر الالكتروني.

ب-العمل على وضع تشريعات عربية لحماية حقوق الملكية الفكرية، حيث لا تغطى تشريعات حقوق التأليف التقليدية كل الجوانب المتعلقة بالتعامل مع المعلومات والأوعية الالكترونية.

ج- العمل على تدويل الدوريات العلمية وإدراجها ضمن قواعد البيانات العالمية.

٢. تقديم الدعم المادي للنشر العلمي عن طريق:

أ- العمل على زيادة موارد الجامعات من خلال البحث عن طرق تمويل إضافية.

ب-الاستقلال المالي والإداري لمطابع الجامعات، وزيادة موازنات الجامعات والبحث العلمي.

ج- تشجيع التأليف والترجمة بإعفاء هذا النشاط من الضرائب وتخصيص جوائز سنوية مناسبة.

٣. الارتقاء بكفاءات الباحث، من حيث:

أ- المستوى اللغوي(اللغة العربية والاجنبية) بما يُيسر الصياغة والترجمة والنشر.

ب-المهارات التكنولوجية بما يُيسر التعامل مع تكنولوجيا الاتصالات المحلية والدولية.

ج- الاساليب الإحصائية ليستطيع الباحث التعامل والتفسير مع النتائج البحثية بنفسه.

٤. تشجيع الجماعة العلمية Scientific community

أ- تعرف الجماعة العلمية بأنها شبكة متنوعة من العلماء المتفاعلين وتتضمن الجماعات الفرعية التي تعمل في تخصصات معينة.

٥. تشجيع الكراسي البحثية Research Chairs بما يحقق:

أ- تعزيز ونشر ثقافة الابتكار والإبداع والتطوير في مختلف مجالات العلوم والمعارف الإنسانية.

ب-دعم التنمية المستدامة والاقتصاد الوطني القائم على المعرفة.

ج- دعم الصناعات الوطنية لبلوغ العالمية عبر استخدام المناهج العلمية والنتائج البحثية.

٦. تفعيل دور وحدات النشر العلمي بالجامعات، من خلال:

أ- ضرورة تحرر وحدات النشر من النظم والإجراءات البيروقراطية الحكومية.

ب-إنشاء مراكز للنشر الدولي داخل كل كلية من كليات الجامعة.

ج- إلزام الباحثين والمبتعثين للحصول على الدكتوراه من الخارج بكتابة اسم الجامعة على الأبحاث الدولية المنشورة من رسائلهم العلمية، وهذا حق أصيل للجامعة ولمصر التي تقوم بتمويل تلك البعثات ماديًا.

٢-٣-٨ إتاحة التعليم العالي امام خريجي التعليم الفني

فكثيرًا ما يكون بين خريجي التعليم الفني من يستطيعون مواصلة التعليم الجامعي في الكليات التكنولوجية والعلمية (كالهندسة والزراعة والطب والعلوم وتكنولوجيا المعلومات)، ويحققون نتائج تفوق، أو تتساوى مع النتائج التي يحققها خريجو التعليم العام في المرحلة الثانوية، ومن ثم تقتضى اعتبارات العدالة والكفاءة أن تُتاح الفرصة أمام خريجي التعليم الفني الثانوي للالتحاق بالتعليم الجامعي بعد استيفاء اختبارات قدرات لغوية وعلمية مؤهلة لمتابعة الدراسات الجامعية.

الفصل الثالث

أولويات الاستثمار في قطاعي الصناعة التحويلية والزراعة وعلاقتهما بميزان المدفوعات

مقدمة

تُؤكد **النظريات الاقتصادية** على أهمية الاستثمار في قطاعي الصناعة والزراعة لما لهما من دور حيوي في عملية التنمية الاقتصادية سواء علي مستوي النمو الاقتصادي، وتوليد فرص العمل للقوي العاملة أو علي مستوي الاستقلال الاقتصادي وحرية صانع القرار.

ويري كثيرٌ من الاقتصاديين أن قطاعي الزراعة والصناعة يجب أن تكون لهما الأولوية في جذب الاستثمارات **أولًا:** لأنهما من القطاعات كثيفة العمل مما يساعد في القضاء علي مشكلة البطالة في الاقتصاد الوطني، **وثانيًا:** لتوفير وسائل إشباع حاجات المواطنين لكافة مقومات الحياة من غذاء وكساء ومأوى ورعاية صحية وتعليم وتعلم وثقافة وحماية على المستويين الداخلى والخارجى، ووسائل نقل وانتقال واتصالات، وكلها مجالات تُلقى بأعباء ثقال على ميزان المدفوعات بقدر مايكون إنتاج قطاعى الزراعة والصناعة قاصرًا عن تلبية حاجات المواطنين لوسائل إشباعها، مما يُترجم بعجز فى الميزان التجارى ومن ثمّ فى ميزان المدفوعات، كما هو الحال بالنسبة لمصر، هذا بالإضافة الي التبعية المفرطة فى الاعتماد علي الخارج.

وعلاوة على ما تقدم فإن **تطوير الزراعة والصناعة فى مصر** هو بالضرورة جانب حاسم لتقدم الاقتصاد والمجتمع بشكل عام، ومن هذا المنطلق نعالج موضوع هذا الفصل فى نقطتين هما: أولهما: يتناول أولويات الاستثمار في الخرائط التنموية وتوجهات الدولة (وزارتى الصناعة والزراعة)، وثانيهما: يستعرض نمط وهيكل الاستثمار في مصر في قطاعى الصناعة والزراعة خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠)، مما يسمح بمقارنة الأولويات المخططة والواقع الفعلي والأثر على ميزان المدفوعات، كما يسمح بطرح بعض المقترحات حول أولويات الاستثمار وعلاقتها بميزان المدفوعات المصرى.

٣-١ أولويات الاستثمار في الخرائط التنموية وتوجهات الدولة (وزارتى الصناعة والزراعة)

في إطار حرص الدولة المصرية على نمو الاقتصاد الوطني من خلال تطوير القطاعات الاقتصادية عامة وقطاعي الصناعة والزراعة – خاصة – وبناء شراكات استراتيجية بين الدولة والمستثمرين، تم فى الربع الأخير من عام ٢٠١٧ تدشين ما يسمي بالخرائط الاستثمارية في وزارة الصناعة من أجل النهوض بالقطاع الصناعي ولتصبح مصر من الدول الرائدة صناعيًا في الشرق الأوسط وأفريقيا من خلال تعميق التصنيع المحلى، وتهيئة المناخ الجاذب للاستثمارات المصرية والأجنبية، كما تم تدشين مثل هذه الخرائط فى وزارة الاستثمار في الربع الأول للعام ٢٠١٨ [١]، وطُرحت هذه الخرائط وتلك من أجل الترويج للاستثمار من خلال التعريف بمناخ ومقومات البيئة الاستثمارية، والتشريعات والقوانين والإجراءات المنظمة للاستثمار في مصر.

والحقيقة أن الاهتمام بدور الاستثمار فى عملية التنمية فى مصر مر بعدة مراحل تعكسها قوانين الاستثمار التى صدرت منذ بداية سبعينات القرن العشرين، بينما شاب هذا الاهتمام قصور وتأخر واضح فى بناء وتبنى نظام واضح للأولويات التى يتم تبنيها فى وضع وتنفيذ السياسات الاستثمارية وفقًا لرؤية سليمة وواضحة لتوجهات ومتطلبات عملية التنمية الاقتصادية والإجتماعية فى مصر التى تؤمن تواصلها ومشاركة جميع فئات المجتمع فى تحقيقها والعدالة فى توزيع ثمارها، وذلك ما يمكن إدراكه من استعراض موجز لتطور قوانين الاستثمار التى صدرت فى مصر منذ باكورة سبعينات القرن العشرين.

٣-١-١ : قوانين الاستثمار

أولًا: الاستثمار رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١

والمسمى "قانون استثمار رأس المال العربي والمناطق الحرة"، قد أقَر ضمانات محددة لحماية رأس المال المستثمر من قبل القطاع الخاص كما كفل له عدة حوافز ومزايا خاصة أهمها:

١. عدم جواز الخضوع للتأميم أو فرض الحراسة.
٢. إعفاء المشروعات المُنفذة في ظل هذا القانون من الضريبة علي الأرباح التجارية والصناعية لمدة خمس سنوات من بدء التشغيل.

---

[١] بوابة مصر للقانون والقضاء، القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ معدلاً بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧.

٣. عدم خضوع المباني لنظام تحديد القيمة الإيجارية.
٤. جواز فتح حساب المشروع بالعملة الأجنبية.
٥. جواز قيام العاملين الأجانب بتحويل ٥٠% من مرتباتهم للخارج.
٦. جواز تحويل أرباح الشركات الاستثمارية المنشأة وفقًا لهذا القانون إلى خارج مصر بالعملة الأجنبية.
٧. جواز إعادة تحويل رأس المال المستثمر إلي الخارج بعد مرور خمس سنوات وجواز إعادة تصدير رأس المال العيني بعد انتهاء المشروع.

وكما هو واضح، وضع هذا القانون عدة حوافز ومزايا للمشروعات التي تنشأ طبقًا له، ولكنه لم يميز بين طبيعة أي من هذه المشروعات، كما أنه لم يحدد أي نوعية من المشروعات يجب أن تحصل علي هذه المزايا والحوافز، وإنما منح صلاحية تحديد ذلك لمجلس إدارة "هيئة الاستثمار" لإعداد قوائم بأنواع النشاط والمشروعات التي يدعي رأس المال الأجنبي إلي المساهمة فيها. وعلي أية حال، فإن نظام الأولويات الخاصة بالمشروعات الاستثمارية لم يَرد ضمن بنود هذا القانون، كما أن أجواء الحرب التي سادت في مصر خلال تلك الفترة لم تسهم في نجاح القانون في جذب تدفقات استثمارية يعتد بها من الخارج.

ثانيًا: قانون الاستثمار ٤٣ لسنة ١٩٧٤ (نظام استثمار رأس المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة)

أَقر هذا القانون نفس الحوافز والضمانات الواردة في القانون السابق ولكنه استحدث مفهوم المنطقة الحرة علي أن تنشأ بقرار من مجلس إدارة "الهيئة العامة للاستثمار" وأن تكون قاصرة على مشروع واحد ولكنه أضاف من الحوافز ما يلي:

- خضوع المنازعات التي تكون مشروعات هذا القانون طرفًا فيها لاتفاقات الاستثمار الدولي الثنائية ومتعددة الجنسيات.
- الإعفاء من الإلزام بتخصيص نسبة من أرباح الشركة للعمال.
- الإعفاء من الإلزام بتعيين مُمثل للعاملين في مجلس إدارة الشركة.
- لإعفاء من الحد الأقصى لمكافآت أعضاء مجالس إدارة الشركات.
- تعديل الإعفاء الضريبي بحيث أصبح خمس سنوات للمشروع مع جواز مدها لثلاثة سنوات تالية بموافقة مجلس الوزراء.

- وقد أشار القانون – ولأول مرة – إلى أولويات للأنشطة التي تندرج تحته وتشمل العديد من المجالات وأهمها التصنيع والتعدين والطاقة والسياحة والنقل والمجالات المرتبطة به، واستصلاح الأراضي البور والصحراوية واستزراعها، ومشروعات تنمية الإنتاج الحيواني والثروة المائية، ومشروعات الإسكان والامتداد العمرانى، ونشاط المقاولات الذى تقوم به شركات مساهمة لا يقل رأس المال المصري فيها عن خمسين في المائة، وأنشطة التعمير في المناطق الخارجة عن الرقعة الزراعية، وشركات الاستثمار لتوظيف الأموال في المجلات الواردة بالقانون، وبنوك الاستثمار وبنوك الأعمال وشركات إعادة التأمين التي تتعامل – فقط – بالعملات الحرة، والبنوك التى تقوم بعمليات بالعملة المحلية متي كانت في صورة مشروعات مشتركة مع رأس مال محلي لا تقل نسبته في جميع الأحوال عن ٥١%. ونشاط بيوت الخبرة الفنية المتخذة شكل شركة مساهمة بالمشاركة مع بيوت الخبرة الأجنبية العالمية.

وفي عام ١٩٧٧ تم تعديل القانون لإضافة بند حيوي ومنطقي لتشجيع الاستثمار المحلي وتحقيق المساواة في إتاحة حصوله علي نفس المزايا الممنوحة للاستثمار العربي والأجنبي في القانون السابق **وقد تمت إعادة صياغة القانون لإدخال هذه التعديلات الجديدة في القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ .** [١]

وقانون الاستثمار بهذه الصياغة الجديدة مثل نقلة نوعية في تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في مصر، حث أتاح للمستثمرين الأجانب تملك الأصول الإنتاجية كاملة بدون قيود، ومنح الاستثمار المحلي نفس المزايا والامتيازات التي منحها للمستثمرين الأجانب، علاوة علي ذلك سمح للمستثمرين الأجانب بالعمل والاستثمار في النشاط الزراعي من خلال الإيجار طويل الأجل (خمسون عامًا ويمكن أن تجدد مرة أخري).

ثالثًا: قانون الاستثمار ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩: [١]

هدف هذا القانون إلى تسريع عملية التنمية الاقتصادية والإجتماعية من خلال تشجيع الاستثمار لزيادة معدلات النمو الاقتصادي والتوظف، وما يترتب علي ذلك من تطوير الهياكل

---

[١] بوابة مصر للقانون والقضاء، القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ وتعديلاته.

[١] ----------، قانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩، **المرجع السابق.**

الاقتصادية والإجتماعية، وقد اعتمد المشرع في ذلك علي إضافة المزيد من الحوافز والضمانات إلي تلك التي جاءت بها قوانين الاستثمار السابقة وأهم هذه الإضافات:

١. عدم خضوع منتجات المشروع للتسعير الجبري وتحديد الأرباح إلا ما يُقرر مجلس الوزراء استثناءه في حالات الضرورة مسترشدًا في ذلك بالتكلفة الاقتصادية للمنتجات.
٢. إعفاء مشروعات الإسكان المتوسط والاقتصادي التي تؤجر من كافة الضرائب لمدة خمسة عشر عاما قابلة للمد خمس سنوات إضافية، تزداد بمدة سنتين لكل هذه الحالات إذا تجاوزت نسبة المكون المحلي في الآلات والتجهيزات ٦٠% (دون حساب الأرض والمباني في ذلك).
٣. إعفاء المشروعات الاستثمارية من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية لمدة عشر سنوات للمشروعات المقامة داخل المناطق الصناعية والمجتمعات العمرانية الجديدة والمناطق النائية.

رابعًا: حوافز وأولويات الاستثمار في القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٨ [١]، والقوانين التالية له (قانون ١٧ لسنة ٢٠١٥، والقانون ٧٢ لسنة ٢٠١٧): [٢]

حاولت **هذه القوانين** تيسير عملية الاستثمار وتحفيز المستثمرين المحليين والأجانب للتعجيل بمعدلات النمو الاقتصادي والتنمية المجتمعية وذلك من خلال تعدد الحوافز وزيادة المزايا – علاوة علي الحوافز الممنوحة في القوانين السابقة – التي تُمنح للمستثمرين المحليين والأجانب علي حد سواء، وإن كانت هذه القوانين لم تعر أهمية لنوعية النشاط الاقتصادي الذي يتم الاستثمار فيه، ولم تُشر إلي فكرة الأولويات التي يجب إنجازها.

وعلي الرغم من أن بعض هذه القوانين ربط الحوافز والضمانات الواردة بهذه القوانين بالبُعد المكاني، إلا أنه لم يأخذ بفكرة الربط بين هذه المزايا والضمانات وبين أهداف قومية هامة مثل التخفيف من عجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات وكذلك امتصاص حجم البطالة وزيادة التشغيل

---

[١] الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة، قانون ضمنات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧.

[٢] قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، المادة ١٦، ١٧، **مرجع السابق**.

وجذب التكنولوجيا الجديدة والمتقدمة والتى تحافظ علي البيئة، ولكنه اهتم فقط بالمحافظة علي الأولويات الجغرافية باعتبارها أساس لمدد الإعفاء الضريبي مثلما فى القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٨.

أما القانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ فقد تضمن بنودا تشير إلي فكرة الأولويات الاستثمارية، ومن أهم هذه الأولويات البعد الزمني، حيث مَنح الشركات أو المؤسسات التي تنشأ خلال ٣ سنوات من تاريخ العمل بالقانون حوافز ضريبية، وربطها بالبُعد المكاني مع تقسيم الدولة الي منطقتين تنمويتين، **الأولي** وهي المنطقة الأكثر احتياجًا للتنمية وتتركز في منطقة الصعيد والمحافظات الحدودية وتتميز بحافز استثماري خصمًا من صافي الأرباح الخاضعة للضريبة علي ٥٠% من التكاليف الاستثمارية، **والمنطقة الثانية** تتمتع بحافز استثماري خصمًا من صافي الأرباح الخاضع للضريبة علي ٣٠% من التكاليف الاستثمارية، أما البند الثاني في القانون والذي يشير الي فكرة الأولويات فقد تناول البُعد القطاعي (الإنتاجي) داخل كل منطقة من خلال حوافز خاصة لبعض المشروعات دون غيرها، ومن أمثلة ذلك:

١. المشروعات كثيفة الاستخدام للعمالة والمشروعات المتوسطة والصغيرة.
٢. المشروعات التي تعتمد علي الطاقة المتجددة أو تنتجها.
٣. المشروعات القومية والاستراتيجية، والمشروعات السياحية، ومشروعات إنتاج الكهرباء وتوزيعها.
٤. المشروعات التي يُصدر إنتاجها إلى الخارج.
٥. صناعة السيارات والصناعات المغذية لها.
٦. الصناعات الخشبية والأثاث والطباعة والتغليف والصناعات الكيماوية.
٧. صناعات المضادات الحيوية وأدوية الأورام ومستحضرات التجميل.
٨. الصناعات الغذائية والحاصلات الزراعية وتدوير المخلفات الزراعية.
٩. الصناعات الهندسية والمعدنية والنسيجية والجلود.

وكما هو واضح فإن **القانون** لم يميز نشاط صناعي عن آخر، فقد ساوي بين الأنشطة الصناعية عالية القيمة المضافة والأنشطة الصناعية منخفضة القيمة المضافة، وكذلك لم يفرق بين الأنشطة ذات الطلب العالمي المتزايد والأنشطة ذات الطلب المتراجع، وكذلك الأنشطة ذات الأثر الإيجابي علي ميزان المدفوعات والأخرى ذات الأثر السلبي عليه، والأنشطة الصناعية الجديدة والمتجددة والأنشطة الراكدة والتي تتجه إلي الأفول.

كما أنه لم يتحدث عن الأنشطة الزراعية بنفس المنطق السابق، ولم يبد أي اهتمام بالمحاصيل أو المنتجات الزراعية الاستراتيجية والمحاصيل أو المنتجات الزراعية غير الاستراتيجية أو المحاصيل الزراعية عالية القيمة والمحاصيل العادية، وهكذا لم يفرق القانون أو يصنف الأنشطة داخل كل قطاع من قطاعات الاقتصاد الوطني، كما لم يميز بين تأثير الأنشطة علي وضع الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

٣-١-٢ الخرائط الاستثمارية وتوجهات الدولة:

أشرنا فيما تقدم إلى أن **فكرة الأولويات** لم تكن واضحة في القوانين والتوجهات السابقة على صدور **القانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧**، [١] الذي استحدث موادًا جديدة عن أهداف الاستثمار وأهم المبادئ الحاكمة له، وقد أشار هذا القانون إلي قيام الوزارة المختصة "وزارة الاستثمار" بعمل خطة استثمارية تتضمن السياسات الاستثمارية وأولويات المشروعات المستهدفة، وقد مثلت الخريطة الاستثمارية أحد أهم مكونات الخطة الاستثمارية، وتم الاعتماد علي هذه الخرائط الاستثمارية في تحديد نوعية الاستثمار ونظامه وكذلك مناطقه الجغرافية وقطاعاته الاقتصادية، والخريطة الاستثمارية يمكن اعتبارها دليلًا جغرافيًا وتشريعيًا وإجرائيًا للمستثمر، وتتضمن بيانات أساسية وتفصيلية عن الموارد الطبيعية وغير الطبيعية المتاحة في الاقتصاد المصرى والفرص الاستثمارية لكيفية استغلالها الاستغلال الأمثل. [٢]

وبالنظر إلي **أهداف الخريطة الاستثمارية**، نجد أنها تركز فقط علي جانب الطلب (جذب الاستثمار) ولكنها تغفل كثيرًا جانب العرض أي ناتج هذا الاستثمار ودوره في تنفيذ عملية التنمية وتحقيق الأهداف القومية القصيرة والمتوسطة الأجل، فعلي سبيل المثال تهدف هذه الخرائط إلى:

١. الترويج لجذب الاستثمار بتسليط الضوء على مناخ ومقومات الاستثمار، والتشريعات والقوانين والإجراءات المنظمة له.

---

[١] قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، المادة ١٦، ١٧، المرجع السابق.

[٢] عبد الفتاح جمعة، منير (٢٠١٨): "أولويات الاستثمار في مصر: نحو بناء خريطة استثمارية متكاملة"، رسالة ماجستير، معهد التخطيط القومي ٢٠١٨. ص ٢٩

٢. إبراز الميزات النسبية للاستثمار في المناطق الجغرافية المختلفة في محاولة لحل مشكلة الفوارق التنموية الكبيرة بين الأقاليم والمحافظات المختلفة.
٣. توفير معلومات تساعد المستثمرين ورجال الأعمال وواضعي السياسات ومتخذي القرارات والباحثين.
٤. تقديم مقترحات لملامح المشروعات الاستثمارية المستهدفة لمساعدة المستثمرين علي اتخاذ قرار الاستثمار.
٥. المساعدة في إعادة هيكلة الاقتصاد لرفع كفاءته وتوزيع الاستثمارات بما يحقق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية.

٣-١-٣ استراتيجية تنمية الصناعة والتجارة للفترة (٢٠١٦-٢٠٢٠) الصادرة في عام ٢٠١٦ وعلاقاتها بالخريطة الاستثمارية الصناعية لعام ٢٠١٧:

قامت وزارة الصناعة والتجارة بإعداد استراتيجية لتنمية الصناعة والتجارة، وصاغت رؤيتها من أجل ذلك علي "أن تكون التنمية الصناعية هي قاطرة النمو الاحتوائي المستدام في مصر وتلبي الطلب المحلي وتدعم نمو الصادرات لتصبح مصر لاعبًا فاعلًا في الاقتصاد العالمي وقادرة علي التكيف مع المتغيرات العالمية [١]، ووضعت الوزارة عددًا من الأهداف الكمية لتلك الاستراتيجية حتي عام ٢٠٢٠ أهمها:

١- زيادة معدل النمو الصناعي إلي ٨% سنويًا.
٢- زيادة نسبة مساهمة الناتج الصناعي في الناتج المحلي من ١٨% إلي ٢١%
٣- زيادة مساهمة القطاع الخاص وقطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي السنوي.
٤- الارتقاء بالقدرة التنافسية للصناعة المصرية وزيادة معدل نمو الصادرات الي ١٠% سنويًا.

---

[١] استراتيجية التنمية الصناعية والتجارة ٢٠١٦-٢٠٢٠، وزارة الصناعة والتجارة، عام ٢٠١٦.

٥- زيادة فرص العمل بتوفير ٣ مليون فرصة عمل لائقة ومنتجة.

٦- تحسين الأداء المؤسسي.

وقد أشارت **الاستراتيجية** الي أن تحقيق تلك الأهداف يتطلب زيادة في قيمة الاستثمار العام والخاص في قطاع الصناعة ليصل إلي ١٠٠ مليار جنيه بحلول عام ٢٠٢٠، كما أشارت الاستراتيجية أيضًا إلى أولويات الصناعات المطلوبة (أولويات الاستثمار) والمستهدف زيادتها، وبناء علي الاحتياجات التنموية تم تقسيم محافظات الجمهورية الي ثلاثة أقسام رئيسية وهي:

- **القسم الأول**: ويتضمن ستة محافظات، وهذه المحافظات تتمتع بتنوع اقتصادي ولكنها تفتقد إلي الترابط الرأسي والأفقي بين صناعاتها.
- **والقسم الثاني**: ويشتمل علي أربعة محافظات تتمتع بتعقد اقتصادي، ولكنها تحتاج الي جهود تنموية إضافية لزيادة التوسع الأفقي من أجل تنويع القاعدة الاقتصادية الصناعية الملائمة لطبيعة المحافظات.
- **والقسم الثالث**: وبه غالبية المحافظات (ثمانية عشر محافظة)، ومحافظات هذا القسم في حاجة ماسة الي تنمية شاملة وتحتاج الي جهود تنموية لتنشيط الاقتصاد، بداية من البنية التحتية وتنمية رأس المال البشري وانتهاء بالصناعات التي تتوافق مع طبيعة هذه المحافظات.

وبناًء على هذا التقسيم، حددت السياسة الصناعية لوزارة الصناعة أولويات الاستثمار الصناعي في عدد محدد من القطاعات الاقتصادية لضمان سرعة تحقيق الأثر التنموي المستهدف وذلك كما يلي:

أولًا: صناعات مطلوبة لتعميق الصناعة وترشيد الواردات وهي: صناعات التدوير خاصة للمخلفات الصناعية والزراعية. وصناعات التعبئة والتغليف، والصناعات البلاستيكية، والصناعات التعدينية. وصناعات زراعية. وصناعات مغذية لصناعة الجلود والأثاث. وصناعات الطاقة الجديدة والمتجددة. وصناعات مغذية لصناعات هندسية، وصناعة مواد البناء.

ثانيًا: صناعات يتم التركيز عليها لتعميق الصناعة وترشيد الواردات وزيادة الصادرات وهي: صناعات هندسية وكيماوية وصناعة مواد البناء.

ثالثًا: صناعات ذات جاهزية تصديرية وهي: صناعات هندسية وكيماوية وغذائية، وصناعات فرز وتعبئة الحاصلات الزراعية، وصناعات الملابس والمنسوجات.

رابعًا: صناعات قائمة علي المعرفة العلمية والتراثية والتكنولوجية المتطورة وتشمل: صناعات هندسية وصناعات كيماوية، وصناعات غذائية، وفرز وتعبئة حاصلات زراعية، صناعة الملابس والمنسوجات.

خامسًا: صناعات قائمة علي المعرفة العلمية والتراثية والتكنولوجية المتطورة وتشمل: صناعات هندسية، وصناعات غزل ونسيج، وصناعات كيماوية، وصناعة البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات، وصناعات حرفية وتقليدية.

سادسًا: صناعات تعظيم القيمة المضافة وتشمل: الصناعات الهندسية، وصناعات الغزل والنسيج، والصناعات الغذائية، وصناعات الجلود، وصناعات الأثاث، وصناعات الحديد والصلب.

٣-١-٤ ترقية الهيكل التكنولوجي

تري **الاستراتيجية** الصادرة عام ٢٠١٦ أن الهيكل التكنولوجي للصادرات الصناعية المصرية يمثل خطرًا يهدد بتهميش مصر تدريجيًا كعضو مشارك في التجارة العالمية، حيث إن الصادرات الصناعية المصرية تغلب عليها المنتجات المعتمدة على الموارد الطبيعية والمنخفضة التكنولوجيا، وهذان هما أبطأ الفئات نموًا في التجارة العالمية، فاقتحام المجال الديناميكي للتجارة الدولية يقتضي زيادة نصيب المنتجات متوسطة وعالية التكنولوجيا في الصادرات الصناعية المصرية. [١]

وعلى ذلك أصبح من المهم، من المنظور الاستراتيجي – تحديد مجالات جديدة للصناعات متوسطة وعالية التكنولوجيا يمكن لمصر أن تتمتع فيها بميزة تنافسية في السوق العالمية، وتري الاستراتيجية أنه سيكون من غير الواقعي، في حدود الإطار الزمني للاستراتيجية، أن تستهدف مصر مجالات في صناعات عالية التكنولوجيا (مثل صناعات المعدات المكتبية ومعدات

---

[١] إستراتيجية التنمية الصناعية والتجارة ٢٠١٦– ٢٠١٧، مرجع سبق ذكره، ص٤٦.

الاتصالات والادوات البصرية والدقيقة...الخ)، حيث تتميز هذه الصناعات بغزارة العنصر الابتكاري كما تستلزم أنشطة واسعة في مجال البحوث والتطوير.

ولكي تحقق مصر ميزة تنافسية في هذه الصناعات، لابد من انقضاء فترة زمنية كافية تبنى خلالها قدرات وطنية في مجال البحوث والتطوير وقاعدة للابتكار. وعلى ذلك، يكون الأقرب إلى الصواب هو تحديد مجالات في مجموعة الصناعات متوسطة التكنولوجيا (التي تشمل مكونات السيارات، ومنتجات الصناعة التحويلية مثل الألياف الصناعية والكيماويات والبويات، وكذلك المنتجات الهندسية كالمحركات والآلات الصناعية)، ويبين التحليل المفصل للبيانات التجارية أن بوسع مصر أن تصبح مصدرًا اقليميًا رئيسيًا لمكونات السيارات والمنتجات الهندسية والإلكترونيات الاستهلاكية غزيرة العمالة.

وتؤكد **الإستراتيجية** أن التركيز على مجالات جديدة للتصدير في الصناعات متوسطة التكنولوجيا هو الاختيار الصائب، ويمكن النجاح في نشر تكنولوجيات الإنتاج الخاصة بهذه المنتجات من خلال "الهندسة العكسية" وإقامة علاقات شراكة ناجحة مع الشبكات العالمية للقيمة المضافة.

يضاف إلى ذلك أن تحديد مجالات جديدة في هيكل الصادرات المصرية أمر يتفق تمامًا مع القطاعات المستهدفة في الاستراتيجية على النحو السابق بيانه، ومن شأنه أن يؤدي إلى تعميق اندماج الاقتصاد المصري في الاقتصاد العالمى ومن المتوقع أن يتحقق الانتقال المنشود بمؤازرةٍ من أنشطة المجالات الصناعية الجديدة التي ينتظر أن تؤدي إلى زيادة القيمة المضافة التي تحققها الصناعة المصرية في مجموعة الصناعات متوسطة التكنولوجيا، وأن تسهم أيضًا في نمو صادرات هذه الفئة من الصناعات، ذلك أن التركيز الاساسي، في الفترة الزمنية التي تستغرقها الاستراتيجية، سيكون على الأنشطة الصناعية متوسطة التكنولوجيا.

وفضلًا عن ذلك، فإن البرامج والسياسات المقترحة ستؤدي على المدى الطويل إلى دعم القاعدة المصرية للبحوث والتطوير ومنظومة الابتكار على المستوى الوطني، مما يُفسح المجال لحدوث تطور طبيعي نحو المجالات الصناعية عالية التكنولوجيا التي تتسم بطبيعتها بغزارة العنصر الابتكاري.

٣-١-٥ القطاعات الصناعية المرشحة للنمو:

ظلت أهم القطاعات الصناعية (من حيث الإسهام في القيمة المضافة التي تحققها الصناعة)، هي صناعة المعدات الهندسية والكهربائية، والصناعات الغذائية، والكيماويات والمنتجات الصيدلانية، والمنسوجات والملابس، ومواد البناء، الأثاث، والورق والكرتون.

ولابد أن تكون محاور التركيز القطاعية في الاستراتيجية مُتسقة مع هدفي تنمية الصادرات وتعميق اندماج مصر في الاقتصاد العالمي. وسعيًا إلى تحقيق هذين الهدفين، ترمي الاستراتيجية إلى دعم الأنشطة المعتمدة على التكنولوجيا المتوسطة والعالية المستوى، كموئل جديد للصناعة التحويلية المصرية.

ولا يعني ذلك إطلاقًا التخلي عن الأنشطة الحالية القائمة على الموارد الطبيعية والتكنولوجيات منخفضة المستوى، لكنه يعني تعزيز تنمية قطاعات أخرى من شأنها أن تكفل القدرة التنافسية للقطاع الصناعي في مجموعه على المدى الطويل، وعلى ذلك تقترح الاستراتيجية إضافة إلى القطاعات القائمة أن يكون هناك مزيد من التركيز على القطاعات التالية: الآلات والمعدات الهندسية، والطاقة المتجددة، والالكترونيات الاستهلاكية غزيرة العمالة، ومكونات السيارات، وعلوم الحياة بمتطلباتها من التكنولوجيا الحيوية، والصناعات الشعبية التقليدية.

والهدف الذي تتوخاه الاستراتيجية هو تجاوز عمليات التجميع البسيط، والاتجاه نحو زيادة وتعظيم القيمة المضافة على امتداد حلقات تكوينها، ويقتضي ذلك زيادة نصيب الأنشطة المعتمدة على التكنولوجيا المتوسطة في مجمل القيمة المضافة في عملية التصنيع، فالصناعات المعتمدة على التكنولوجيات المتوسطة هي الداعمة الرئيسية للنشاط الصناعي في الاقتصادات المتقدمة، حيث تُمثل الجانب الأكبر من التكنولوجيات كثيفة المهارة المستخدمة في إنتاج السلع الرأسمالية والمنتجات الوسيطة على نطاق واسع.

٣-٢ نمط وهيكل الاستثمار في مصر في القطاعين الصناعي والزراعي خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٩)

يكاد يكون من المتفق عليه ضرورة وضع وتنفيذ سياسات تُزيد الناتج المحلي الإجمالي من خلال تشجيع الإنتاج وزيادة الصادرات والتقليل من واردات السلع الكمالية وتشجيع الاستثمارات

الأجنبية، واستيراد التكنولوجيا الحديثة التي تساهم في الارتقاء كميًا ونوعيًا بالإنتاج مما يؤدي إلى زيادة وتنوع الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي ينعكس إيجابا علي الميزان التجاري.

٣-٢-١ أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات:

إذا كان **الاستثمار الوطني** يمثل أهمية بالغة في بقاء الاقتصاد وصحة الميزان التجاري (من خلال زيادة معدلات النمو الاقتصادي السنوي ومن ثم زيادة الصادرات وتقليل الواردات)، فإن الاستثمار الأجنبي يؤثر مباشرة على ميزان المدفوعات الخاص بالبلد المضيف، والآثار هنا تتراوح ما بين آثار إيجابية وذلك عندما يحدث الاستثمار الأجنبي المباشر فائضًا في ميزان المدفوعات أو يخفض من عجزه، وآثار سلبية عندما يحدث الاستثمار الأجنبى عجزًا في ميزان المدفوعات أو يخفض من فائضه، ويمارس الاستثمار الأجنبي هذه الأثار عن طريق قناتين: **الأولى** من خلال التأثير المباشر على حساب رأس المال الذي تسجل فيه تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة والخارجة، **والثانية** عن طريق التأثير على الحساب الجاري للبلد المضيف من حيث التوسع في التبادل التجاري مع دول العالم.

ويعتمد أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات على ما إذا كان هدفه الأسواق المحلية للبلد المضيف، [١] أم الموارد الطبيعية الموجودة فيه أم كفاءة أداء العاملين في ذلك البلد [٢].

ويرى المؤيدون للاستثمارات الأجنبية المباشرة أن لها أثر مباشر على ميزان المدفوعات من خلال زيادة قدرة الدولة المضيفة على زيادة صادراتها مثله فى ذلك مثل الاستثمارات الوطنية، إلا أن المعارضين للاستثمارات الأجنبية المباشرة لا يتفقون مع هذا الرأي، ويرون أن من الممكن أن يكون تأثير الاستثمارات الأجنبية سالبًا على ميزان المدفوعات، فإذا كانت الشركة الأجنبية تستورد مدخلات الإنتاج من الخارج بدلًا من الاعتماد على المدخلات المحلية مما يعني زيادة الواردات وزيادة عجز

---

[١] بوعون، هالة: "تحليل وتقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر"، دراسة حالة الجزائر وتونس خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٢)، جامعة العربي ابن مهيدي، أم البواقي، ص١٠٠، ٢٠١١ /٢٠١٢ .

[٢] قويدري، كريمة: "الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر" ، جامعة أبي بكر بلقيد، تلمسان، ٢٠١٠/٢٠١١، ص١٥٥.

الميزان التجاري، وكذلك عندما تقوم الشركة الأجنبية بتحويل أرباحها والرسوم الإدارية وغيرها إلى الشركة الأم في الخارج ،[١] ومن ثم فإنه من الأهمية بمكان قيام المسؤولون عن الاستثمار بتوجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو القطاعات الاقتصادية التي تُسهم في تحسين وضع ميزان المدفوعات في مصر، نظرًا لأهمية ذلك في تحقق الاستقرار الاقتصاد الكلي باعتباره من أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية.

ونعرض فيما يلي تطور الاستثمارات الوطنية والأجنبية وتوزيعها قطاعيًا:

- **تشير الجداول المرفقة** إلي التطور في قيمة الاستثمار الكلي علي مستوي الاقتصاد الوطني؛ فقد تضاعفت قيمة الاستثمار من ٣٤٤٥٧.١ مليون في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ إلي ٥١٣٦٦٤ مليون في عام ٢٠١٩/٢٠١٨ أي ما يزيد عن عشرة أضعاف قيمة المبلغ في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢، وقد اتسمت غالبية معدلات النمو السنوي في قيمة الاستثمارات بالإيجابية. فقد بلغت معدلات النمو في عام ٢٠٠٣ /٢٠٠٤ حوالي ٢٣.٢%، واستمرت هذه المعدلات في السنوات التالية فيما عدا عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥، حيث تراجع معدل الاستثمار إلى -١.٢% وربما يرجع ذلك إلى أن برنامج الإصلاح الاقتصادي كان في مراحله الأولي وإلى عدم وضوح الرؤية والاتجاه العام للسياسات الاقتصادية في تلك الفترة، وفى عام ٢٠١١/٢٠١٠ تناقص معدل نمو الاستثمار بنحو ١٦.٨%، ويرجع ذلك إلي اضطراب الظروف الإجتماعية والاقتصادية في تلك الفترة وما ترتب عليها من انفجار ثورة ٢٥ يناير في عام ٢٠١١.

- **استحوزت قطاعات النقل والتخزين، الخدمات الأخرى، والكهرباء** علي النصيب النسبي الأكبر من إجمالي الاستثمار حيث بلغت قيمة الاستثمار في كل منهما ٨٠٤١.٥، ٧٠٣٦.٦، ٣٢٤٤ مليون جنيه على التوالي في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ وبنسبة مساهمة في إجمالي الاستثمار بلغت ٢٣.٤، ٢٠.٤، ٩.٤ في المائة على التوالي فى نفس العام، وقد استمرت هذه القطاعات في

---

[١] صقر، محمد، شيحا، مضر: "أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في سورية خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠١٠)"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٤٠) العدد (٣) ، ٢٠١٨، ص٢٨٩

الاستحواذ علي النصيب الأكبر من الاستثمار حتي عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ حيث بلغت نسب الاستثمار فيها ١٤.٥ و ١٤.٢ و ١١ في المائة علي التوالي في نفس هذا العام.

- جاءت **قطاعات الصناعات الاستخراجية** (البترول الخام، الغاز الطبيعي، والاستخراجات الأخرى) في المرتبة الأولي حيث حصلت هذه الأنشطة علي ما يزيد عن ١٥% من جملة الاستثمارات في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢، ثم جاءت بعد ذلك قطاعات التشييد والبناء والأنشطة العقارية، والصناعة التحويلية، والزراعة في المرتبة التالية حيث حصلت علي نصيب نسبي قدره ١.٧%، و٧% و ٩.٣% علي التوالي من إجمالي الاستثمار عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢، ثم تزايدت الاستثمارات سنويًا في هذه الأنشطة لتحصل علي نصيب متزايد حتي عام ٢٠٢٠/٢٠١٩، حيث بلغت نسب الاستثمار فيها ١٥% للأنشطة الاستخراجية، و١١.٤% لأنشطة البناء والتشييد والعقارات، و٩.٧% للصناعات التحويلية، وأخيرا القطاع الزراعي بنسبة ٦.١١% علي التوالي في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩.

- **استحوذت المجموعة الثالثة من الأنشطة المساهمة** في توليد الناتج المحلي الإجمالي علي نسب متفاوتة من إجمالي الاستثمارات خلال فترة الدراسة، وقد جاءت الأنشطة المتعلقة بالخدمات التعليمية والصحية وخدمات الاتصالات والمعلومات وخدمات المياه والصرف الصحي في مقدمة هذه المجموعة من الأنشطة. حيث بلغت نسبها من إجمالي الاستثمارات في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢، حوالي ١٠.٦% و٤.٥% و٤.٥% و٣.٢% علي التوالي، واستمرت نسب مساهمة هذه الأنشطة في جملة الاستثمارات حيث بلغ نصيبها النسبي ما يقرب من ٤.١ و٢.٣، ١.٠٨ و٤.٢% على التوالي في عام ٢٠١٩/ ٢٠٢٠.

ومن الملاحظ على هذه الأنصبة النسبية في جملة الاستثمارات أنها لا تعكس أي ترتيب لأولويات الأنشطة المعجلة والمؤمنة للنمو والتنمية الاقتصادية والإجتماعية؛ فعلى سبيل المثال نجد أن الصناعة التحويلية والزراعة – وهما النشاطان الأكثر فاعلية في الاقتصاد من حيث توليد فرص التوظف، وتأمين وسائل إشباع الحاجات الأساسية لكل المصريين– لا تحصلان على أنصبة استثمارية تتكافأ مع أهميتهما النسبية في توليد النمو وتأمين تواصل،ه ناهيك عن تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، في حين أن قطاعات النقل والتخزين والخدمات الأخرى والكهرباء حصلت على النصيب النسبي الأكبر من إجمالي الاستثمار رغم أنها لا تعجل بالنمو والتنمية في الأجل القصير

وإنما تولد آثاراً إيجابية علي الاقتصاد الكلي في الأجلين المتوسط والطويل، فضلًا عن أن نموها واستخدام منتجاتها يكون أكثر رشدًا كلما كان محفزًا وتابعًا للنمو والتقدم فى قطاعى الزراعة والصناعة.

وإذا كانت **قطاعات الصناعات الاستخراجية** (البترول الخام، الغاز الطبيعي، والاستخراجات الأخرى) تأتى فى المرتبة الأولى من حيث نصيبها النسبى فى الاستثمار فإن الحكمة والرشادة الاقتصادية تقتضيان رسملة أكبر قدر ممكن من عوائد هذه القطاعات (وهى مصدر رئيسى للمتحصلات فى ميزان المدفوعات المصرى) باستثمارات فى الأصول الإنتاجية بكل من قطاعى الزراعة والصناعات التحويلية باعتبار أن الأصول والمدخلات الإنتاجية فى هذين القطاعين قابلة للتجدد والتطوير المتواصلين، بينما الصناعات الاستخراجية قابلة للنضوب، ثم جاءت بعد ذلك قطاعات التشييد والبناء ومعها الأنشطة العقارية، والصناعة التحويلية، والزراعة في المرتبة الثانية بالنسبة لأنصبتها النسبية في الاستثمار الكلي السنوي للاقتصاد الوطني.

وبالطبع، ينعكس هذا التوزيع النسبي غير المتوازن للاستثمارات الكلية علي الميزان التجاري وميزان المدفوعات في الاقتصاد، كما يتضح ذلك من عدم توازن بنود أنشطة الميزان التجاري (الصادرات والواردات) للسلع والخدمات المسجلة سنويًا بميزان المدفوعات المصرى، مما جعل هذا الميزان في حالة عجز مزمن خلال فترة الدراسة. وذلك ما يسهل ملاحظته من عرض كل من أنشطة الصادرات والواردات في الاقتصاد الوطني خلال الأجزاء التالية من هذا الفصل.

جدول رقم (٣-١)

الاستثمارات الموزعة بحسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (٢٠٠٣/٢٠٠٤ – ٢٠١٨/٢٠١٩)

بالمليون جنيه

لسنوات المالية	٢٠٠٣/ ٢٠٠٤	٢٠٠٤/ ٢٠٠٥	٢٠٠٥/ ٢٠٠٦	٢٠٠٦/ ٢٠٠٧	٢٠٠٧/ ٢٠٠٨	٢٠٠٨/ ٢٠٠٩	٢٠٠٩/ ٢٠١٠	٢٠١٠/ ٢٠١١	٢٠١١/ ٢٠١٢	٢٠١٢/ ٢٠١٣	٢٠١٣/ ٢٠١٤	٢٠١٤/ ٢٠١٥	٢٠١٥/ ٢٠١٦	٢٠١٦/ ٢٠١٧	٢٠١٧/ ٢٠١٨	٢٠١٨/ ٢٠١٩
الزراعة	٧٥٥٩	٧٤٢٠	٨٠٤٤	٧٧٩١	٨٠٧٣	٦٨٦٢	٦٧٤٣	٦٨٣٤	٥٣٧١	٨٣٨٤	١١٦٢٧	١٣٤١٤	١٦٢٧٩	٢١٨٦٣	٢٤٦٩٩	٤٨٢١٠
البترول الخام	٤٣٧٢	٥٣٧١	٩١٦٤	١٠٦٧٦	١٦٤٠٩	٧١٥٧	٢٨٧٣٢	١٢١٧٩	٨٠٧٥	٢٦٨٧٣	٢٣٥٨٦	٢٣٥٩١	٣٢٢٢٨	٩١٩٧	٤٦٢٥	١٤٤٩٤
الغاز الطبيعي	٨٣٤٤	١١٨٥٩	١٧٠٩٢	١٦٣٣٦	٢٠١٤٣	٣١٠٣٨	٣٢٥٦٥	٣٢٥٤٨	٥٤٢٩١	٣٦٦٢٣	٢٥٥٠٩	٣١٦٢٥	٣٥٧٥٣	٦٥٩١٩	٧٥٠١٣	١٠٥٧٤٩
استخراجات أخري	٦٦	١٥	١١	٤٢	٦	٥	٩	١	٤		١٠٨٠٠	١٣٩٣٢	١٤٢٠٠	١٥٠١٥		
تكرير البترول	٢٠٠٠	٧٠٩٨	٥٠٧٠	٣٦٠٩	٦٩٤٦	٥٩٩٠	٣١١٥	٢٨٧٨	١٠٢٦٩	٨٦٠٨	٩٠٥	٦٤٩	٧٢٤	٨٧٠	١٨٦٧	٣٧٢٨
تحويلية أخري	٣٩٨٠	٥٦٠٧	٩٤٣٤	٣٨٣٠١	٣٥٣٤٨	٢٣٦٩٦	٢٢٤٢١	٢٠٨٨٧	١٢٢٥٧	١٦٥٠٣	٣٨٦٤٢	٤٢٠٧٨	٤٨٠٨٣	٤٧٨٥٧	٥٤٩٦٦	١٠٥٦٩٢
الكهرباء	٧٣٤٩	٧٩٥١	٧٩٤١	٧٦٢١	١٠٧٢٥	١٥٥٧٥	١٥٨٦٣	١٦٨٨٠	١٨٤٠١	١٥٦٦٣	١٣٦٤٠	١٤٧٧٩	١٨٣٣٦	٧٠٨٢١	٨١٤٦٧	١١٦٦٣٢
المياه	١٣٤٠	١٦٠٠	١٠٦٧	٣٩٤٢	٦٧٤٣	٨٥٨٤	٨٤١٤	٥١٩٦	٥١٠٣	٤٦٨٤	٥٤٠٠	٥٦٦٣	٨٤٩٧	٥٧٨١	٦٩٧٥	٧١٢٤
التشيد والبناء	١٠٨٩	١١٨٩	٤١٣٦	٢٤٧٨	٣٣١٥	٣٨٣٧	٤١٦٣	٥٧٦٣	١٧٠٠	٣٢٦٧	٢٦٥١	٣٩١١	١١٦٣٠	١٢٦٨٤	١٢٦٠٢	٤٨٧٣٨
النقل والتخزين	١٢٦٢٨	١٢٥٥٠	١٥٢١١	١٥٦٢١	٢٤٩١٩	٢٢٨٠٨	٢٧٠٨٠	٢٥٤٠٧	٣٠٨٩٤	٢١٨٩٨	٢٦٤٦٠	٣٤٤٠٥	٤٠٦٧٥	٥١١١٦	٥٧٤٧٠	٩٦٩١٩
الاتصالات	٤٨٨٠	٦٣١٠	٧٦٠٣	٩٦٢١	١٣٣٤٠	١٣٩٦٥	١٩٤٥١	١٦٩٢٢	١٤١٥٨	١٣٠٩٧	١٦١٣١	١٣٥٥٨	١٤٧٣٥	١٦٢٨٦	٢١٨٤٤	٣٩٢٤٠
المعلومات								٣١٢٠	٢١٤٥	٤٦٠٥	٥٣٨٤	٥٣٩٤	٦٧٠٩	٧٧٠٥	٩٠٤٥	١٠٩٨٠

أولويات الاستثمار وعلاقتها بميزان المدفوعات المصرى خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٩)

لسنوات المالية	٢٠٠٣/ ٢٠٠٤	٢٠٠٤/ ٢٠٠٥	٢٠٠٥/ ٢٠٠٦	٢٠٠٦/ ٢٠٠٧	٢٠٠٧/ ٢٠٠٨	٢٠٠٨/ ٢٠٠٩	٢٠٠٩/ ٢٠١٠	٢٠١٠/ ٢٠١١	٢٠١١/ ٢٠١٢	٢٠١٢/ ٢٠١٣	٢٠١٣/ ٢٠١٤	٢٠١٤/ ٢٠١٥	٢٠١٥/ ٢٠١٦	٢٠١٦/ ٢٠١٧	٢٠١٧/ ٢٠١٨	٢٠١٨/ ٢٠١٩
قناة السويس	٤٤١	٣٠٦	٣٣٧	٣٣٤	٤٠٥	٥٢٩	٥٦٥	٤٧٥	٢٩١	٣٥٣	٤٣٥	٢٧٤٦٨	٣١٤٤٨	١٥٦٧٥	١٢٢٢٥	٨٣٢٥
تجار الجملة والتجزئة	٧٢١	١١١٤	١٥٤٤	٢٤٤٢	٥٢٧٥	٤٣٩٢	٥٨٣٧	١٠٢٤٠	٨٧٩٠	٧٨٩٥	٨٣٣٩	١٣٧٨١	١٥٤٠٧	١٦٦٦٢	١٩٧٧٧	٣١٨٠٧
الوساطة المالية	٣٦١	٦٩٢	٣٤٨	٤٣١	٦٦٢	٤٣٩	٩٠٠	٨٧٥	١٤٣٨	١٠٦٠	٩٧٣	٧٦٠	١٤٥	١٤	٤٦	٥٤٦
التأمين والضمان الإجتماعي	١٧	٣٩	٤٩	٣٧	١٣١				٧١							
المطاعم والفنادق	٢٥٠٢	٢٧٤٠	٣٢٤٥	٣٨٢٤	٥٣٠٢	٥٢٢٩	٤٣٨٤	٥٧٤٥	٥٥٧١	٦٦٣١	٢٨٦٨	٢٠٧٧	٣١٠٩	٤٧٠٧	٤٥٣٢	٧٩٨٠
الأنشطة العقارية	٧٣٥٨	٩٧٣٦	١٠٦١٠	١١٥٨٥	١٢٩٩٨	١٣١٩٠	١٧٣٧٠	٣٢٢٩٤	٤٠١٤٥	٣١٨٢٧	٢٩٦٢١	٣٨٢٩٠	٣٩١٨٢	٦٣٩٥٥	٨٠٤٤٠	١٠٣٤٨٤
خدمات التعليم	٣٩٠٠	٣٤٥٨	٣٧٠٥	٤٨١٠	٦٥٣٢	٧٩٥٨	٦٢٠٧	٧٢٧٧	٦٦١٣	٧٦٨٩	١٠٥٥١	١٣١٩٤	١١٥١٩	١٥٥٣٨	٢٥١١٢	٢٨٩٦٤
الخدمات الصحية	٢٨٢٠	٣١٢٤	٢٦٩٠	٣١٥٣	٤٧٧٩	٥٦١٦	٥٠١٠	٥٥٥٧	٤٧٤٧	٥١٤٠	٦٦٨٨	٧٣٥٠	٧٥٥٥	١٠٢٥٢	١٣٨٦٠	١٩٤٦١
الصرف الصحي							٩٠٩٠	٥٧٣٥	٥٢٩٠	٥٤٢١	٦٦٨٧	٧٨٦٤	٨٠٤٢	٨٦٨٩	٩٥١٦	١٢١٣٨
خدمات أخري	٧٨٢٩	٨٢٧٩	٨٤٤٢	١٢٦٨٩	١٧٤٨٦	٢٠٢٦٨	١٣٩٠٨	١٢٢٥٣	١٠٤٤٩	١٥٣٩١	١٨١٩٤	١٩٩٢٧	٢٧٧٨٤	١٩٧٠٥	٣٦٢٤٨	٧٢٢٢١
استثمارات مركزية															١٥٠٠٠٠	
تسويات														٣٤٠٠٠	١٨٨٠٠	٣٩٠٧٠
الإجمالي	٧٩٥٥٦	٩٦٤٥٧	١١٥٧٤٢	١٥٥٣٤٣	١٩٩٥٣٥	١٩٧١٣٨	٢٣١٨٢٦	٢٢٩٠٦٧	٢٤٦٠٦٩	٢٤١٦١٣	٢٦٥٠٩١	٣٣٣٧٠٩	٣٩٢٠٣٨	٥١٤٣١١	٧٢١١٢٩	٩٢٢٥٠٠

المصدر: بيانات البنك المركزي، احصائيات، السلاسل الزمنية (٢٠٠٣-٢٠١٦) بالإضافة إلى النشرة الإحصائية عدد (٢٦١) للعام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ وعدد رقم (٢٨٢) سبتمبر ٢٠٢٠

جدول رقم (٣-٢)

نسبة الاستثمار القطاعي لجملة الاستثمارات العامة المنفذة بالأسعار الجارية سنويًا

نسبة مئوية

السنوات المالية	٢٠٠٢/ ٢٠٠٣	٢٠٠٣/ ٢٠٠٤	٢٠٠٤/ ٢٠٠٥	٢٠٠٥/ ٢٠٠٦	٢٠٠٦/ ٢٠٠٧	٢٠٠٧/ ٢٠٠٨	٢٠٠٨/ ٢٠٠٩	٢٠٠٩/ ٢٠١٠	٢٠١٠/ ٢٠١١	٢٠١١/ ٢٠١٢	٢٠١٢/ ٢٠١٣	٢٠١٣/ ٢٠١٤	٢٠١٤/ ٢٠١٥	٢٠١٥/ ٢٠١٦	٢٠١٦/ ٢٠١٧	٢٠١٧/ ٢٠١٨	٢٠١٨/ ٢٠١٩
الزراعة	٩.٣٠	٨.٣٠	٦.٣٠	٥.٦٠	٤.١٠	٤.٠٠	٢.٦٠	٢.٧٠	٣.٧٠	٢.٨٠	٣.٠٧	٣.٧٥	٣.٥٠	٢.٧٠	٢.٠٠	٦.٨٨	٦.١١
البترول الخام	١.٣٦	٠.٧٠	٧.٥٠	١٢.٤٠	٧.٥٠	٧.١٠	١٠.٦٠	١٦.٥٠	٣.١٤	٤.٩٠	٢٤.٠٥	١٩.٦٠	١٤.٢٠	١٦.٣٠	٢.٢٠	٣.٧٠	١٢.٩٥
الغاز الطبيعي	١.١٠	٢.٦٩	٢.٧٠	٤.٤٠	١٠.٧٠	٤.٧٠	١٢.١٩	٣.٤٠	١٠.٥٦	١٥.٩٦	٣.٧٧	٣.٢٦	٢.٨٠	٣.٠٦	٨.٠٥	٩.١١	٣.٢٧
استخراجات أخري	٠.١٢	٠.٠٧	٠.٠٢	٠.٠١	٠.٠٦	٠.٠١	٠.٠٠	٠.٠١	٠.٠٠	٠.٠٠					٠.٠٠		
تكرير البترول	٠.١٦	٢.٣٠	٦.١٩	٧.٢٠	٠.٩٠	٢.٠٥	١.٠٦	٠.٣٠	٠.٣١	٠.٣٢	٠.٦٣	٠.٨١	٠.٤٣	٠.٣٩	٠.٢٨	٠.٣٩	٠.٧٢
تحويلية أخري	٧.٠٤	٢.٣٠	٢.٨٠	٢.٩٠	٨.٨٠	٦.٢٠	٥.٧٥	٦.٥٠	٥.٢٧	٢.٩٠	٣.٥٦	٤.٧٠	٤.٢٥	٣.٣٥	٠.٩٥	٩.٦٩	٩.٧٠
الكهرباء	٩.٤٠	١٦.٨٠	١٥.٨٠	١٦.٠٠	١٣.١٣	١٥.٢٠	١٥.٣٠	١٥.٠٩	١٩.٣٢	١٩.٨٨	١٦.٣٣	١٠.٩٠	٨.٩٨	٩.٤٠	٤١.٣٠	٢٠.٥٠	١٤.٢٠
المياه والصرف الصحي	٣.٢٠	٣.١٥	٣.١٩	٢.١٥	٦.٧٩	٩.٥٠	١٠.٣٦	١٦.٦٥	١٢.٥٠	١١.٢٢	١٠.٥٣	١٠.٩٠	٩.١٥	٩.١١	٦.٢٣	٣.٤٣	٤.٢٠
التشيد والبناء	١.٤٠	٠.٦٨	٠.٧٠	٠.٨٥	٠.٩٣	٠.٩٣	٠.٩٢	١.٠١	١.١٠	٠.٨٧	٠.٩٠	٠.٧٣	٠.٧٥	٢.٥٥	٠.٤٩	٧.١٤	٦.٣٠
النقل والتخزين	٢٣.٣٣	٢٣.٣٤	٢٠.٦٠	١٥.٩٠	١٧.٧٠	١٨.٣١	١٥.٢٨	١٥.٩٥	١٨.١١	١٩.٢٩	١٥.٠٦	١٤.٧٠	١٤.١٠	١٤.٤٢	١٠.١٣	١٥.٦٧	١٤.٥٠
الاتصالات والمعلومات	٤.٥٠	٥.٦٠	٤.٠٤	٤.٥٧	١.٣٨	٢.٢٢	٢.١٠	٢.٠٨	١.٨٨	١.١٠	٠.٩٧	٠.٦٧	٠.٦٠	٠.٥٢	٠.٧٣	٠.٧٧	١.٠٨

أولويات الاستثمار وعلاقتها بميزان المدفوعات المصرى خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٩)

السنوات المالية	٢٠٠٢/ ٢٠٠٣	٢٠٠٣/ ٢٠٠٤	٢٠٠٤/ ٢٠٠٥	٢٠٠٥/ ٢٠٠٦	٢٠٠٦/ ٢٠٠٧	٢٠٠٧/ ٢٠٠٨	٢٠٠٨/ ٢٠٠٩	٢٠٠٩/ ٢٠١٠	٢٠١٠/ ٢٠١١	٢٠١١/ ٢٠١٢	٢٠١٢/ ٢٠١٣	٢٠١٣/ ٢٠١٤	٢٠١٤/ ٢٠١٥	٢٠١٥/ ٢٠١٦	٢٠١٦/ ٢٠١٧	٢٠١٧/ ٢٠١٨	٢٠١٨/ ٢٠١٩
قناة السويس	١.١٠	١.٠٠	٠.٦١	٠.٦٨	٠.٥٧	٠.٥٧	٠.٥١	٠.٥٣	٠.٥٤	٠.٣١	٠.٣٦	٠.٣٩	١٨.٥٨	١٧.٣٣	٤.٦٠	٤.٠٧	٣.٥٠
تجارة الجملة والتجزئة	٠.٢٦	٠.٢٨	٠.٤٢	٠.٥٦	٠.٦٧	٠.٣٨	٠.٢٤	٠.٢٢	٠.٢٧	٠.٢٩	٠.٥٢	٠.٥٧	٠.١٩	٠.٢٢	٠.٢٤	٠.٤٤	١.٢٧
الوساطة المالية والضمان الإجتماعي	٠.٧٠	٠.٨٩	١.٤٥	٠.٨٠	٠.٨٠	١.١٢	٠.٤٣	٠.٨٥	١.٠٠	١.٦٠	١.١١	٠.٨٨	٠.٥١	٠.٠٨	٠.٠٣	٠.٠١	٠.١١
المطاعم والفنادق	٠.٨٥	١.١٨	١.٠٧	٠.٤٩	٠.٦٤	٠.٥٢	٠.٦٢	٠.٣٢	٠.٤٢	٠.٦١	٠.٣٤	١.٢٠	٠.٢١	٠.١٠	٠.١٠	٠.١٤	٠.٢١
الأنشطة العقارية	٠.٣٣	٠.٣٢	٠.٢٧	٠.٣٤	٠.١٤	٠.٢٨	٠.٦٨	١.٧٧	١.٩٩	١.٢٣	٠.٦٥	٥.٥٠	٥.٠٠	٤.٣٤	٨.١٤	٤.٧٩	٤.١١
خدمات التعليم	١٠.٦٩	٨.٠٠	٥.٩٥	٥.٤٧	٤.٨٤	٥.٠١	٤.٢٨	٤.٣٨	٥.٢٩	٤.٨٧	٥.١٠	٥.٩٠	٥.٥٠	٣.٥٠	٤.٢٠	٣.٦٦	٤.١٣
الخدمات الصحية	٤.٤٧	٤.٧٠	٤.٨٤	٣.٨٣	٣.٠٢	٤.١٢	٣.١٦	٣.٤٨	٣.٦٧	٣.١٣	٢.٨٥	٣.٣٠	٢.٣٠	١.٩٠	٢.٩٠	١.٥٩	٢.٣٠
خدمات أخري	٢٠.٤	١٧	١٥.٢١	١٥.٤٨	١٧.١٦	١٧.٤٠	١٣.٧٠	٨.٠٤	١٠.٨٠	٨.٤٥	١٠.١٤	١١.٩٠	٨.٧٠	١٠.٥٠	٧.٠٦	٧.٩٠	١٠.٩٩

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، الاستثمارات العامة المنفذة بالأسعار الجارية

جدول رقم (٣-٣)

معدل نمو الاستثمار القطاعي لجملة الاستثمارات العامة المنفذة بالأسعار الجارية سنويًا

السنة	الزراعة	البترول الخام	الغاز الطبيعي	استخراجات أخرى	تكرير البترول	تحويلية أخرى	الكهرباء	المياه والصرف الصحي	التشييد والبناء	النقل والتخزين	الاتصالات والمعلومات	قناة السويس	تجارة الجملة والتجزئة	الوساطة*	المطاعم والفنادق	الأنشطة العقارية	خدمات التعليم	الخدمات الصحية	خدمات أخرى	الإجمالي
٢٠٠٢/ ٢٠٠٣	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٢٣.٢١
٢٠٠٣/ ٢٠٠٤	٠.١١	-٠.٣٥	١.٩٧	-٠.١٩	١٦.٨٠	-٠.٥٩	١.٢٠	٠.٢١	-٠.٤٠	٠.٢٣	٠.٥٣	٠.١٤	٠.٣٢	٠.٤١	٠.٧٠	٠.٢١	-٠.٠٧	٠.٣١	٠.٠٤	١٧.٨٦
٢٠٠٤/ ٢٠٠٥	-٠.١١	١١.٤٧	٠.٢١	-٠.٧٦	٢.٠٩	٠.٤٣	٠.١١	٠.١٩	٠.٢٣	٠.٠٤	-٠.١٥	-٠.٣٠	٠.٧٧	٠.٩٢	٠.٠٧	-٠.٠٢	-٠.١٢	٠.٢٠	٠.٠٤	-١.٢٥
٢٠٠٥/ ٢٠٠٦	-٠.١١	٠.٦٣	٠.٥٨	-٠.٣٠	٠.١٦	٠.٠٢	٠.٠٠	-٠.٣٣	٠.١٨	-٠.٢٣	٠.١١	٠.١٠	٠.٢٩	-٠.٤٦	-٠.٥٤	٠.١٥	-٠.٠٩	-٠.٢١	٠.٠١	١٧.٤٥
٢٠٠٦/ ٢٠٠٧	-٠.١٣	-٠.٢٨	١.٨٣	٥.٨٣	-٠.٨٦	٢.٥٦	-٠.٠٤	٢.٦٩	٠.١٣	٠.٣١	-٠.٦٤	-٠.٠١	٠.٤١	٠.١٧	٠.٥٢	-٠.٤٥	٠.٠٤	-٠.٠٧	٠.٣٠	٢١.٣٨
٢٠٠٧/ ٢٠٠٨	٠.١٧	٠.١٤	-٠.٤٦	-٠.٨٣	١.٨٨	-٠.١٣	٠.٤٠	٠.٧١	٠.٣٨	٠.٢٥	٠.٩٥	٠.٢١	-٠.٢٩	٠.٦٩	-٠.٠٣	١.٣٤	٠.٢٥	٠.٦٥	٠.٢٤	٤٤.٢٩
٢٠٠٨/ ٢٠٠٩	-٠.٠٤	١.١٦	٢.٧٠	-٠.١٨	-٠.٢٥	٠.٣٢	٠.٤٥	٠.٥٦	٠.٤٢	٠.٢٠	٠.٣٧	٠.٣٠	-٠.١١	-٠.٤٤	٠.٧٤	٢.٤٧	٠.٢٣	٠.١٠	٠.١٣	٣.٣٧
٢٠٠٩/ ٢٠١٠	٠.٠٥	٠.٦٠	-٠.٧٠	٠.٧٢	-٠.٧٠	٠.١٨	٠.٠٢	٠.٦٦	٠.١٣	٠.٠٧	٠.٠٢	٠.٠٧	-٠.٠٢	١.٠٥	-٠.٤٥	١.٧٠	٠.٠٦	٠.١٣	-٠.٣٩	-١٦.٨٤
٢٠١٠/ ٢٠١١	٠.١٤	-٠.٨٤	١.٥٧	-٠.٨٣	-٠.١١	-٠.٣٣	٠.٠٦	-٠.٣٧	-٠.٠٩	-٠.٠٦	-٠.٢٤	-٠.١٦	٠.٠١	-٠.٠٣	٠.٠٨	-٠.٠٦	٠.٠٠	-٠.١٢	٠.١٢	٥.٨٩

أولويات الاستثمار وعلاقتها بميزان المدفوعات المصرى خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٩)

السنة	الزراعة	البترول الخام	الغاز الطبيعي	استخراجات أخرى	تكرير البترول	تحويلية أخرى	الكهرباء	المياه والصرف الصحي	التشييد والبناء	النقل والتخزين	الاتصالات والمعلومات	قناة السويس	تجارة الجملة والتجزئة	الوساطة*	المطاعم والفنادق	الأنشطة العقارية	خدمات التعليم	الخدمات الصحية	خدمات أخرى	الإجمالي
٢٠١١/ ٢٠١٢	-٠.١٨	٠.٦٥	٠.٦٠	١٥.٠٠	٠.٠٦	-٠.٤٠	٠.٠٩	-٠.٠٥	-٠.١٥	٠.١٣	-٠.٣٧	-٠.٣٨	٠.١٢	٠.٧٢	٠.٥٢	-٠.٢٤	-٠.٠٢	-٠.١٠	-٠.١٧	٣.٦٢
٢٠١٢/ ٢٠١٣	٠.١٠	٤.٠٨	-٠.٧٥	-١.٠٠	١.٠٤	٠.٢٤	-٠.١٥	-٠.٠٢	٠.٠٧	-٠.١٩	-٠.٠٨	٠.٢١	٠.٨٣	-٠.٢٩	-٠.٤١	-٠.٤٥	٠.٠٨	-٠.٠٥	٠.٢٤	١٥.١٩
٢٠١٣/ ٢٠١٤	٠.٤١	-٠.٠٦	٠.٠٠	error DIV/0	٠.٤٨	٠.٥٢	-٠.٢٢	٠.٢٠	-٠.٠٦	٠.١٣	-٠.١٩	٠.٢٣	٠.٢٩	-٠.٠٨	٣.٠٣	٨.٧٢	٠.٣٤	٠.٣٥	٠.٣٥	٣٣.٧٨
٢٠١٤/ ٢٠١٥	٠.٢٦	-٠.٠٣	٠.١٦	error DIV/1	-٠.٢٨	٠.٢٠	٠.٠٩	٠.١٢	٠.٣٧	٠.٢٨	٠.٢٠	٦٢.١٥	-٠.٥٦	-٠.٢١	-٠.٧٦	٠.٢١	٠.٢٥	-٠.٠٧	-٠.٠٢	٢٢.٧٠
٢٠١٥/ ٢٠١٦	-٠.٠٣	٠.٤٠	٠.٣٣	error DIV/2	٠.١١	-٠.٠٣	٠.٢٨	٠.٢٢	٣.١٦	٠.٢٥	٠.٠٥	٠.١٤	٠.٤٥	-٠.٨١	-٠.٤١	٠.٠٧	-٠.٢٢	٠.٠٢	٠.٤٨	٦٥.٨٠
٢٠١٦/ ٢٠١٧	٠.٢٠	-٠.٧٧	٣.٣٥	error DIV/3	٠.٢٠	-٠.٥٢	٦.٣٠	٠.١٣	-٠.٦٨	٠.١٧	١.٣٥	-٠.٥٥	٠.٨٣	-٠.٣٢	٠.٧٣	٢.١٠	٠.٩٧	١.٥٥	٠.١١	٥٦.٣٠
٢٠١٧/ ٢٠١٨	٤.٣٦	١.٥٦	٠.٧٦	-١.٠٠	١.١٥	١٤.٩٠	-٠.٢٢	-٠.١٣	٢١.٧٠	١.١٤	٠.٦٤	٠.٣٦	١.٨٠	-٠.٥٢	١.١٤	-٠.٠٧	٠.٣٥	-٠.١٤	٠.٧٥	٩.١٨
٢٠١٨/ ٢٠١٩	-٠.٠٣	٢.٧٩	-٠.٦٠	error DIV/3	١.٠٠	٠.٠٩	-٠.٠٩	٠.٣٦	-٠.٣٣	٠.٠١	٠.٥٢	-٠.٠٤	٢.١١	١٠.٧٩	٠.٥٠	-٠.٠٦	٠.٢٣	٠.٥٢	٠.٥٢	-

*الوساطة تشمل الوساطة والتأمين والضمان الإجتماعي

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، الاستثمارات العامة المنفذة بالأسعار الجارية

٣-٢-٢ الاستثمارات الأجنبية:

أ- ميزان دخل الاستثمار:

سجل العجز فى ميزان دخل الاستثمار نحو ١١.٣٥٤ مليار دولار في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ (مقابل نحو (٥.٥٣) مليار دولار) في عام ٢٠١١/٢٠١٠، لارتفاع مدفوعات دخل الاستثمار بنحو٥.٨ مليار دولار، كنتيجة لارتفاع أرباح الاستثمار الأجنبي المباشر، وفى المقابل ارتفعت متحصلات دخل الاستثمار لتسجل ٩٤٢ مليون دولار (مقابل ٤١٨ مليون دولار) خلال نفس الفترة، نتيجة لارتفاع كل من الفوائد على ودائع المصريين بالخارج، والأرباح المُحولة من فروع الشركات المصرية فى الخارج.

ب- حساب المعاملات الرأسمالية:

- حققت المعاملات الرأسمالية والمالية صافى تدفق للداخل بلغ نحو ٩،٦ مليار دولار خلال الفترة يوليو/مارس ٢٠١٩/٢٠١٨) مقابل نحو ١٩،٠ مليار دولار خلال الفترة المناظرة)، انعكاسا للتطورات التالية:
- حقق الاستثمار الأجنبي المباشر فى مصر إجمالى تدفق للداخل بلغ نحو ١٢،٥ مليار دولار (مقابل نحو ١٠،٢ مليار دولار)، كما سجل إجمالي التدفق للخارج نحو ٥،٩ مليار دولار (مقابل نحو ٤،٢ مليار دولار)، وبذلك بلغ صافى الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر نحو ٦،٥ مليار دولار (مقابل نحو ٦،٠ مليار دولار)، حيث ارتفعت الاستثمارات الواردة لتأسيس شركات أو زيادة رؤوس أموالها لتحقق صافى تدفق للداخل بلغ نحو ٢،٨ مليار دولار، كما ارتفعت التحويلات الواردة لشراء عقارات في مصر بمعرفة غير المقيمين لتصل الى ٧٢٥،٧ مليون دولار، وحققت الاستثمارات فى قطاع البترول صافى تدفق للداخل بلغ نحو٢،٩ مليار دولار.
- وكما ذكرنا سابقًا يعتمد أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات على الهدف الذي يسعى إليه ذلك الاستثمار فيما إذا كان هدفه الأسواق المحلية للبلد المضيف أم الموارد الطبيعية الموجودة فيه أم كفاءة أداء العاملين في ذلك البلد.

- ومن الواضح أن الاستثمارات الأجنبية لم يكن لها أثر مباشر على ميزان المدفوعات للبلد المضيف حيث أنه لم يعمل علي زيادة قدرة الدولة على زيادة صادراتها، (كما يتضح ذلك لاحقًا عند مناقشة متحصلات ومدفوعات الصادرات والواردات)، وبالإضافة إلي ذلك لم تؤثر أيضًا الاستثمارات الأجنبية من خلال حساب رأس المال الذي تسجل فيه عند دخولها، بل بالعكس كان تأثير الاستثمارات الأجنبية سالبًا على ميزان المدفوعات، حيث قامت الشركات الأجنبية بإستيراد مدخلات الإنتاج كالمواد الخام والمنتجات الوسيطة من الخارج بدلاً من الاعتماد على المدخلات المحلية مما يعني زيادة المستوردات ومن ثم حدث عجز في الميزان التجاري وكذلك تقوم الشركة الأجنبية بتحويل أرباحها والرسوم الإدارية وغيرها إلى الشركة الأم في الخارج.
- ومن ثم فإنه من الأهمية بمكان، قيام المسؤولون عن الاستثمار بتوجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو القطاعات الاقتصادية التي تسهم في تحسين وضع ميزان المدفوعات في مصر، نظرًا لما يلعبه ميزان المدفوعات من أهمية في تحقق الاستقرار الاقتصاد الكلي باعتباره من أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية.

جدول رقم (٣-٤)

ميزان دخل الاستثمار خلال الفترة (٢٠١٠/٢٠١١ – ٢٠١٨/٢٠٢٠)

البيان	السنوات المالية									
	٢٠١٠/٢٠١١	٢٠١١/٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٤	٢٠١٤/٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠٢٠
المتحصلات	٤١٨.٨	٢٤٦	١٩٧.٨	١٩٤.٢	٢١٢.٨	٣٩٦.٩	٤٩٧.٩	٨٣٥	١٠١٤	٩٤٢
المدفوعات	٧٣٨٥	٦٧٢٥	٧٦٠٤	٧٤٥٦.٩	٥٩١٣.٧	٤٨٦٨.٢	٥٠٦٦.٤	٧١١٥	١٢٠٢٣	١٢٢٩٦
فائض أو عجز ميزان دخل الاستثمار	(٥٥٣.٦)	(٦٤٧٩)	(٧٤٠٦)	(٧٢٦٢)	(٥٧٠٠)	(٤٤٧١)	(٤٥٦٨)	(٦٢٧٩)	(١١٠٠٩)	(١١٣٥٤)

٣-٣-٣ التوزيع السلعي لقيمة الصادرات حسب درجة التصنيع:

اتسم سلوك النمو لإجمالي الصادرات الوطنية خلال فترة الدراسة بعدم الاستقرار، فقد تناقصت حصيلة الصادرات السلعية بمعدل ٧.١١% في عام ٢٠١٢/٢٠١١، في حين أنه ارتفع في عام ٢٠١٣/٢٠١٢ ليبلغ معدل النمو نحو ٧.٦ % ثم توالي الانخفاض بعد ذلك في معدل النمو في السنوات التالية ٢٠١٤/٢٠١٣، ٢٠١٥/٢٠١٤، ٢٠١٦/٢٠١٥ علي التوالي بنسب نمو -٣.٥%، -١٤.٥%، -١٥.٦%، ثم عاود الارتفاع مرة أخري حلال السنوات التالية، ٢٠١٧/٢٠١٦، ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠١٩/٢٠١٨ على التوالي وذلك بنسب ١٦%، ١٨.٨%، ١٠.٣%، وذلك نتيجة لإرتفاع قيمة الصادرات من الوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها خلال فترة تلك السنوات بنحو ٦٧٩٦.٦، ٨٩٦١، ١١٨٣٨ مليار دولار علي التوالي. ثم ما لبث أن انخفض معدلًا النمو في العام التالي مباشرة لكل من اجمالي قيمة الصادرات وقيمة الصادرات من الوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها حيث انخفض معدل النمو في الأولي بمعدل بلغ -٧.٤% وفي الثانية -٢٧% على التوالي في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩.

وفيما يلى عرض تفصلي لحصيلة الصادرات البترولية وغير البترولية:

أولًا: حصيلة الصادرات البترولية (٣٨.٦ ٪من إجمالي الصادرات):

- ساد كل من البترول الخام ومنتجاته هيكل الصادرات الوطنية خلال الفترة (٢٠١٠/٢٠١١-٢٠١٩/٢٠٢٠). فقد مثلت حصيلة صادرات هذه المنتجات نحو ٤٤% من الصادرات الكلية عام ٢٠١٠/٢٠١١، وخلال الثلاث سنوات التالية ٢٠١١/٢٠١٢ و٢٠١٢/٢٠١٣، ٢٠١٣/٢٠١٤ بلغ نصيبها النسبي ٤٤.٦% و٤٨% و٤٧.٤% من جملة حصيلة الصادرات خلال تلك السنوات علي التوالي، ثم تراوحت بعد ذلك بين الزيادة والنقصان خلال السنوات التالية ولكنها لم تنخفض عن مستوي ٣٢% من جملة حصلة الصادرات.

ثانيًا: حصيلة الصادرات السلعية غير البترولية (٦٢.٤ ٪من إجمالي الصادرات):

أ- **ارتفعت حصيلة الصادرات السلعية غير البترولية** لتمثل ٦٢.٣٪ من جملة الصادرات الوطنية، ويرجع ذلك لنمو كل من صادرات المواد الخام والسلع نصف مصنعة، حيث بلغ متوسط معدل نمو الأولي خلال فترة الدراسة ٨%، وفي الثانية ١٣.٣% سنويًا بينما بلغ متوسط معدل نمو صادرات السلع تامة الصنع لتقتصر على ٠.٧٩%، وصادرات الوقود والزيوت المعدنية على – ٦.٦% سنويًا.

وقد انعكس هذا النمو المتدني لبعض القطاعات علي الهيكل النسبي لجملة الصادرات الوطنية، فانخفض الوزن النسبي لحصيلة صادرات الوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها لتمثل ٤٠% من القيمة الكلية لحصيلة الصادرات مقارنة ٤٦% في بداية الفترة الزمنية أي في عام ٢٠١١/٢٠١٠، وتضاعفت صادرات المواد الخام لتبلغ ١٣.٣% في المتوسط للفترة مقارنة ٧.٧% في عام ٢٠١١/٢٠١٠، بينما ظلت المساهمة النسبية لحصيلة صادرات السلع تامة الصنع بدون تغير يذكر ٣٩.٣% مقارنة ٤٠% في بداية الفترة.

ب- **استمرت حصيلة السلع تامة الصنع في الاستقرار النسبي** ولم تتغير كثيرًا عن حصيلتها في عام ٢٠١١/٢٠١٠ حيث بلغ وزنها النسبي ٣٩.٤% في عام ٢٠١٠/٢٠١٩ من جملة حصيلة الصادرات الكلية، ومثلت صناعة الملابس الجاهزة والأقمشة المنسوجة والأسمدة الفوسفاتية والأدوية والأمصال ومنتجات الألمنيوم ومصنوعاته أهم أنواع السلع تامة الصنع المصدرة للخارج، وقد بلغ متوسط النصيب النسبي لهذه المنتجات ٣.٢،٣%،١.٤،٣.٢% علي التوالي من جملة حصيلة الصادرات خلال فترة الدراسة ٢٠٢٠/٢٠١٠.

ج- على عكس حصيلة صادرات السلع تامة الصنع فقد بلغ معدل نمو سلع المواد الخام ٨% سنويًا، السلع نصف مصنعة ١٣% سنويًا كمتوسط لفترة الدراسة.

ومن الواضح أن **أرقام حصيلة الصادرات** لم تسفر عن أية أولويات لتخصيص الموارد لسد العجز في الميزان التجاري وتحسين وضع ميزان المدفوعات. فكما أشارت الأرقام السابقة أن المنتجات تامة الصنع لم يحدث لها التطورات المطلوبة من حيث التسارع في تخصيص الموارد

والذي ينعكس علي جانبي زيادة معدلات النمو السنوي لحصيلة هذه المنتجات، وكذلك زيادة التنوع في هذه المنتجات علي مدار ما يقرب من نجو عشر سنوات.

جدول رقم (٣-٥)

قيمة الصادرات السنوية حسب درجة التصنيع

القيمة بالمليون دولار

السنوات	2010/2011	2011/2012	2012/2013	2013/2014	2014/2015	2015/2016	2016/2017	2017/2018	2018/2019	2019/2020
إجمالي الصادرات	26992.5	25071.9	26988.1	26022.6	22245.1	18704.6	21728.2	25827	28495	26376
الوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها	12605.1	11598.2	13171.7	12471.3	9027.4	5767.3	6796.6	8961.8	11838.9	8622.2
بترول خام	5662	5211	7303.2	7715	6158.2	3557.9	3867	4800.8	4851.3	3245
منتجات بترولية	6473.7	6014	5719.8	4640.9	2733.7	2116.4	2713.5	4172.2	6705.7	5234.9
المواد الخام	1414.8	1233.4	1454.4	1482.5	1655.3	1544.6	1891.5	2235.6	2394	2703.8
خضر طازجة أو مبردة أو مطبوخة	233.9	441.9	477.5	529.7	625.1	635.9	415.9	523.9	518.4	564.8
فواكه طازجة أو مجففة	171.3	107.8	144.9	158.4	212.9	227.8	352.8	474.8	488.7	515.4
بطاطس للبذار	21.6	53.5	92.8	153.8	139.3	177.8	202.9	198	271.2	364.7
القطن الخام	220.9	64	73.3	51.2	37.2	13.9	60.2	84.8	112.9	91.8
السلع نصف المصنعة	2081.9	2895.6	3066	2598.9	2382.1	2740.3	4006.2	4277.3	3657	5240
ذهب	_	872.5	1021.4	488.8	557.4	1154.7	1870.1	1749.2	1221.5	2786.9
بوليميرات ايثيلين وبروبيلين	_	226.1	410.8	444.9	441.7	445.1	515.9	705.5	745.3	499.8
مركبات غير عضوية أ و عضوية	585.9	562.5	517.6	536.7	548.2	360.7	539.3	588.9	881.2	866.7
شحوم وزيوت ودهون نباتية أو حيوانية	114.4	123.6	117.3	103	85.4	105.2	143.2	108.8	120.9	200.4

أولويات الاستثمار وعلاقتها بميزان المدفوعات المصرى خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٩)

السنوات	2010/2011	2011/2012	2012/2013	2013/2014	2014/2015	2015/2016	2016/2017	2017/2018	2018/2019	2019/2020
أنابيب وبواسير وخراطيم	_	59.6	44.6	54.6	65	54.7	41.1	25.7	21.9	11.5
حديد صب	454.2	270.7	172.2	318.4	138.6	87.5	348.6	388.1	245.9	202.8
السلع تامة الصنع	10850.2	9338.6	9292	9464.9	9176.3	8649.7	9027.8	10351.4	10804.2	9808.8
أقمشة منسوجة	628	615.3	813.5	849.3	794.6	760.7	771.2	895.5	1002.8	848.3
أجهزة كهربائية	_	186.8	123.4	355.7	544.2	612.7	498.4	740.4	848.2	477.9
ملابس جاهزة	771.2	739.3	717.8	774.5	810.5	690.9	649.8	718.2	748	793
ألبان ومنتجاته وجبن	17.1	195.4	241.7	280.9	310.2	284.5	291.7	228.3	250.7	212.1
أسمدة فوسفاتية أو معدنية	1135.7	853.9	850.1	705.1	364.9	515.3	781.5	984.8	1020.4	966.8
أدوية وأمصال	458.1	366.6	380.3	290.5	267.8	228.5	301.4	391.9	331.5	499.7
أسلاك وكابلات	_	839.9	791.7	745.5	753.1	565	458.4	542.9	508.9	319.6
سكر قصب أو سكر شوندر(بنجر)	137.1	47.9	85.9	178.4	69.7	185.1	210	178.7	184.1	163.2
ألمونيوم ومصنوعاته	328	309.9	213.6	250.9	289.6	198.3	284.1	344.1	399.8	294.8
أجهزة الهاتف والاتصالات	_	43.6	47.2	45	51.8	210.8	297.1	109.3	115.5	44.6
سيارات ركوب	203.3	36.9	36.5	93.1	120.9	181.3	213.1	78.2	89.3	71.6
سجاد وأغطية أرضيات	198.4	170.2	159.5	190.8	193.1	169.5	180.9	251.5	219.8	222.3
زجاج ومصنوعاته	270.8	_	_	_	_	_	212.9	297.4	270.2	273.2
صابون ومحضرات غواسل عضوية	329.4	_	_	_	_	_	238.8	233.8	281.5	225.9
الصادرات الغير موزعة	40.5	6.1	4	5	4	2.7	6.3	0.9	0.9	1.2

المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الاحصائية الشهرية، أعداد متفرقة

جدول رقم (٣-٦)

النصيب النسبي لقيمة الصادرات السنوية حسب درجة التصنيع

نسبة مئوية

السنوات	2010/2011	2011/2012	2012/2013	2013/2014	2014/2015	2015/2016	2016/2017	2017/2018	2018/2019	2019/2020 (Q1)	Average
الصادرات إجمالي	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
ومنتجاتها المعدنية والزيوت الوقود	46.69853	46.25976	48.80558	47.92488	40.58152	30.83359	31.28009	34.69935	41.54729	32.68956627	40.13202
خام بترول	20.9762	20.78422	27.06082	29.64731	27.6834	19.02152	17.79715	18.5883	17.02509	12.30285108	21.08869
بترولية منتجات	23.98333	23.98701	21.19379	17.83411	12.289	11.31486	12.48838	16.15441	23.5329	19.84720958	18.2625
الخام المواد	5.241456	4.919452	5.389042	5.696971	7.441189	8.257862	8.705277	8.656058	8.401474	10.25098574	7.295977
مطبوخة أو مودة أو طازجة خضر	0.866537	1.762531	1.769298	2.035538	2.810057	3.399698	1.914102	2.028497	1.819267	2.141340613	2.054687
مجففة أو طازجة فواكه	0.634621	0.429963	0.536903	0.608702	0.957065	1.217882	1.623696	1.838386	1.715038	1.954049136	1.151631
للبذار بطاطس	0.080022	0.213386	0.343855	0.591025	0.626205	0.950568	0.93381	0.76664	0.951746	1.382696391	0.683995
الخام القطن	0.818375	0.255266	0.271601	0.196752	0.167228	0.074313	0.277059	0.328339	0.39621	0.348043676	0.313319
المصنعة نصف السلع	7.712883	11.54918	11.36056	9.987088	10.70843	14.65041	18.43779	16.56135	12.83383	19.86654534	13.36681
ذهب	#VALUE!	3.479992	3.784631	1.878367	2.50572	6.173348	8.606787	6.772757	4.286717	10.56604489	#VALUE!
وبروبيلين ايثيلين بوليمرات	#VALUE!	0.901806	1.522152	1.709668	1.985606	2.379629	2.374334	2.731637	2.615547	1.894904459	#VALUE!
عضوية وأ عضوية غير مركبات	2.170603	2.243548	1.917882	2.062438	2.464363	1.928403	2.482028	2.280172	3.092472	3.285941765	2.392785
حيوانية أو نباتية ودهون وزوت شحوم	0.423821	0.492982	0.434636	0.39581	0.383905	0.562428	0.659051	0.421265	0.424285	0.75978162	0.495797
وخراطيم وبواسير أنابيب	#VALUE!	0.237716	0.165258	0.209818	0.292199	0.292441	0.189155	0.099508	0.076856	0.043600243	#VALUE!
صلب حديد	1.68269	1.079695	0.638059	1.223552	0.623059	0.467799	1.604367	1.502691	0.862958	0.768880801	1.045375
الصنع تامة السلع	40.19709	37.24728	34.42999	36.37185	41.25088	46.2437	41.54877	40.07976	37.91613	37.18835305	39.24738
منسوجة أقمشة	2.326572	2.454142	3.014291	3.263702	3.572023	4.066914	3.549305	3.467302	3.519214	3.216181377	3.244965
كهربائية أجهزة	#VALUE!	0.745057	0.457239	1.366889	2.446381	3.275665	2.293793	2.866767	2.976663	1.811874431	#VALUE!
جاهزة ملابس	2.85709	2.948719	2.659691	2.976259	3.643499	3.693744	2.990584	2.780811	2.625022	3.00652108	3.018194
وجبن ومنتجاته ألبان	0.063351	0.779359	0.89558	1.079446	1.394464	1.521016	1.342495	0.883959	0.879803	0.804140127	0.964361
معدنية أو فوسفاتية أسمدة	4.207465	3.405805	3.149907	2.709568	1.640361	2.754937	3.596708	3.813064	3.580979	3.665453443	3.252425
وأمصال أدوية	1.697138	1.462195	1.40914	1.116337	1.203861	1.221625	1.387137	1.517404	1.163362	1.894525326	1.407272
وكابلات أسلاك	#VALUE!	3.349965	2.933515	2.864818	3.385465	3.020647	2.109701	2.102064	1.785927	1.211707613	#VALUE!
شوندر سكر أو قصب سكر (بنجر)	0.507919	0.191051	0.318288	0.685558	0.313327	0.989596	0.966486	0.691912	0.646078	0.618744313	0.592896
ومصنوعاته ألمونيوم	1.215152	1.236045	0.79146	0.964162	1.30186	1.060167	1.307517	1.332327	1.403053	1.117682742	1.172943
والاتصالات الهاتف أجهزة	#VALUE!	0.1739	0.174892	0.172927	0.23286	1.126995	1.367348	0.423201	0.405334	0.169093115	#VALUE!
ركوب سيارات	0.753172	0.147177	0.135245	0.357766	0.54349	0.96928	0.980753	0.302784	0.313388	0.271458902	0.477451
أرضيات وأغطية سجاد	0.735019	0.678848	0.591001	0.733209	0.868056	0.906194	0.832559	0.973787	0.771363	0.842811647	0.793285
ومصنوعاته زجاج	1.003242	#VALUE!	#VALUE!	#VALUE!	#VALUE!	#VALUE!	0.979833	1.151508	0.948237	1.035790112	#VALUE!
عضوية غواسل ومحضرات صابون	1.220339	#VALUE!	#VALUE!	#VALUE!	#VALUE!	#VALUE!	1.099033	0.905254	0.987893	0.856460419	#VALUE!
موزعة الغير الصادرات	0.150042	0.02433	0.014821	0.019214	0.017981	0.014435	0.028995	0.003485	0.003158	0.004549591	0.028101

المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الاحصائية الشهرية، أعداد متفرقة

٣-٣-٤ التوزيع السلعي والقطاعي للمدفوعات عن الواردات وفقا لدرجة الاستخدام:

أولًا: التوزيع السلعي للمدفوعات عن الواردات وفقًا لدرجة الاستخدام

ارتفعت **المدفوعات عن الواردات السلعية** بمعدل ٢٪ تقريبا لتبلغ نحو٦٢.٨٤١ مليار دولار في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ وذلك مقارنة ٥٤.٠٩٥.٥ مليار دولار في عام ٢٠١١/٢٠١٠، وذلك محصلة لارتفاع الواردات البترولية بنحو٢ مليار دولار لتصل إلي نحو ٨،٩ مليار دولار، وارتفاع الواردات غير البترولية لتصل الى نحو ٤٣.٣٦٥.٣ مليار دولار، مقارنة بعام ٢٠١١/٢١٠، نتيجة لارتفاع (السلع الوسيطة) بنحو٤ مليار دولار في نهاية فترة الدراسة، وارتفاع متوسط واردات المنتجات البترولية بقيمة ١.٥ مليار دور مقارنة بعام ٢٠١١/٢٠١٠.

و فيما يلى عرض تفصيلي للمدفوعات عن الواردات البترولية وغير البترولية:

- متوسط المدفوعات عن الواردات البترولية بلغت ٢١.٤ ٪ من إجمالي الواردات

أولًا: انخفضت الواردات البترولية خلال فترة العرض بمعدل ٦.٦ ٪ لتقتصر على نحو ١٢.٨٧١ مليار دولار، وجاء ذلك محصلة لانخفاض الواردات من المنتجات البترولية بنحو ٢.٣١٣ مليار دولار لتقتصر على نحو ٨.٩١٤ مليار دولار (لانخفاض الكميات المستوردة من كافة المنتجات، وكذا تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغاز الطبيعى)، وارتفاع الواردات من البترول الخام بنحو ١.٩٥٢ مليار دولار لتبلغ نحو ٤.٣ مليار دولار، تأثرا بارتفاع الأسعار العالمية بالرغم من انخفاض الكميات المستوردة.

ثانيًا: المدفوعات عن الواردات السلعية غير البترولية (٨٩.٨٪) من إجمالي الواردات ارتفعت المدفوعات عن الواردات السلعية غير البترولية بمعدل ١١،٨ ٪لتبلغ نحو ٨٩.٨ مليار دولار، ويرجع ذلك لارتفاع معدل نمو الواردات من مجموعة السلع الاستهلاكية بمعدل ٤.١٪ ومجموعة السلع الاستثمارية بمعدل -٠.٥٧ ٪ ومجموعة المواد الخام بمعدل -٠.٧٩ ٪ ومجموعة السلع الوسيطة بمعدل ٢٪ .

أ- **السلع الاستهلاكية** :ارتفعت المدفوعات عن الواردات من مجموعة السلع الاستهلاكية بنحو ١.٧١٨ مليار دولار لتصل في المتوسط الى نحو ١٣.٩٩١.٩٦ مليار دولار خلال فترة

العرض، وذلك نتيجة لارتفاع كل من الواردات من السلع الاستهلاكية المعمرة بنحو ٧٣١ مليون دولار لتصل الى نحو ٣.٥٩٦ مليار دولار، ويرجع ذلك لارتفاع الواردات من بعض السلع الاستهلاكية المعمرة من أهمها: سيارات الركوب بنحو ٢٠٦ مليون دولار.

رتفعت الواردات من السلع الاستهلاكية غير المعمرة بنحو ٩٨٧ مليون دولار لتصل الى نحو ١٠.٣٩٥ مليار دولار، ويرجع ذلك لارتفاع متوسط الواردات من بعض السلع الاستهلاكية غير المعمرة من أهمها الأدوية بنحو ١٤٩٣ مليون دولار، والأقمشة المنسوجة بنحو ٦٥٣ مليون دولا مقارنة بعام ٢٠١١/٢٠١٠.

ب–**السلع الوسيطة:** ارتفع المتوسط العام للمدفوعات عن الواردات من مجموعة السلع الوسيطة مقارنة بعام ٢٠١١/٢٠١٠ بنحو ١.٨٤ مليار دولار لتصل إلى نحو ١٧.٣٣ مليار دولار خلال فترة العرض، يرجع ذلك لارتفاع المدفوعات عن الواردات من بعض السلع من أهمها: منتجات بوليمبرات بروبيلين بنحو ١.٣٣ مليار دولار لتصل في نهاية الفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩ لنحو ٢.٧٢٤ مليار دولار.

ج – **السلع الاستثمارية:** بلغ المتوسط العام عن مدفوعات السلع الاستثمارية نحو ٩.٣٠٠ مليون دولار في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقارنة ١٠.٤١٩ في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩. ويرجع ذلك لتناقص المدفوعات عن واردات السلع الاستثمارية الآتية: أجهزة للهاتف والاتصالات، مضخات سوائل وهواء، الآلات ومعالجة المعلومات (كمبيوتر).

د – **المواد الخام** :انخفضت المدفوعات عن الواردات من مجموعة المواد الخام بنحو ٧٧٢.٤ مليون دولار لتصل الى نحو ٧.٠٠٦ مليار دولار خلال فترة العرض، ويرجع ذلك لانخفاض المدفوعات عن الواردات من بعض السلع من أهمها: القمح بنحو ٣٧٧ مليون دولار مقارنة بعام ٢٠١١/٢٠١٠

ثانيًا: التوزيع القطاعي للمدفوعات عن الواردات وفقا لدرجة الاستخدام:

وبالنسبة للتوزيع القطاعي للواردات خلال فترة العرض، فقد قام القطاع الخاص باستيراد ٦٠.٨% من إجمالي الواردات، واقتصرت مساهمة القطاع العام على ٣٠.١٪ والقطاع الاستثمار ٩.١٪ خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (٣-٧)

قيم الواردات حسب درجة الاستخدام خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠)

القيمة بالمليون دولار

السنوات	2010/2011	2011/2012	2012/2013	2013/2014	2014/2015	2015/2016	2016/2017	2017/2018	2018/2019	2019/2020	المتوسط العام
إجمالى الواردات ***	54095.5	59210.9	57682.8	60181.9	61305.5	57387.7	59003	63103	66529.4	62841	60134.07
الوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها ، منها :	7553.3	9872.1	9533.1	11397.5	12726.3	9536.9	12367.7	13007.7	12110.3	9344	10744.89
منتجات بترولية x	6928	9723.6	9459.2	11153.9	9830.6	8382.9	10116.6	9955.4	8981.1	4614.8	8914.61
فحم بأنواعة	185.7	51.9	31.2	133.4	2492.4	910.7	1898.9	2534.4	2567.8	_	1200.711
المواد الخام ، منها :	7778.9	8101.4	8264.9	8012.6	7461.8	5419.7	6191.7	5926.8	6129.3	6778.2	7006.53
بترول خام	2334	2050.9	2665	2093	2527.4	8382.9	10116.6	2534	2534.4	4286.3	3952.45
قمح	2460.7	2273.6	2009	2232.5	2045.1	1723.5	2177.1	1570.9	2126.6	2219	2083.8
خامات حديد	480.7	790.1	690.3	632.6	547.2	388.9	640.3	495.3	412.2	361.6	543.92
ذرة	821.8	1421.9	1156.2	1257.7	1311.7	1334.1	1437.4	1573.1	1403.6	1543.1	1326.06
تبغ	579.9	524	412.5	311	0	0	0	324.5	0	0	215.19
سكر قصب خام	291.3	802.2	494.7	494.2	344.7	235.1	117.6	68.1	110	273.3	323.12
قطن	108.4	51.8	51.3	117.8	0	0	0	0	0	0	32.93
السلع الوسيطة ، منها :	15804.9	16415.2	15984.8	17918.3	15783.5	15323	15749.7	19766.8	20967.6	19681	17339.48
قطع غيار واجزاء للسيارات والجرارات	1961.8	1615.7	1828.7	1782.5	1846.3	1452.9	1280	1280.5	1765.2	1628.6	1644.22
بوليميرات بروبيلين	15804.9	1108.9	1181.6	1407.3	1331.4	1149	1227.6	1410.2	1399.8	1226	2724.67
منتجات كيماوية عضوية وغير عضوية	1691.4	1533.7	1975.3	1826.6	1773.4	1655.2	1524.3	1546.8	1694.6	1476.8	1669.81
قطع غيار واجزاء الات واجهزة	1691.4	1593.6	1759.9	1782.5	1549	1599.5	1028.4	1293.7	1385.5	1143.2	1482.67

أولويات الاستثمار وعلاقتها بميزان المدفوعات المصرى خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٩)

السنوات	2010/2011	2011/2012	2012/2013	2013/2014	2014/2015	2015/2016	2016/2017	2017/2018	2018/2019	2019/2020	المتوسط العام
محضرات صيدلية وشاش وامصال	192.5	1148.8	951.7	1187.9	1429.6	1402.5	1165.9	1072.9	1141.8	1471.1	1116.47
أقمشة منسوجة	288.4	1007.4	774.2	579.1	1239.4	1003.2	886.6	1098.6	1289.5	1244.5	941.09
ملابس جاهزة	886.7	994	962.1	1185.8	887.3	621.1	354.8	300.9	376.8	479.3	704.88
ألبان ومنتجاته	9408.7	328.7	548.3	273.9	230.1	343.9	519.2	572.8	554.3	640.7	1342.06
خيوط	473.2	383.3	342.7	441.7	424.2	378.7	367.6	314.9	213.1	343.5	368.29
شاى	55.3	180.2	239.6	239.9	209.8	237.9	196.4	243.4	218.1	182.9	200.35
صابون ومحضرات غواسل عضوية	1889.2	323.6	132.9	136.6	171.1	316.8	292.1	264	209.8	336.1	407.22
محضرات لحوم	31.3	423.5	343.8	412.1	302.1	396	130.7	126.4	164.8	208.8	253.95
أصناف لنقل أو تعبئة البضائع	789.3	129.2	194.2	300.9	0.6	3.8	140.3	152.7	121.1	45.5	187.76
أسماك حية أو طازجة أو مبردة أو مجففة	543.8	190.1	261.2	301.9	401.3	385.7	338.7	376.4	473.6	433.2	370.59
الواردات غير الموزعة	264.8	1031.9	1124.5	760.4	1375.9	2823.1	3253.5	2487.2	1820.9	192.7	1513.49

المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الاحصائية الشهرية، أعداد متفرقة

جدول رقم (٣-٨)
قيمة الحصيلة النسبية لواردات السلع إلي إجمالي حصيلة الواردات خلال السنة الفترة (٢٠١٠/٢٠١١-٢٠١٩-٢٠٢٠)

نسبة مئوية

السنوات	2010/2011	2011/2012	2012/2013	2013/2014	2014/2015	2015/2016	2016/2017	2017/2018	2018/2019	2019/2020	المتوسط العام
إجمالى الواردات ***	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
الوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها، منها:	13.9629	16.67277	16.52676	18.93842	20.75882	16.61837	20.96114	20.61344	18.20293	14.86927	17.812483
منتجات بترولية x	12.80698	16.42198	16.39865	18.53365	16.03543	14.60749	17.14591	15.77643	13.49945	7.343613	14.856956
فحم بأنواعة	0.343282	0.087653	0.054089	0.221661	4.065541	1.586925	3.218311	4.016291	3.859647	#VALUE!	#VALUE!
المـواد الخـــام ، منها :	14.37994	13.68228	14.32819	13.31397	12.1715	9.44401	10.49387	9.392263	9.212919	10.78627	11.720521
بترول خام	4.314592	3.46372	4.620095	3.47779	4.122632	14.60749	17.14591	4.015657	3.809444	6.820865	6.6398188
قمح	4.548807	3.839834	3.482841	3.709587	3.335916	3.003257	3.689812	2.489422	3.196482	3.531134	3.4827091
خامات حديد	0.888614	1.334383	1.196717	1.051147	0.892579	0.677671	1.085199	0.784907	0.619576	0.575421	0.9106213
ذرة	1.519165	2.401416	2.00441	2.089831	2.139612	2.324714	2.436147	2.492908	2.109744	2.455562	2.1973511
تبغ	1.071993	0.884972	0.715118	0.516767	0	0	0	0.514239	0	0	0.3703088
سكر قصب خام	0.538492	1.354818	0.857621	0.821177	0.562266	0.40967	0.199312	0.107919	0.16534	0.434907	0.5451523
قطن	0.200386	0.087484	0.088935	0.19574	0	0	0	0	0	0	0.0572545
السلع الوسيطة ، منها :	29.21666	27.72327	27.71155	29.77357	25.74565	26.70084	26.69305	31.32466	31.51629	31.31873	28.772428
قطع غيار واجزاء للسيارات والجرارات	3.626549	2.728721	3.170269	2.961854	3.011638	2.531727	2.169381	2.029222	2.653263	2.59162	2.7474245
بوليميرات بروبيلين	29.21666	1.872797	2.048444	2.338411	2.171746	2.002171	2.080572	2.234759	2.104032	1.950956	4.8020552
منتجات كيماوية عضوية وغير عضوية	3.126693	2.590233	3.424418	3.035132	2.892726	2.884242	2.583428	2.451231	2.547145	2.350058	2.7885303
قطع غيار واجزاء الات واجهزة	3.126693	2.691396	3.050996	2.961854	2.52669	2.787183	1.742962	2.05014	2.082538	1.819194	2.4839647
شحوم ودهون وزيوت نباتية او حيوانية	2.767328	3.039474	2.658852	2.349045	1.394981	1.503458	1.931088	1.647148	1.590425	2.059643	2.0941442
ورق وورق مقوى	1.903486	1.817402	1.796896	1.599318	1.629218	1.709077	0.853516	0.743229	0.720584	0.951926	1.3724651
أسمدة	0.526846	0.494841	0.305464	0.326344	0	0	0	0	0	0	0.1653495
أسمنت	0.780472	0.155039	0.044727	0.21651	0	0	0	0	0	0	0.1196748
لدائن ومصنوعاتها	2.315165	2.346696	2.738598	3.124694	0	0	0	0	0	0	1.0525153
مصنوعات من حديد وصلب	5.282325	4.796414	4.013501	4.608861	3.389908	2.811578	2.968663	4.487901	0	0	3.2359151

خشب ومصنوعاته	1.754305	1.839695	1.94252	2.223592	#VALUE!	1.727025	1.325356	1.772816	0	0	#VALUE!
السلع الإستثمارية ، منها :	19.26186	13.69309	17.05136	14.59841	14.47798	16.79593	14.925	14.14766	15.86652	14.40731	15.522513
أجهزة للهاتف والاتصالات	5.282325	1.776024	1.692359	1.724439	2.03277	1.982655	0.83894	0.580796	0.641972	0.648144	1.7200424
مضخات سوائل وهواء	0.598941	1.113815	1.797763	1.569076	1.469526	1.439507	1.040795	0.704721	0.966189	0.713547	1.141388
الات لمعالجة المعلومات (كمبيوتر)	3.626549	1.324081	1.226362	1.024727	0.937763	0.796512	0.903683	0.708524	1.231486	1.256505	1.3036191
روافع واوناش	0.778253	2.112787	1.566845	1.192884	1.451746	1.465297	0.263546	0.232794	0.222458	0.209258	0.9495867
السلع الإستهلاكية	22.68913	23.87837	22.43268	22.1118	24.71132	25.5215	21.41281	20.59157	22.46435	26.87895	23.269249
أ- السلع المعمرة ، منها :	5.296374	4.749801	5.551222	5.959267	8.829061	6.677389	4.685355	4.366036	5.693573	7.87018	5.9678258
سيارات ركوب	1.783143	1.258552	1.813886	1.88678	2.623419	2.62565	1.453485	1.211036	1.904271	2.878694	1.9438915
اجهزة كهربائية للاستعمال المنزلى	0.073943	1.203495	1.102928	0.939319	1.089951	1.006836	0.789451	0.51202	0.44687	0.561258	0.7726072
تليفزيونات	1.374236	0.234079	0.582843	0.47938	0.54155	1.011541	0.520651	0.410599	0.760115	0.881113	0.6796106
ب- السلع غير المعمرة ، منها	17.39276	19.12857	16.88146	16.15253	15.88226	18.84411	16.72745	16.22554	16.77078	19.00988	17.301535
منتجات صيدلية	22.68913	2.188786	3.852795	3.749965	2.370424	2.490429	2.576818	2.107031	2.605615	2.695056	4.7326052
لحوم وأحشاء وأطراف	5.296374	1.481822	1.698253	1.768638	1.672444	1.737132	1.590597	1.810215	1.332945	1.371875	1.9760294
محضرات صيدلية وشاش وامصال	0.355852	1.940183	1.649885	1.973849	2.331928	2.443903	1.976001	1.700236	1.716234	2.340988	1.842906
أقمشة منسوجة	0.533131	1.701376	1.342168	0.962249	2.021678	1.74811	1.502635	1.740963	1.938241	1.980395	1.5470947
ملابس جاهزة	1.639138	1.678745	1.667915	1.97036	1.447342	1.082288	0.601325	0.476839	0.566366	0.762719	1.1893037
ألبان ومنتجاته	17.39276	0.555134	0.950543	0.45512	0.375333	0.599257	0.879955	0.907722	0.833165	1.019557	2.3968548
خيوط	0.874749	0.647347	0.594111	0.733942	0.691944	0.659898	0.623019	0.499025	0.32031	0.546618	0.6190963
شاى	0.102227	0.304336	0.415375	0.398625	0.342221	0.414549	0.332864	0.385719	0.327825	0.291052	0.3314792
صابون ومحضرات غواسل عضوية	3.492342	0.546521	0.230398	0.226979	0.279094	0.552035	0.49506	0.418364	0.315349	0.534842	0.7090983
محضرات لحوم	0.057861	0.71524	0.596018	0.684757	0.492778	0.690043	0.221514	0.200307	0.24771	0.332267	0.4238496
أصناف لنقل أو تعبئة البضائع	1.459086	0.218203	0.336669	0.499984	0.000979	0.006622	0.237785	0.241985	0.182025	0.072405	0.3255742
أسماك حية أو طازجة أو مبردة أو مجففة	1.005259	0.321056	0.452821	0.501646	0.654591	0.672095	0.574039	0.596485	0.711866	0.689359	0.6179216
الواردات غير الموزعة	0.489505	1.742753	1.949455	1.263503	2.244334	4.919347	5.514126	3.941492	2.736985	0.306647	2.5108147

المصدر: البنك المركزى المصري ، النشرة الاحصائية الشهرية ،أعداد مختلفة ، متاح على الموقع الالكترونى www.cbe.org.eg

جدول رقم (٣-٩)

معدل النمو السنوي في قيمة الواردات حسب درجة الاستخدام خلال الفترة (٢٠١٠/٢٠١١ – ٢٠١٩/٢٠٢٠)

القيمة بالمليون دولار

السنوات	2011/2012	2012/2013	2013/2014	2014/2015	2015/2016	2016/2017	2017/2018	2018/2019	2019/2020	المتوسط العام
إجمالى الواردات ***	9.456	-2.580	4.332	1.8670	-6.390	2.814	6.948	5.4298	-5.5440	1.814
الوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها ، منها :	30.6991646	-3.4339198	19.557122	11.6586971	-25.061487	29.6826013	5.17476976	-6.8989906	-22.842539	4.281713
منتجات بترولية x	40.352194	-2.7191575	17.9158914	-11.864012	-14.726466	20.6813871	-1.5934207	-9.7866485	-48.61653	-1.15075
فحم بأنواعة	-72.051696	-39.884393	327.564103	1768.36582	-63.460921	108.509937	33.4667439	1.31786616	#VALUE!	#VALUE!
المـواد الخـــام ، منها :	4.14583039	2.0181697	-3.0526685	-6.8741732	-27.367391	14.2443309	-4.2783081	3.41668354	10.58685331	-0.79563
بترول خام	-12.129392	29.9429519	-21.463415	20.7548973	231.680779	20.6813871	-74.952059	0.01578532	69.12484217	29.29509
قمح	-7.6035275	-11.637931	11.1249378	-8.3941769	-15.725392	26.3185379	-27.84438	35.374626	4.344963792	0.661962
خامات حديد	64.3644685	-12.631312	-8.3586846	-13.499842	-28.929094	64.6438673	-22.645635	-16.77771	-12.27559	1.543385
ذرة	73.0226332	-18.686265	8.778758	4.29355172	1.70770756	7.74304775	9.44065674	-10.774903	9.938728983	9.495991
تبغ	-9.639593	-21.278626	-24.606061	-100	#DIV/0!	#DIV/0!	#DIV/0!	-100	#DIV/0!	#DIV/0!
سكر قصب خام	175.3862	-38.332087	-0.1010714	-30.250911	-31.795764	-49.978732	-42.091837	61.5271659	148.4545455	21.42417
قطن	-52.214022	-0.965251	129.62963	-100	#DIV/0!	#DIV/0!	#DIV/0!	#DIV/0!	#DIV/0!	#DIV/0!
السلع الوسيطة ، منها :	3.86146069	-2.6219601	12.0958661	-11.914077	-2.9176038	2.78470273	25.5058827	6.07483255	-6.136133	2.97033
قطع غيار واجزاء للسيارات والجرارات	-17.641961	13.1831404	-2.5263849	3.57924264	-21.30748	-11.900337	0.0390625	37.8524014	-7.738499	-0.71787
بوليميرات بروبيلين	-92.983821	6.55604653	19.1012187	-5.3933063	-13.699865	6.84073107	14.874552	-0.737484	-12.41605	-8.65089
منتجات كيماوية عضوية وغير عضوية	-9.3236372	28.7931147	-7.5279704	-2.9125151	-6.665163	-7.9084099	1.47608738	9.55521076	-12.85259	-0.81843
قطع غيار واجزاء الات واجهزة	-5.7821923	10.435492	1.28416387	-13.099579	3.26016785	-35.704908	25.7973551	7.09592641	-17.488271	-2.68909
شحوم ودهون وزيوت نباتية او حيوانية	20.2204409	-14.780241	-7.8242159	-39.50626	0.88868101	32.0584145	-8.7765491	1.79911487	22.32303185	0.71138
ورق وورق مقوى	4.50616684	-3.6799554	-7.1394115	3.77142857	-1.8021626	-48.65416	-6.8705322	2.21748401	24.78097622	-3.65224
أسمدة	2.80701754	-39.863481	11.4642452	-100	#DIV/0!	#DIV/0!	#DIV/0!	#DIV/0!	#DIV/0!	#DIV/0!
أسمنت	-78.25675	-71.895425	405.03876	-100	#DIV/0!	#DIV/0!	#DIV/0!	#DIV/0!	#DIV/0!	#DIV/0!
لدائن ومصنوعاتها	10.9469818	13.6883771	19.0415902	-100	#DIV/0!	#DIV/0!	#DIV/0!	#DIV/0!	#DIV/0!	#DIV/0!
مصنوعات من حديد وصلب	-0.6124234	-18.482394	19.8090795	-25.07481	-22.360697	8.55903316	61.680749	-100	#DIV/0!	#DIV/0!

أولويات الاستثمار وعلاقتها بميزان المدفوعات المصرى خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٩)

خشب ومصنوعاته	14.7839831	2.86422473	19.4288264	#VALUE!	#VALUE!	-8.59640821	-21.09777	43.056266	-100	#DIV/0!	#VALUE!
السلع الإستثمارية ، منها :	-22.188526	21.3115765	-10.676413	1.02668002	8.59640821	-8.6380047	1.37857419	18.2389444	-14.23090	-0.57574
أجهزة للهاتف والاتصالات	-63.1986	-7.1700266	6.31018234	20.0809405	-8.6984433	-56.49499	-25.959596	16.5347885	-4.635916	-13.6924
مضخات سوائل وهواء	103.549383	57.2403336	-8.9392478	-4.595997	-8.3028083	-25.662753	-27.585084	44.5468855	-30.24268	11.112
الات لمعالجة المعلومات (كمبيوتر)	-60.036701	-9.7704082	-12.8216	-6.778012	-20.49052	16.6484358	-16.147787	83.2475956	-3.625045	-3.30823
روافع واوناش	197.149644	-27.753797	-20.56871	23.9726981	-5.5168539	-81.507908	-5.5305466	0.74880871	-11.14864	7.760521
السلع الإستهلاكية	15.1933387	-8.4789159	2.84007481	13.842778	-3.3215837	-13.737352	2.84703424	15.0185856	13.01805238	4.135779
أ- السلع المعمرة ، منها :	-1.8393773	13.8564927	12.001499	50.9229311	-29.20354	-27.857516	-0.3400253	37.4868426	30.56574883	9.51034
سيارات ركوب	-22.745179	40.4052603	8.52527956	41.6380449	-6.3110116	-43.084683	-10.890858	65.7812091	42.78948615	12.90084
اجهزة كهربائية للاستعمال المنزلى	1681.5	-10.721302	-11.144294	18.2027242	-13.528884	-19.38387	-30.635466	-7.9851439	18.63437605	180.5487
تليفزيونات	-81.355932	142.568543	-14.187983	15.0779896	74.8493976	-47.080103	-15.657552	95.1756079	9.491793553	19.87575
: ب- السلع غير المعمرة ، منها	20.3800738	-14.025004	-0.1725253	0.16253639	11.0663777	-8.7338869	3.73972866	8.97273118	7.066995295	3.161892
منتجات صيدلية	-89.440923	71.4814815	1.54787617	-35.60794	-1.6515277	6.38119228	-12.549329	30.3775572	-2.301701	-3.52926
لحوم وأحشاء وأطراف	-69.376287	11.6480511	8.65659453	-3.673431	-2.769921	-5.8581603	21.7155035	-22.367154	-2.785295	-7.20112
محضرات صيدلية وشاش وامصال	496.779221	-17.157033	24.8187454	20.3468305	-1.8956351	-16.869875	-7.9766704	6.42184733	28.8404274	59.25643
أقمشة منسوجة	249.306519	-23.1487	-25.200207	114.021758	-19.057609	-11.622807	23.9115723	17.3766612	-3.4897246	35.78861
ملابس جاهزة	12.1010488	-3.2092555	23.2512213	-25.172879	-30.001127	-42.875543	-15.191657	25.224327	27.20276008	-3.18568
ألبان ومنتجاته	-96.506425	66.8086401	-50.045595	-15.991238	49.4567579	50.9741204	10.3235747	-3.2297486	15.58722713	3.041924
خيوط	-18.998309	-10.592225	28.8882404	-3.9619651	-10.726073	-2.93108	-14.336235	-32.327723	61.19192867	-0.42149
شاى	225.858951	32.963374	0.12520868	-12.546895	13.3937083	-17.444304	23.9307536	-10.394412	-16.1393856	26.63856
صابون ومحضرات غواسل عضوية	-82.871057	-58.930779	2.78404816	25.2562225	85.1548802	-7.7967172	-9.6199932	-20.530303	60.20019066	-0.70595
محضرات لحوم	1253.03514	-18.819362	19.8662013	-26.69255	31.082423	-66.994949	-3.289977	30.3797468	26.69902913	138.3629
أصناف لنقل أو تعبئة البضائع	-83.631066	50.3095975	54.9433574	-99.800598	533.333333	3592.10526	8.83820385	-20.694	-62.42774	441.4418
أسماك حية أو طازجة أو مبردة أو مجففة	-65.042	37.4013677	15.5819296	32.9248095	-3.8873661	-12.185637	11.1307942	25.8235919	-8.530405	3.690754
الواردات غير الموزعة	289.690332	8.97373777	-32.378835	80.9442399	105.182063	15.2456519	-23.553097	-26.789161	-89.4173211	36.43307

المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الاحصائية الشهرية، أعداد متفرقة ويوجد بالجدول عدد من الخانات لا يوجد بها أرقام أو مكتوب بها **!DIV/0# فهذه الخانات لا تتوفر لها أرقام بالمصادر الأصلية لها.**

الفصل الرابع

الاستثمار في قطاع المعلومات والاتصالات وعلاقته بميزان المدفوعات

مقدمة

يُعد **قطاع الاتصالات والمعلومات** من القطاعات مرتفعة النمو، كما أن للقطاع آثارًا اقتصادية واضحة على التنمية الاقتصادية والإجتماعية والنمو الاقتصادي والإنتاجية الكلية لعوامل الانتاج فى كل قطاعات الاقتصاد القومى، ومن ثم يكون له أثره على ميزان المدفوعات.

وبالتالى فإن قطاع الاتصالات والمعلومات أصبح من القطاعات ذات الأولوية في توجيه الاستثمارات سواء العامة منها أو الخاصة. وللاستثمار في هذا القطاع العديد من الآثار الإيجابية على ميزان المدفوعات سواء بطريقه مباشرة او غير مباشرة، فقطاع الاتصالات والمعلومات يعد أحد القطاعات التي تقوم بالإنتاج المادي والخدمي، كما أنه يؤثر على ميزان المدفوعات عبر العديد من القنوات سواء من خلال صادرات وواردات السلع والخدمات أو من خلال تأثيره على النمو الاقتصادي والإنتاجية.

كذلك يمارس قطاع الاتصالات والمعلومات آثارًا إيجابية على ميزان المدفوعات من خلال زياده الانتاج فى القطاعات الاخرى؛ حيث يتميز هذا القطاع بقوه الترابط الأ مامي والخلفي بالقطاعات الاخرى في الاقتصاد القومي، ناهيك عن آثاره على التجارة الخارجية كقطاع يقوم بتقديم الخدمات اللوجستية في مجال الصادرات والواردات من خلال توفير المعلومات عن الأسواق والفرص التسويقية وتسهيل واختصار عمليات الشحن والتفريغ، وأضف الى ذلك دور القطاع في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي لها أثر إيجابي على ميزان المدفوعات.

وقد قامت العديد من البحوث بدراسة أثر قطاع الاتصالات والمعلومات على التنمية الاقتصادية والإجتماعية، ومعدلات النمو الاقتصادي والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج وخاصة إنتاجية العمالة وغيرها من عوامل الإنتاج، غير أن الدراسات في مجال أثر الاستثمار في قطاع الاتصالات والمعلومات على ميزان المدفوعات تُعد قليلة إن لم تكن نادرة.

لذلك فإن هذا الفصل من الدراسة يقوم بتحليل أثر الاستثمار في قطاع الاتصالات والمعلومات على ميزان المدفوعات سواء بطرق مباشرة او غير مباشرة، وباستخدام البيانات المصرية المتاحة من قبل وزاره التخطيط والمتابعة والاصلاح والإداري فيما يتعلق بالاستثمارات المُنفذة في القطاعات الاقتصادية، وكذلك بيانات البنك الدولي عن صادرات وواردات قطاع الاتصالات والمعلومات من السلع والخدمات فى الميزان التجاري، وبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء الخاصة بتحليل جدول المدخلات والمخرجات لمصر فى العام ٢٠١٦/٢٠١٧.

وتستخدم **الدراسة** فى هذا الفصل الأسلوب الوصفي التحليلي لدراسة أثر الاستثمار في قطاع الاتصالات والمعلومات على ميزان المدفوعات وذلك بالرجوع إلى المتوفر من مراجع علمية ودوريات وتقارير ودراسات وبحوث ومؤتمرات علمية متعلقة بالموضوع، وكذلك المنهج التحليلي الكمي المتمثل في الأساليب الإحصائية لتحديد أثر الاستثمار في قطاع الاتصالات والمعلومات على ميزان المدفوعات من خلال تحليل الترابطات الأمامية والخلفية للقطاع مع القطاعات الاخرى في الاقتصاد القومي، وعلاقة النمو في الناتج المحلي الاجمالي بنمو الصادرات خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٩).

وقد قُسمت الدراسة فى هذا الفصل إلي **ثلاثة محاور رئيسية:** تناول **الأول** منها الإطار النظري لدراسة الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ICT وعلاقته بميزان المدفوعات المصري، أما **المحور الثانى** فقد خُصص للاستثمار في قطاع المعلومات والاتصالات في حين تناول **المحور الثالث** علاقة الاستثمار في قطاع المعلومات والاتصالات بميزان المدفوعات، ونقدم لهذه المحاور الثلاثة بنبذة عن ثورة المعلومات ودورها فى التنمية الاقتصادية.

حول ثورة المعلومات والاتصالات ودورها فى التنمية الاقتصادية:

تُعد **ثورة المعلومات والاتصالات** من السمات الرئيسية التي تميز مرحلة التحول الاقتصادي التي يمر بها عالم اليوم، وتتمثل أهم ملامحها في اعتماد وسائل الإنتاج والخدمات علي بنية المعلومات والاتصالات وما تتيحه من قدرة علي الإبداع والابتكار العلمي والتطبيقى فى مختلف مجالات الإنتاج، وذلك بدلًا من الاعتماد علي الموارد الطبيعية كمصدر للثروة والتقدم، وهو النمط التقليدي الذي كان شائعًا فيما سبق ويتجه الي الاندثار في العديد من الدول مع انتقالها إلي مجتمع المعلومات وانطلاقها نحو الاقتصاد المعرفي.

وتلعب **الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات** دورًا حيويًا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال توفيرها لوسائل المعرفة والمعلومات اللازمة لدعم اتخاذ القرارات الاقتصادية والإجتماعية، ولتنشيط الاستثمار في كافة المجالات، ومن هنا تبرز أهمية تطوير البنية الأساسية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وبناء صناعة قوية تعتمد علي التقنيات الحديثة مع إعداد أجيال من الشباب القادر علي التعامل مع تقنيات العصر الحديث وتطويعها لخدمة أغراض التنمية الشاملة والمستدامة.

وقد تبنت الدولة المشروع القومي للنهضة التكنولوجية لدعم هذه الصناعة وتيسير انتقال مصر إلي مجتمع المعلومات، وتم إعداد خطة قومية لترجمة هذا المشروع إلي واقع ملموس من خلال إعداد وتنفيذ مشروعات طموحة تحقق الطفرة المنشودة في إقامة مجتمع المعلومات واقتصاد المعرفة.

وقد أثبتت **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات** أنها التكنولوجيا الرئيسية في العقد الماضي. فالانتشار الواسع للإنترنت والهواتف المتنقلة وشبكات النطاق العريض كلها مظاهر لمدى انتشار هذه التكنولوجيا، ولكن ما مدى دقة تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الاقتصاد ونمو وكفاءة الشركات، وما هي الشروط التي بموجبها يمكن أن تصبح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تقنية فعالة في تعزيز النمو والإنتاجية، وإلى أي مدى تم البت في القضايا التي ما زالت تطرح مشكلة في القياس الكمي لتأثيرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؟ ما الذي تعلمناه حتى الآن.

وعلى الرغم من **الإنكماش الاقتصادي** خلال السنوات القليلة الماضية ومرور فقاعة الإنترنت، تظل هذه الأسئلة مهمة للأكاديميين وصانعي السياسات، هذا لأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أصبحت حقيقة أساسية فى الحياة الاقتصادية، ففي جميع اقتصادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تستخدم جميع الشركات الآن أجهزة الكمبيوتر ومعظمها لديها اتصال بالإنترنت، علاوة على ذلك، تستخدم نسبة كبيرة من هذه الشركات شبكات الكمبيوتر للأغراض الاقتصادية، مثل شراء السلع والخدمات وبيعها والاستعانة بمصادر خارجية.

لكن بالرغم من الانتشار الواسع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات فإن إجابات الأسئلة حول تأثير التكنولوجيا على أداء الاقتصاد ما زالت تحتاج إلى مزيد من الدراسات، فقد شهدت بلدان قليلة فقط زيادة واضحة في نمو الإنتاجية في تلك القطاعات من الاقتصاد التي استثمرت أكثر في

التكنولوجيا، ولا سيما قطاعات الخدمات مثل تجارة الجملة والخدمات المالية وخدمات الأعمال في عديد من البلدان، حيث لم يحدث – بعد – تحسن فى فهم الطرق التي تؤثر بها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الأداء الاقتصادي، وبالتالي فإن العوامل والتأثيرات المحتملة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تظل مهمة.

وفي **التحليل التجريبي للنمو الاقتصادي**، عادة ما يتم تمييز ثلاثة تأثيرات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. **أولها** أن الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يُساهم في تعميق رأس المال وبالتالي يمكن أن يساعد في زيادة إنتاجية العمل، **وثانيها** أن التقدم التكنولوجي السريع في إنتاج سلع وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يُساهم في نمو كفاءة رأس المال والعمل – أو الإنتاجية متعددة العوامل (MFP) – في مدخلات الإنتاج فى قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وثالثًها أن يساعد استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع أنحاء الاقتصاد على زيادة الكفاءة، وبالتالي يساهم فى رفع إنتاجية العوامل المتعددة MFP.

علاوة على ذلك، قد يساهم الاستخدام الأكبر لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تأثيرات شبكية مثل خفض تكاليف المعاملات وابتكار أكثر سرعة مما يؤدي أيضًا إلى تحسين MFP، هذا ويمكن دراسة هذه التأثيرات على مستويات مختلفة من التحليل، أي مع بيانات الاقتصاد الكلي، مع بيانات الصناعة أو مع البيانات على مستوى الشركات أو المؤسسات الفردية.

وعلي الرغم من أن العديد من الدراسات قد أوضحت أثر الاستثمار في قطاع المعلومات والاتصالات إلا إنها لم تتناول الأثر علي ميزان المدفوعات، وهو ما سنقوم به فى هذا الفصل الذى ينقسم الي:

أولًا: الإطار النظري لدراسة الاستثمار في قطاع ICT وعلاقته بميزان المدفوعات المصري، ويشمل بعض المفاهيم الاساسية في مجال المعلومات والاتصالات، والأدبيات المرتبطة بالاستثمار في قطاع الاتصالات والمعلومات وأثره على ميزان المدفوعات.

ثانيًا: الاستثمار في قطاع المعلومات والاتصالات ويشمل دواعي (أسباب) الاستثمار في قطاع ICT، واتجاهات الاستثمار في قطاع المعلومات والاتصالات.

ثالثًا: علاقة الاستثمار في قطاع المعلومات والاتصالات بميزان المدفوعات، وذلك بتقسيمها إلى علاقة مباشرة من خلال السلع والخدمات الخاصة بقطاع المعلومات والاتصالات، وعلاقة غير مباشرة من خلال انتاج القطاعات الاخرى، وأثر التطبيق المتزايد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات علي الانتاجية، وأثر هذه التكنولوجيا علي الصادرات الواردات.

٤-١ الاطار النظري والمفاهيمى لدراسة الاستثمار في ICT وعلاقته بميزان المدفوعات المصري

٤-١-١ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

تمس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) كل قطاع من قطاعات الاقتصاد، حيث تُسهل هذه التقنيات تبادل المعلومات وتضمن تقديم خدمات أكثر فعالية مع إزالة حواجز الوقت والمسافة. ومع حركات الابتكار والمنافسة والعولمة تعمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تغيير الطريقة التي يمارس بها الأفراد أعمالهم ويتواصلون معها، حيث تغطي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قائمة طويلة من السلع والخدمات، بما في ذلك الهواتف ثابتة كانت أم محمولة، وتوصيلات وخدمات الإنترنت.

كما تُستخدم سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمعالجة المعلومات بحيث تكون قابلة لاستخلاص وتسجيل وحفظ النتائج منها، علاوة على تيسير التواصل وتبادل المعارف والخبرات والاسنتاجات بين مستخدمى هذه التكنولوجيا أيا كانت مواقعهم فى مختلف الدول والمؤسسات.

٤-١-٢ قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

يشمل قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الصناعات التي تعمل بشكل رئيسي في إنتاج السلع والخدمات أو في تنفيذ التقنيات المستخدمة لالتقاط البيانات والمعلومات ومعالجتها ونقلها

واستلامها أو عرضها بالوسائل الإلكترونية، وهي تتألف من ثمان صناعات تحويلية وخمسة عشر صناعة خدمية مصنفة ضمن نظام تصنيف الصناعة. [١]

٤-١-٣ الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

يُعرَّف الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أنه "اقتناء المعدات وبرامج الكمبيوتر المستخدمة في الإنتاج لأكثر من عام"، وتتكون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من ثلاثة مكونات: معدات تكنولوجيا المعلومات (أجهزة الكمبيوتر والأجهزة ذات الصلة)؛ ومعدات الاتصالات؛ والبرمجيات، وتتضمن البرامج الحصول على برامج معبأة مسبقًا وبرامج مخصصة وبرامج مطورة داخليًا، ويتم قياس هذا المؤشر كنسبة مئوية من إجمالي تكوين رأس المال الثابت الإجمالي غير السكني[٢].

٤-١-٤ أدبيات الاستثمار في قطاع الاتصالات والمعلومات واثره على ميزان المدفوعات.

أدت التطورات السريعة والمتلاحقة في الاستثمار في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات خلال العقود الثلاثة الماضية الي اعتماد جميع الأنشطة الاقتصادية تقريبًا، مثل التجارة والتسويق والاستثمار الأجنبي، على المصادر الحديثة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الوقت الحاضر باعتبار أن هذه التكنولوجيا تعزز توافر المعلومات وتحفز النمو الاقتصادي.

وعلى مدار العقود القليلة الماضية أحدث تقدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ثورة في القطاع الصناعي من خلال التغيير الهيكلي، ودورات النمو الاقتصادي، وتزداد مساهمة تكنولوجيا المعلومات في الناتج الإجمالي العالمي زيادة كبيرة في مختلف المناطق مما دفع البلدان في جميع أنحاء العالم الي إيلاء اهتمام متزايد بهذه التكنولوجيا ومزيد من الاستثمار فيها.

---

[١] Economic and Social Commission for Asia and the Pacific (ESCAP) (2013), Competitiveness of the ICT Sector in the Arab Region: the Imperatives of Innovation and Investment,pp .4-5.

[٢] OECD (2020), ICT investment (indicator). doi: 10.1787/b23ec1da-en (Accessed on 08 December 2020)

وقد أُجريت العديد من الدراسات التي تناولت أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي، ومنها دراسة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات و النمو الاقتصادي فى الدول الاعضاء بها، والتى خلصت من خلالها إلى أن الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يؤثر على النمو الاقتصادي من خلال ثلاث قنوات أساسية:

أولاً، يمكن من انخفاض تكلفة وسعر المنتج مما يَخلق فرصا لتعزيز تراكم رأس المال وتحسين الإنتاجية، ومن ثم تعزيز النمو الاقتصادي[1].

ثانيًا: يعزز الاستثمار المتزايد في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التقدم التكنولوجي ويحسن الكفاءة والنمو فى الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، مما يؤثر إيجابيًا على الاقتصاد الكلى.

ثالثًا: مع زيادة الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تتعزز آثارها الإيجابية من خلال زيادة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، مما يعزز في النهاية نمو الاقتصاد الوطني ككل.

وتؤكد دراسة **منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية** على دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى زيادة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج وزيادة النمو الاقتصادي، غير أن معظم الدراسات التي تمت في هذا المجال تركزت على الدول المتقدمة، والقليل منها تم علي الدول النامية، والدراسات القليلة التي تمت علي مصر تناولت دور قطاع الاتصالات والمعلومات في التنمية في مصر بصفة عامة في فترة التسعينات.

وقد أوضحت إحدى الدراسات عن التجارة بين الدول الافريقية أن التخفيض المستمر للعجز في ميزان مدفوعات جنوب إفريقيا يمثل مصدر قلق لبلد لديه اقتصاد مفتوح ويسعى إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي وهدفت الدراسة الى تسليط الضوء على الدور المهيمن الذي تلعبه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز ميزان الحساب الجاري وتعزيز النمو الاقتصادي.

---

(1) OECD (2003), "ICT and Economic Growth. Evidence from OECD Countries, Industries, and Firms," OECD, Paris.

وأوضحت نتائج هذه الدراسة أن نسبة ٥٢.٩٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي تفسرها متغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر، وحالة ميزان المدفوعات خاصة ما يتعلق منها بالميزان التجاري الخاص بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأجهزة الكمبيوتر والاتصالات، وهذا ما يشير هذا إلى أن الارتقاء التكنولوجي من خلال نظام الابتكار الرقمي، وكذلك البنية التحتية للمعلومات، لهما دلالة إحصائية في التأثير على توازن الحساب الجاري وأداء النمو في جنوب أفريقيا.

وأظهر تفسير البيانات أن عجز الميزان التجاري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يؤدي إلى استدامة عجز الحساب الجاري فى جنوب أفريقيا، نظرًا لأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تساهم بنسبة ٣٪ في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي وهي مجال متعدد التخصصات يمس جميع القطاعات الأخرى، ويجب على حكومة جنوب إفريقيا إعادة هيكلة السياسات واللوائح التجارية الخارجية لتعزيز تطوير التقنيات الذكية بالإضافة إلى أن تنفيذ نظام تخطيط متطور على مستوى الشركات والحكومة يؤدى إلى تحسين الإنتاجية والربحية وهما لبنات بناء النمو الاقتصادى، ومع ذلك لا ينبغي إهمال العوامل الأخرى مثل الاستقرار السياسي واستقرار العملة، عند التحرك نحو المحافظة على النمو الاقتصادي في جنوب أفريقيا على المدى الطويل [١].

في دراسة حول آثار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) على التجارة الدولية في الأسواق الناشئة. باستخدام بيانات بيانات ٤٠ دولة من اقتصادات الأسواق الناشئة (EMEs) للفترة (١٩٩٥-٢٠١٠)، حيث تشمل متغيرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نمو الاستثمار في الاتصالات،عرض النطاق الترددي الدولي للإنترنت واشتراكات الإنترنت لكل ١٠٠ شخص وعدد مضيفي الإنترنت لكل ١٠٠ شخص؛ حيث أن أول متغيرين يمثلان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات البنية التحتية بينما يمثل الأخيران استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتشير

---

[1] Bankole, Felix Olu; Brown, Irwin; and Osei-Bryson, Kweku-Muata, (2010), "Does investments in ICT impact Trade in Africa? A trend analysis of trade flows in Africa GlobDev 2010. Paper 17. **Available at**: http://aisel.aisnet.org/globdev2010/17

النتائج إلى أن الاستثمار في لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كان له تأثير إيجابي على التجارة في اقتصادات الأسواق الناشئة .[1]

٤-٢ دواعي الاستثمار في قطاع المعلومات والاتصالات.

تُصنّف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضمن التكنولوجيا المتعددة الأغراض، التي يمكن أن يدخل استخدامها ضمن العديد من القطاعات الاقتصادية، كما أنها تؤثر على مختلف النشاطات الإجتماعية، بالإضافة إلى أن لديها العديد من الآثار البيئية، ومن ثم فقد أصبح الاستثمار في هذه التكنولوجيات ضرورة حتمية من أجل مواكبة الدول المتقدمة في الحصول على المنافع والفوائد التي تحققها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكذلك من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

٤-٢-١ الآثار الإقتصادية للاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تُعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عنصرًا هامًا وفاعلًا في زيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي، فالانتشار الواسع للحواسيب والإنترنت، الهواتف المحمولة والشبكات عريضة النطاق، يؤكّد مدى اختراق هذه التكنولوجيات لمختلف المجالات الاقتصادية وتأثيرها عليها، وأيضًا فقد أصبح ينظر لهذه التكنولوجيات على أنها المسؤولة عن الزيادة الكبيرة في إنتاجية الاقتصاديات الحديثة.

أ- النموذج الجديد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

هي تكنولوجيا للأغراض العامة، وهي بذلك ذات أثر على الاقتصاد بأسره، فهي تُدخل نموذجاً جديداً لتشكيل الأنشطة الاقتصادية، محُدثةً تغييراً جذرياً في نهج التكنولوجيا من أجل التنمية. ويمكن تلخيص الجوانب الرئيسية لهذا النموذج الجديد على النحو التالي:

---

(1) Liu Lirong., Nath K. Hiranya , 2013," Information and Communications Technology (ICT) and Trade in Emerging Market Economies", Article in Emerging Markets Finance and Trade.

- إن الأثر الاقتصادي للاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن يكون من حيث المؤشرات الخارجية والآثار غير المباشرة بفعل استخدامها وتطبيقها في مختلف القطاعات الاقتصادية أكبر من مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي كقطاع من قطاعات الإنتاج[١].
- إن أحد أهم المؤثرات الخارجية هو النمط الجديد لتنظيم الإنتاج والاستهلاك، الذي يفضي إلى خفض التكاليف وتسريع الاتصالات بين الوكلاء الاقتصاديين وتحسينها، وفيما يتعلق بالبلدان النامية فإن هذه الابتكارات قد أتاحت فرصاً جديدة للاندماج في سلاسل القيمة العالمية ولتنويع أنشطة الإنتاج والصادرات. وفي الوقت ذاته تشجع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على استحداث شبكات وزيادة تبادل المعلومات محليًا وعالميًا.

ب-<u>تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية المستدامة:</u>

إن وتيرة الاختراعات المتسارعة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذاته قد قلّصت بشكل كبير تكاليف الحصول على هذه التكنولوجيات، وقد سمح ذلك بإضفاء طابع ديمقراطي على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وحتى من قبل الفقراء الذين يستخدموها لتحسين سبل عيشهم، كما ساهم الأخذ بهذه التكنولوجيات في برامج الحد من الفقر.

أوجدت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خدمات جديدة في شكل التجارة الإلكترونية والتمويل الإلكتروني والإدارة الإلكترونية وغيرها، وهذه الخدمات الجديدة يمكن تُساهم في زيادة الفعالية الاقتصادية، بيْدَ أن تحديات أخرى قد تنشأ فيما يخص مسألتي الثقة والأمان في المعاملات التي تولدها هذه الخدمات الإلكترونية الجديدة.

هناك أثر واضح وجلي لتكنولوجيا المعلومات على نمط عيش المجتمعات وطريقة عمل الاقتصاديات، وذلك على جميع المستويات؛ فمثلًا أدّت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى إحداث

---

(1) Pilat Dirk, (2014), " The Economic Impacts Of Ict – What Have We Learned Thus Far?" Paper Prepared for The 4th Zew Conference on The Economics of Information and Communication Technologies, Mannheim.

تغييرات مستمرة في طريقة إنتاج السلع وتقديم الخدمات، بما في ذلك عولمة تطوير المنتجات وأسواق العمل، إحلال العمالة بالتكنولوجيا وتوسع قطاع الخدمات؛ تحويل بعض السلع التقليدية إلى صيغة رقمية افتراضية مثل الكتب والموسيقى، وإضفاء الطابع الشخصي على العديد من الخدمات مثل التأمينات والسفر والخدمات البنكية[1]، وخلق فرص جديدة للتوظيف والإبداع في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نفسه، وذلك متمثل في فئة المبرمجين ومطوري البرامج ونظم المعلومات.

٤-٢-٢ استثمار الشركات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

لقد تم في العديد من الدراسات الخاصة بالشركات توضيح المكاسب التي سيتم الحصول عليها نتيجة زيادة الكفاءة، والتي سببها الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ فلقد أظهر التحليل الاقتصادي الجزئي أن هناك علاقة إيجابية بين أداء الشركات والاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فعلى سبيل المثال، تُبين البحوث التي أُجريت في المملكة المتحدة أن الشركات التي لديها مستوى أعلى من الاستثمار في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، و استخدام مكثّف لأجهزة الكمبيوتر، وتعتمد على خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتميز بمستوى إنتاجية عالٍ .

وأظهرت دراسة على ٧٠٠ شركة دنماركية أن الشركات التي تستثمر في الأعمال الإلكترونية تتميز بمستوى عالٍ من الإنتاجية، بالإضافة إلى انها أكثر ابتكارًا، وتوظّف المزيد من اليد العاملة الماهرة، وأكثر من ذلك فهي غالبًا ما تشارك في نشاطات البحث والتطوير .

وتؤكد الدراسات الاستقصائية التي تقوم بها منظمة التعاون والتنمية (OECD) هذه الاستنتاجات بالنسبة لعدد من البلدان غير الأوروبية، كما تُظهر هذه الدراسات أن هناك عدداً من العوامل التي تؤثر على فعالية الشركات والاستثمار الجيد أو الاستخدام الفعّال لتكنولوجيا المعلومات

---

(1) OECD," ICTs for Development -Improving Policy oherence
"http://www.oecd.org/gov/pcsd/ictsfordevelopment improvingpolicycoherence.htm

والاتصالات وأهمها: حجم الشركة، نشاطات القطاع، المهارات والخبرات المتوفرة لدى الشركات وغيرها.

كما أن الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بدرجات مختلفة يؤثر على فعالية الشركات بدرجات مختلفة، ولقد أظهرت الدراسات التطبيقية التي أُجريت في الكثير من الدول بأن للاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العديد من الآثار على شركات الأعمال،. فمثلاً الاستثمار الفعّال في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن يساعد شركات الأعمال على زيادة الإنتاجية، مما يمكِّنها من الحصول على حصّة سوقية أكبر وذلك على حساب الشركات الأقل إنتاجية.

بالإضافة إلى أن استخدام لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يساعد الشركات على الإبداع، من خلال مساعدتها على توسيع نطاق منتجاتها، تخصيص الخدمات التي تقدمها، أو الاستجابة بشكل أفضل لطلبات عملائها، وعلاوة على ذلك، فالاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يساعد على تقليل عدم الكفاءة في استخدام رأس المال واليد العاملة، وكل هذه الآثار تؤدي إلى نمو أعلى للإنتاجية.

أ- **زيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي**

تؤثّر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الإنتاجية من خلال ثلاث قنوات رئيسية كالآتي:

- **الأولى** تتحقق الكفاءة الإنتاجية من خلال التقدم التكنولوجي السريع في إنتاج السلع والخدمات، ومنه فإن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يعتبر محرك لزيادة الإنتاجية في الاقتصاد ككل، كما أن الانخفاض السريع في أسعار سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يعد من المكاسب التي يمكن أن تعكسها زيادة الكفاءة في هذا القطاع.

- **الثانية** إن الاستثمارات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعمل على توفير المزيد من رأس المال للعمال، مما يدفعهم إلى زيادة إنتاجيتهم.

– **الثالثة** إن التوسع والاستعمال المتزايد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع القطاعات الاقتصادية يساعد الشركات على زيادة كفاءتها الإنتاجية، وتجدر الإشارة إلى أن الآثار الناتجة عن هذه القنوات الثلاثة لا تحدث دفعة واحدة وفي نفس الوقت، فالمكاسب الناتجة عن الاستثمار في هذا المجال لا يمكن الحصول عليها إلا بعد فترة طويلة، بعد أن تقوم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتنظيم عملية الإنتاج.

إذاً فمن المتوقع أن تظهر آثار الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الاقتصاد الوطني على شكل موجتين؛ **الأولى** تكون في المدى القصير، وتظهر في شكل انخفاض في الأسعار النسبية لمنتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، **والثانية** على المدى الطويل، عندما يتم اعتماد التكنولوجيات الجديدة في مختلف مجالات الاقتصاد، فستظهر مجموعة من السلع الجديدة، كما سيتم اعتماد طرق جديدة لإدارة الأعمال.

إن **الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات** يمكن أن يقدم مساهمة كبيرة في نمو إنتاجية العمل، توسع الاستثمارات، تجدد الرصيد الرأسمالي القائم، و السماح للتكنولوجيات الجديدة بالدخول في عملية الإنتاج. وفي حين أن بعض البلدان شهدت زيادة إجمالية في مساهمة رأس المال في النمو الاقتصادي على مدى العقد الماضي، فقد كانت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المنطقة الأكثر حيوية للاستثمار.

وأظهرت الدراسات أن الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد ساهم في زيادة النمو الاقتصادي في أغلب دول منظمة التعاون والتنمية (بحوالي ٣٥.٠ نقطة مئوية من النمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٩٠–١٩٩٥) وبحوالي ٩.٠ نقطة مئوية من النمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٩٥ –٢٠٠٣).

حيث مثّل **الاستثمار** في أجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات القسم الأكبر من رأس مال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهذا يدل على أن توفير المعدّ ات والأجهزة اللازمة (البنية التحتية) لانتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي الخطوة الأهم من أجل الحصول على الفوائد المرجوة من الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وفي أغلب **دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD**، استأثرت الاستثمارات في مجال البرمجيات بثلث مجموع مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نمو الناتج المحلي الإجمالي، ويرتبط الأثر الاقتصادي الهام لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوجود قطاع إنتاج سلع

وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فوجود هذا القطاع يمكن أن يكون ذو مكانة هامة بالنسبة للنمو، نظرًا لأن الإنتاج في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات صار يتّسم بالتقدم التكنولوجي السريع والطلب القوي، ولذلك فإن القطاع قد نما بسرعة، وقام بتقديم مساهمة كبيرة للنمو الاقتصادي والعمالة والصادرات. بالإضافة إلى أن وجود قطاع تكنولوجيا معلومات واتصالات قوي يساعد الشركات التي ترغب في استعمال التكنولوجيا، بحيث تستطيع الحصول على مزايا من خلال تطوير تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض محددة.

إذًا فإن توفّر قطاع تكنولوجيا معلومات واتصالات إنتاجي، من شأنه أن يعزز النمو الاقتصادي، ويعد استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من الآثار المهمة التي تظهر على المستوى الكلي، وقد تعرّضت دراسات عديدة لأداء القطاعات الاقتصادية كثيفة الاستخدام لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بحيث يتمركز معظمها في القطاعات الخدمية مثل الخدمات المالية التجارية، والتوزيع[1].

وفي بعض البلدان، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا، هناك أدلة على أن القطاعات التي استثمرت أكثر من غيرها في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثل تجارة الجملة والتجزئة، قد شهدت زيادة في الكفاءة العامة لاستخدام اليد العاملة ورأس المال، (أو نمو الإنتاجية متعدد العوامل). ويرجع ذلك الي أن هذه القطاعات قد حصلت على مكاسب إنتاجية من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، علاوة على مكاسب إنتاجية اليد العاملة التي حصلوا عليها من الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٤-٢-٣ اتجاهات الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مصر:

يركز هذا الجزء علي اتجاهات الاستثمار في قطاع الاتصالات والمعلومات في مصر، من خلال تحليل تطور الاستثمارات في القطاع ومعدلات النمو في هذه الاستثمارات ونصيب الاستثمارات المنفذه في القطاع من الاستثمارات الكلية علي المستوى القومى وكذلك مساهمة الاستثمارات في القطاع في اجمالي الاستثمارات خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٩).

---

(1) Spiezia, Vincenzo (2012), "ICT investments and productivity: Measuring the contribution of ICTS to growth", OECD Journal: Economic Studies, Vol. 2012/1.

اولًا: تطور الاستثمارات الكلية المُنفذة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

شهدت الاستثمارات الكلية المُنفذة في قطاع المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات اتجاها تصاعدياً خلال الفترة من عام (٢٠٠٣/٢٠٠٤– ٢٠١٨/٢٠١٩)، حيث بلغت الاستثمارات المُنفذة في قطاع المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات ٤,٩ مليار جنيه في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤، وارتفعت إلى ٢٠ مليار في عام ٢٠١٠/٢٠١١ وانخفضت في عام ٢٠١١/٢٠١٢ إلي ١٦,٣ مليار جنيه، أخذت بعدها في الزيادة لتصل الي ٢١,٥ مليار جنيه في عام ٢٠١٣/٢٠١٤، وقد شهد عام ٢٠١٤/٢٠١٥ انخفاضًا في الاستثمارات المُنفذة في القطاع لتبلغ ١٩ مليار جنيه بانخفاض قدره (٢,٦) عن العام السابق ٢٠١٣/ ٢٠١٤ كما يوضح شكل رقم (٤–١).

شكل رقم (٤–١)

تطور الاستثمارات المُنفذة في قطاع الاتصالات والمعلومات خلال الفترة:

(٢٠٠٣/٢٠٠٤ – ٢٠١٨/٢٠١٩)

بالمليار جنيه

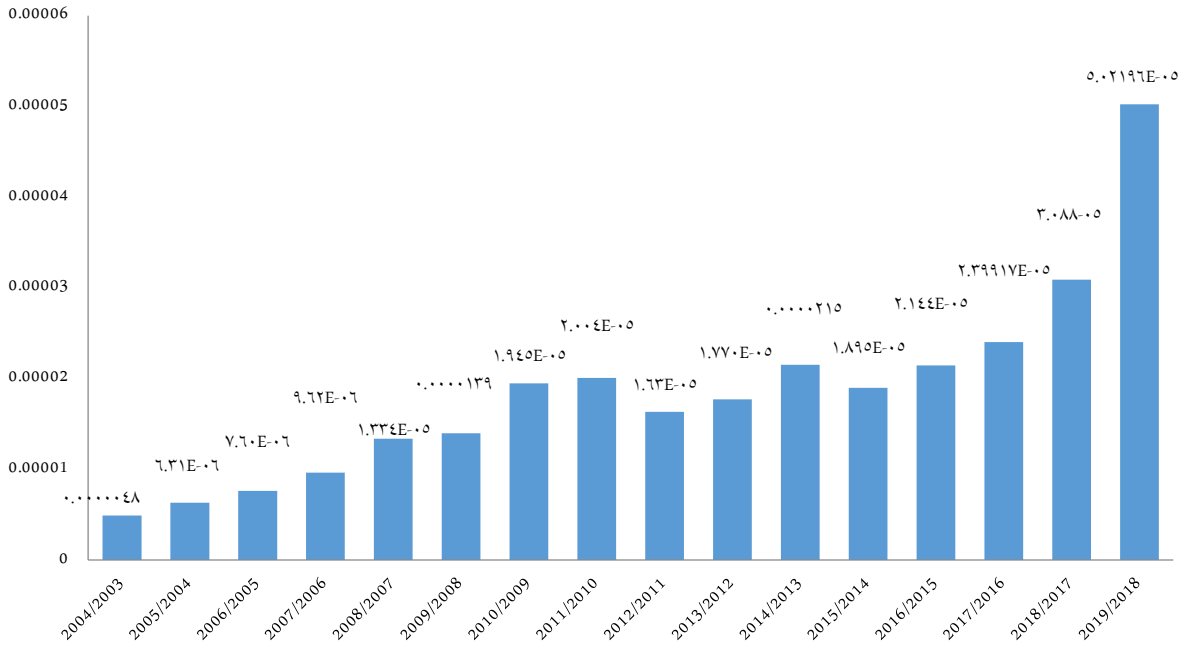

المصدر: من اعداد الباحث بناء على بيانات البنك المركزي، احصائيات، السلاسل الزمنية للفترة (٢٠٠٣–٢٠١٦) بالإضافة إلي النشرة الإحصائية الشهرية عدد (٢٦١) للعام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ و عدد رقم (٢٨٢) سبتمبر ٢٠٢٠.

بعد هذا العام واصل الاستثمار في قطاع الاتصالات والمعلومات الزيادة بمعدلات مضطرة وحتى بلغت الاستثمارات المُنفذة في عام ٢٠١٩/٢٠١٨ (٥٠,٢) مليار جنيه بزيادة قدرها ١٩,٣ مليار جنيه . و بالرغم من الاتجاه التصاعدي في الاستثمارات المُنفذة خلال الفترة (٢٠٠٤/٢٠٠٣ –٢٠١٩/٢٠١٨)، وقد شهد العامان ٢٠١٢/٢٠١١ و٢٠١٥/٢٠١٤ انخفاضًا في الاستثمارات الكلية المُنفذة في قطاع المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات في عام ٢٠١٢/٢٠١١ متأثرًا بالانخفاض الذي حدث في العام السابق ٢٠١١/٢٠١٠ بسبب الاحداث السياسية التي مرت بها مصر في عام ٢٠١١، والتي أدت إلى انخفاض نصيب القطاع من ٨,٨% في العام السابق إلى ٦,٦% في عام ٢٠١٢/٢٠١١، وكذلك الحال بالنسبة للعام ٢٠١٥/٢٠١٤ والذي انخفض فيه نصيب قطاع الاتصالات والمعلومات من ٨,١% في عام ٢٠١٤/٢٠١٣ إلى ٥,٧% في عام ٢٠١٥/٢٠١٤ .

أ- <u>معدل نمو الاستثمارات المُنفذة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:</u>

بلغ معدل النمو في الاستثمارات المُنفذة في قطاع المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات ١٨,٥% في المتوسط خلال الفترة (٢٠٠٤/٢٠٠٣–٢٠١٩/٢٠١٨) وان كانت معدلات النمو متفاوتة فيما بين السنوات، فقد اتسم معدل النمو في الاستثمارات في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تقلبات كبيرة خلال الفترة محل الدراسة، وحقق معدلًا سالبًا للنمو في الاعوام ٢٠١٢/٢٠١١، ٢٠١٥/٢٠١٤ كما سبق تناول ذلك في الفقرة السابقة.

ويرجع التقلبات الكبيرة في معدلات نمو الاستثمارات في قطاع الاتصالات والمعلومات إلى التقلبات في الاستثمارات الكلية من جهته وإلى التقلبات في نصيب القطاع من هذه الاستثمارات من ناحية اخرى، فقد شهد معدل نمو الاستثمارات الكلية المُنفذة تقلبات كبيرة، وكذلك نصيب القطاع من هذه الاستثمارات كما يوضح شكل رقم (٤-٢).

شكل رقم (٤-٢)

تطور معدل نمو الاستثمارات المُنفذة في قطاع الاتصالات والمعلومات خلال الفترة (٢٠٠٤/٢٠٠٣ – ٢٠١٩/٢٠١٨) نسبة مئوية

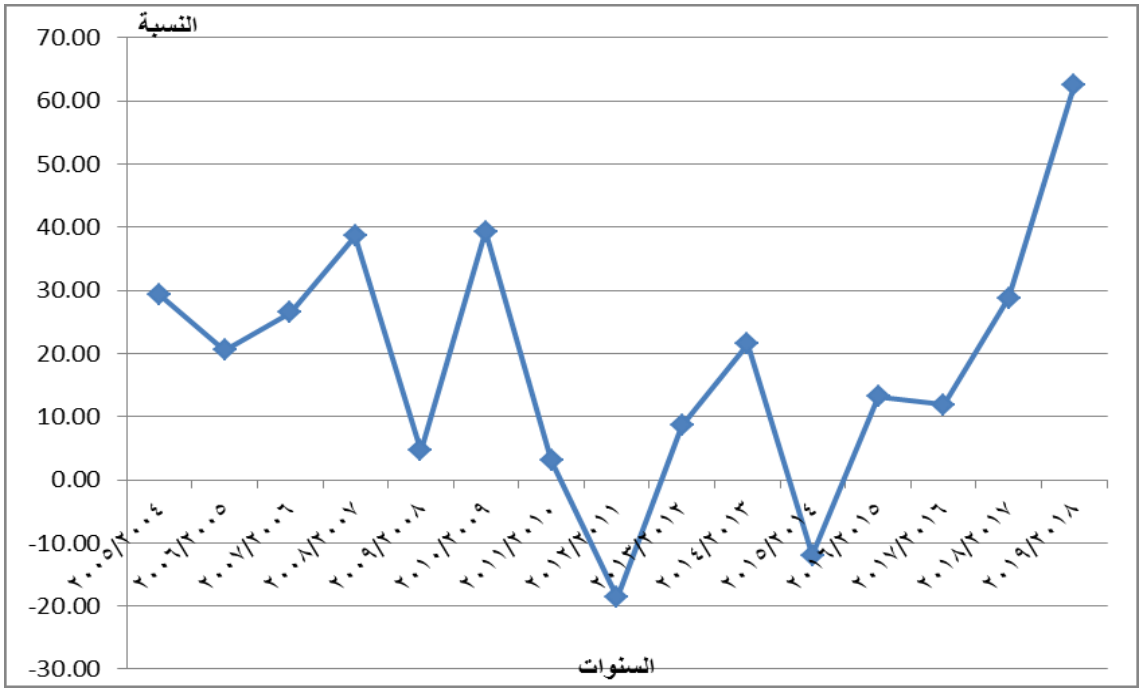

المصدر: من اعداد الباحث بناء على بيانات البنك المركزي، احصائيات، السلاسل الزمنية للفترة (٢٠٠٣-٢٠١٦) بالإضافة إلى النشرة الإحصائية الشهرية عدد (٢٦١) للعام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ و عدد رقم (٢٨٢) سبتمبر ٢٠٢٠

ب-<u>نصيب قطاع الاتصالات والمعلومات من اجمالي الاستثمارات الكلية:</u>

بلغ متوسط نصيب قطاع الاتصالات والمعلومات من إجمالي الاستثمارات المُنفذة خلال الفترة (٢٠٠٤/٢٠٠٣-٢٠١٩/٢٠١٨) ٦,٥%، ويمكن تقسيم الفترة من حيث نصيب قطاع الاتصالات والمعلومات من الاستثمارات الكلية إلي فترتين، **<u>الفترة الاولى</u>** التي شهدت ارتفاع نصيب قطاع الاتصالات والمعلومات ما عدا عام ٢٠١٢/٢٠١١ وهذه الفترة تتراوح نصيب القطاع فيها ما بين ٦-٨% من الاستثمارات المُنفذة، أما **<u>الفترة الثانية</u>** والتي شهدت انخفاض نصيب قطاع المعلومات والاتصالات من الاستثمارات الكلية وهي الفترة من (٢٠١٥/٢٠١٤- ٢٠١٩/٢٠١٨)، وتراوح نصيب القطاع فيها ما بين ٤-٥% من اجمالي الاستثمارات المنفذة كما يوضح شكل رقم (٤-٣).

شكل رقم (٤-٣)

تطور نصيب في قطاع الاتصالات والمعلومات من الاستثمارات المُنفذة خلال الفترة (٢٠٠٣/٢٠٠٤ - ٢٠١٨/٢٠١٩)

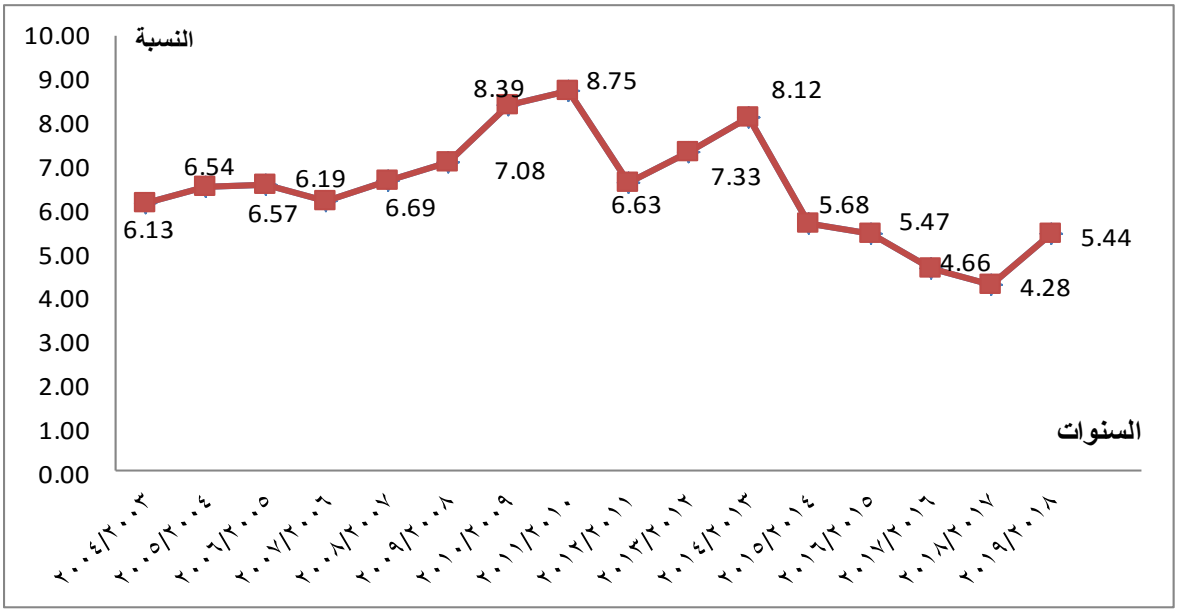

المصدر: من اعداد الباحث بناء على بيانات البنك المركزي، احصائيات، السلاسل الزمنية للفترة (٢٠٠٣-٢٠١٦) بالإضافة إلي النشرة الإحصائية الشهرية عدد (٢٦١) للعام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ و عدد رقم (٢٨٢) سبتمبر ٢٠٢٠.

ج- مساهمة قطاع المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات في اجمالي الاستثمارات المنفذة:

بحساب مساهمة الاستثمارات المُنفذة في قطاع المعلومات والاتصالات في نمو الاستثمارات الكلية المُنفذة وذلك من خلال القيام بحساب نصيب القطاع في جملة الاستثمارات، وحساب معدل النمو السنوي للاستثمارات في القطاع، ثم القيام بضرب نصيب القطاع من الاستثمارات الإجمالية في معدل نمو القطاع فنحصل على مساهمة القطاع في صورة درجات مئوية وبقسمة مساهمة القطاع في صورة درجات مئوية على معدل نمو الاستثمارات الكلية فنحصل على مساهمة القطاع في صورة نسبه مئوية، وقد تراوحت مساهمة الاستثمارات في قطاع المعلومات والإتصالات في الاستثمارات الكلية ما بين ٠.٢% و١٩% خلال الفترة، كما يوضحه الشكل البياني رقم (٤-٤).

شكل رقم (٤-٤)

تطور مساهمة قطاع الاتصالات والمعلومات في الاستثمارات المنفذة خلال الفترة (٢٠٠٣/٢٠٠٤ - ٢٠١٨/٢٠١٩)

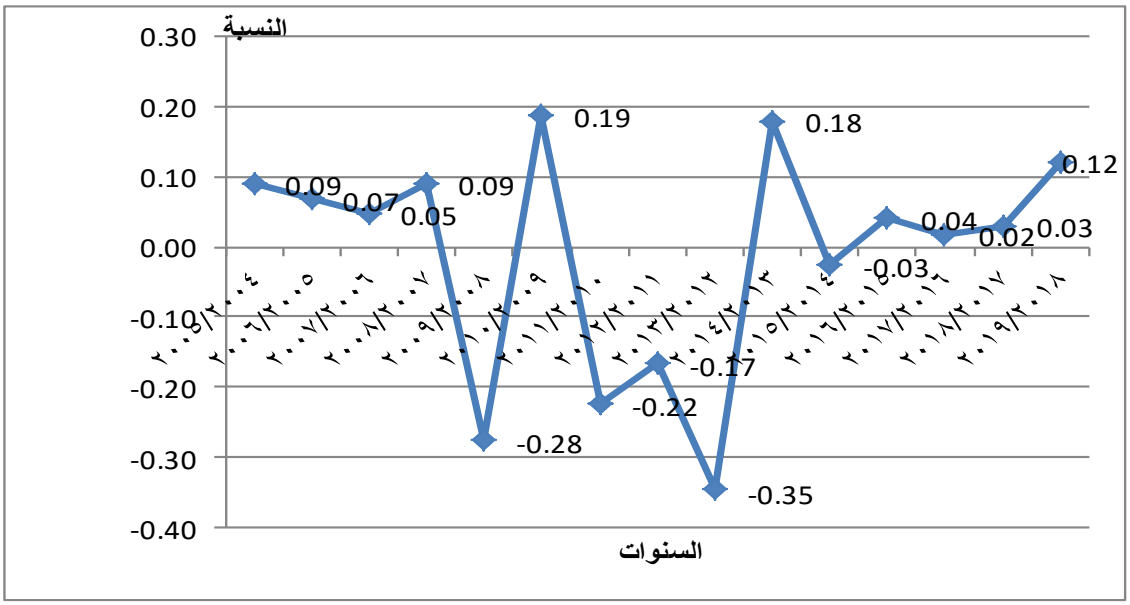

المصدر: من اعداد الباحث بناء على بيانات البنك المركزي، احصائيات، السلاسل الزمنية للفترة (٢٠٠٣-٢٠١٦) بالإضافة إلي النشرة الإحصائية الشهرية عدد (٢٦١) للعام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ و عدد رقم (٢٨٢) سبتمبر ٢٠٢٠.

٤-٣ علاقة الاستثمار في الاتصالات والمعلومات بميزان المدفوعات

يعاني **الاقتصاد المصري** من عجز مستمر في الميزان التجاري خلال فترة الدراسة (٢٠٠٣-٢٠١٩) وعجز في الميزان الجاري منذ عام ٢٠٠٨، فقد سجل الحساب الجاري المصري عجزا قدره ١.٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٨، ارتفع ليصل ٢٠.٥ مليار دولار في عام ٢٠١٦ مما اضطر الحكومة الى اتخاذ مجموعة من السياسات مثل تخفيض قيمة العملة الوطنية وفرض قيود علي بعض الواردات، وقد وصل العجز في الميزان الجارى الي ١٠.٢ مليار دولار في عام ٢٠١٩.

٤-٣-١ صادرات مصر من خدمات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات

تشمل صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خدمات الكمبيوتر والاتصالات (الاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات البريدية وخدمات البريد السريع) وخدمات المعلومات (بيانات الكمبيوتر ومعاملات الخدمات المتعلقة بالأخبار).

وتشير **بيانات البنك الدولي** إلى أن صادرات مصر من خدمات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات قد بلغت ٨٣٩ مليون دولار في المتوسط خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٩)، فقد ارتفعت صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من ٣٣١ مليون دولار عام ٢٠٠٣ إلي ١,٨ مليار دولار في ٢٠٠٨، انخفضت بعد ذلك لتصل مليار دولار في عام ٢٠١٢، وأقل من مليار دولار حتى عام ٢٠١٩.

٤-٣-٢ واردات مصر من خدمات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات

فقد بلغت ٤٧٨ مليون دولار في المتوسط خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٩) فقد ارتفعت واردات مصر من خدمات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات من ٢٧٢ مليون دولار عام ٢٠٠٣ لتصل إلي ٨٦٣,٩ مليون دولار عام ٢٠١٢، وانخفضت بعدها إلي ٣١٦ مليار دولار،٦٥١ مليار دولار حتى عام ٢٠١٩ كما يوضح شكل رقم (٤-٥).

شكل رقم (٤-٥)

تطور صادرات مصر من خدمات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات خلال الفترة(٢٠٠٣/٢٠٠٤ - ٢٠١٨/٢٠١٩)

القيمة بالمليون دولار

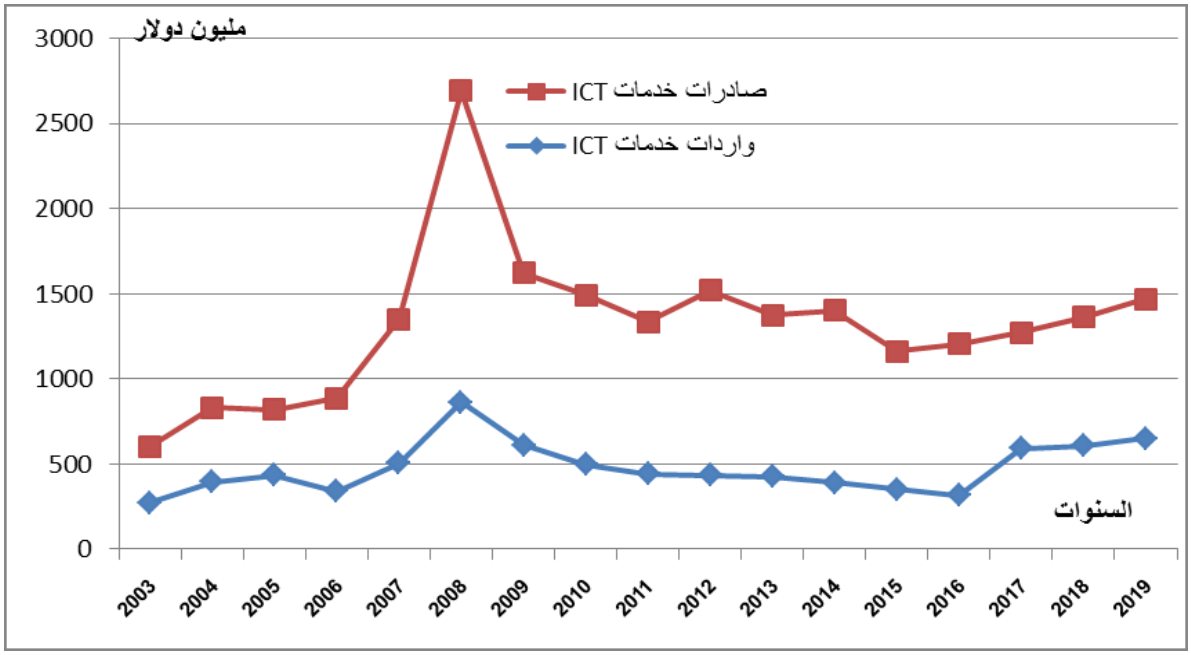

المصدر: من اعداد الباحث ببناء علي قاعدة بيانات التجارة في الخدمات المعتمدة من قبل مركز التجارة الدولية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد)، ومنظمة التجارة العالمية.

٤-٣-٣ الميزان التجاري لخدمات لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات

حقق **الميزان التجاري** لخدمات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات فائضا بلغ ٣٦١ مليون دولار في المتوسط خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٩)، وكان هذا الفائض قد بلغ ٥٩ مليون دولار في عام ٢٠٠٣، وارتفع ليصل إلي ٩٦٥ مليون دولار عام ٢٠٠٨، وانخفض في الفترات التالية ليتراوح ما بين ٩١ مليون دولار إلي ٦٤٧ مليون دولار حتى عام ٢٠١٩. وقد تراوح عدد مرات تغطية الصادرات الخدمية للاتصالات والمعلومات للواردات الخدمية للاتصالات والمعلومات ما بين ٠.٣٥ و ٢.٨ مرة خلال الفترة كما يوضحها الشكل رقم (٤-٦).

شكل رقم (٤-٦)

عدد مرات تغطية الصادرات للواردات الخدمية للاتصالات والمعلومات

خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٩)

القيمة تمثل عدد المرات

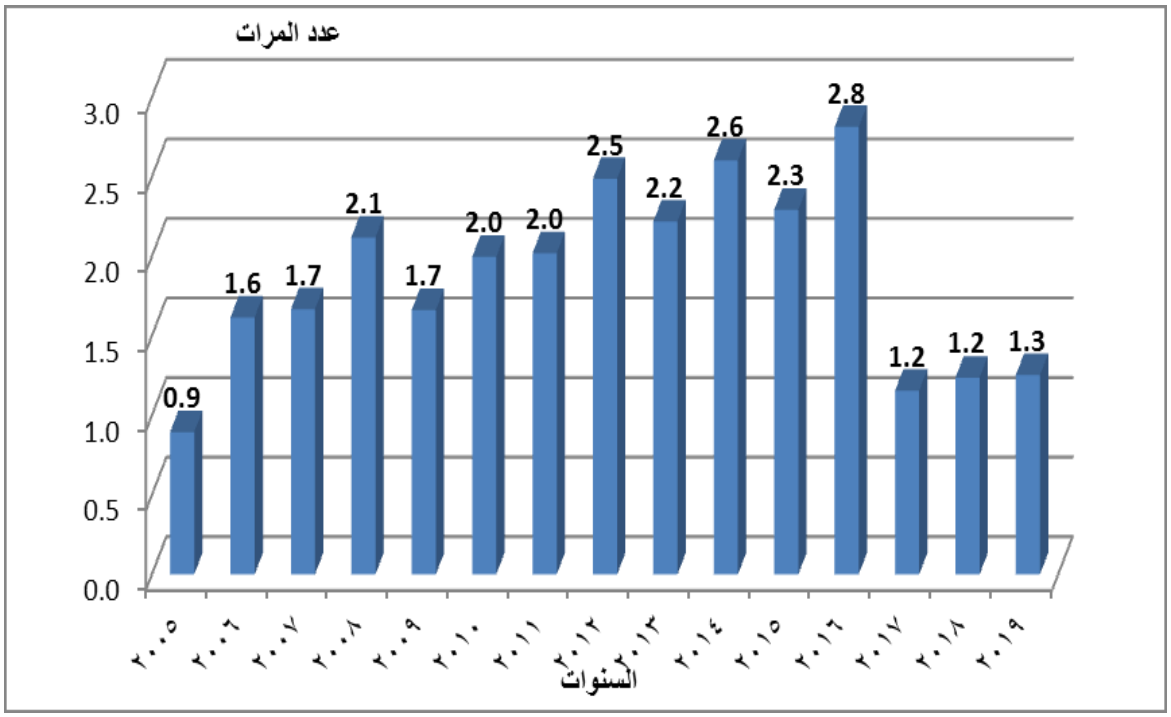

المصدر: اعداد الباحث وفقا لبيانات مركز التجارة الدولية، والأنكتاد، ومنظمة التجارة العالمية.

٤-٣-٤ صادرات خدمات التعهيد خدمات التعهيد

ارتفعت صادرات خدمات التعهيد من ٣٥٠ مليون دولار عام ٢٠٠٦ الى نحو مليار ونصف عام٢٠١١ لتصل إلى مليار دولار عام ٢٠١٩ كما يتضح من الشكل رقم (٤-٧)

شكل رقم (٤-٧)

عدد مرات تغطية قيمة الصادرات لقيمة للواردات الخدمية للاتصالات والمعلومات

خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٩)

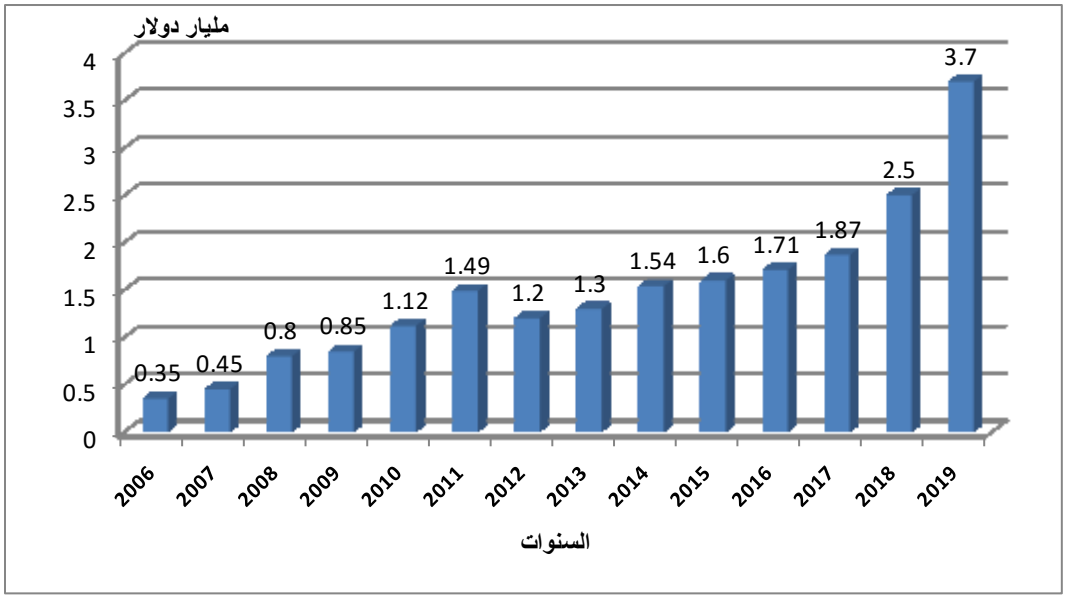

المصدر: من اعداد الباحث بناء علي وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الادارة، تقارير المتابعة، سنوات مختلفة.

٤-٣-٥ صادرات وواردات مصر من سلع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات:

بلغت الصادرات ٢٣٧ مليون دولار كمتوسط للفترة (٢٠٠٣-٢٠١٨)، إذ ارتفعت من ٥,٧ مليون دولار فى ٢٠٠٣ إلي ٦٧٦ مليون دولار عام ٢٠١٨. أما الواردات فبلغ متوسطها ٢,٦ مليار دولار لنفس الفترة، حيث ارتفعت من ٥١٠ مليون فى ٢٠٠٣ إلي نحو ٣ مليار دولار عام كما يتضح من الشكل رقم (٤-٨).

شكل رقم (٤-٨)

تطور صادرات مصر من سلع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٩)

القيمة بالمليون دولار

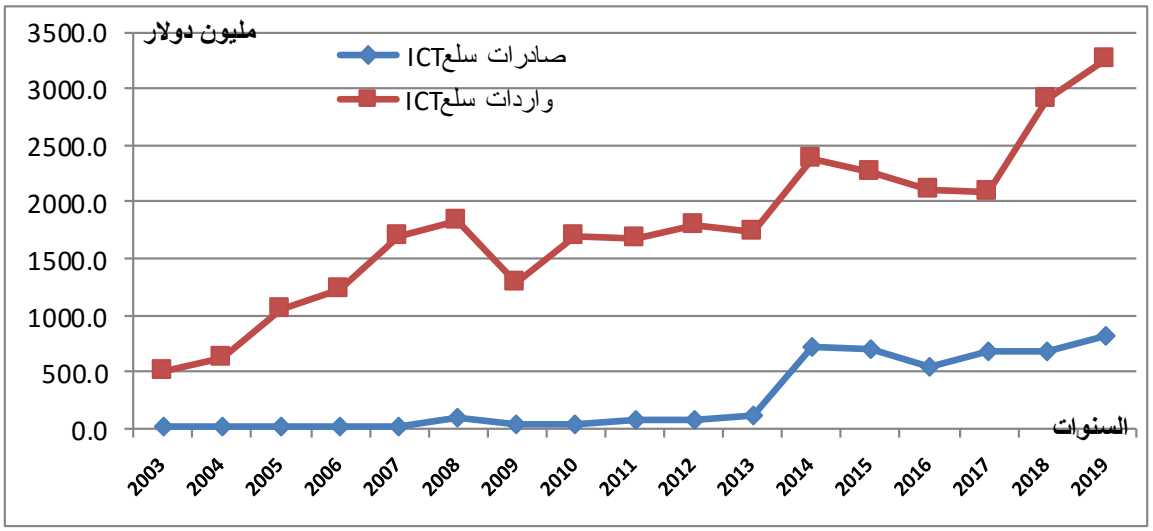

المصدر: أعدت بناء علي قاعدة بيانات تجارة الخدمات لمركز التجارة الدولية، والأنكتاد، ومنظمة التجارة العالمية.

٤-٣-٦ الميزان التجاري لسلع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات:

حقق هذا الميزان عجزا طول الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٨) بمتوسط سنوي قدره ١٤٤٠ مليون دولار نتيجة ارتفاعه من ٥٠٤ مليون دولار عام ٢٠٠٣ إلي ٢٢٢٧ مليون دولار عام ٢٠١٨.

٤-٣-٧ روابط الجذب الكلية للقطاع المعلومات والاتصالات

تتحدد مؤشرات التشابك الاقتصادي بالترابطات القطاعية في الاقتصاد القومي والتي تنقسم عادة الى نوعُين أساسيين هما الترابط الأمامي Forward Linkages والترابط الخلفي Backward Linkages ومن خلالهما تتحدد القطاعات المحورية أو الرائدة في الاقتصادPioneer Sectors.

تشير بيانات الجدول رقم (٤-١) الي هيكل الترابطات الكلية (الأمامية والخلفية) لقطاع المعلومات والاتصالات، ومنه يتضح أن القطاعات الاقتصادية التى لها ترابط أمامي مع قطاع المعلومات والاتصالات هي قطاع المعلومات والاتصالات نفسه (١.٠٣)، يلى ذلك قطاع الصناعات التحويلية (٠.١٨)، ثم قطاع الوساطة المالية (٠.٠٦)، ثم التعدين واستغلال المحاجر (٠.٠٤).

جدول رقم (٤-١)

الترابطات الأمامية والخلفية الكلية (المباشرة وغير المباشرة) لقطاع المعلومات والاتصالات لعام ٢٠١٠/٢٠١١

الأنشطة الاقتصادية	الترابط الأمامي	الترابط الخلفي
الزراعة واستغلال الغابات وقطع الأشجار وصيد الأسماك	٠.٠٢	٠.٠٠
التعدين واستغلال المحاجر	٠.٠٤	٠.٠٠
الصناعات التحويلية	٠.١٨	٠.٠٠
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وإمدادات تكييف الهواء والإمداد المائي وشبكات الصرف الصحي وإدارة ومعالجة النفايات	٠.٠٢	٠.٠٠
التشييد والبناء	٠.٠١	٠.٠١
تجارة الجملة والتجزئة والإصلاح للمركبات ذات المحركات والدراجات النارية	٠.٠٢	٠.٠٢
النقل والتخزين	٠.٠٢	٠.٠٠
خدمات الغذاء والإقامة	٠.٠٠	٠.٠٠
المعلومات والاتصالات	١.٠٣	١.٠٣
الوساطة المالية والتأمين	٠.٠٦	٠.٠٠
العقارات والتأجير	٠.٠١	٠.٠٠
الأنشطة العلمية والتقنية المتخصصة	٠.٠٦	٠.٠٠
الأنشطة الإدارية وخدمات الدعم	٠.٠٣	٠.٠١
الإدارة العامة والدفاع والضمان الإجتماعي	٠.٠٠	٠.٠٠
التعليم	٠.٠١	٠.٠٠
الصحة وأنشطه العمل الإجتماعي	٠.٠٠	٠.٠١
أنشطة الفنون والإبداع والتسلية	٠.٠١	٠.٠٠
أنشطه الخدمات الأخرى و خدمات أفراد الخدمة المنزلية الخاصة للأسر	٠.٠٠	٠.٠١
الإجمالي	١.٥٤	١.١٢

المصدر: محسوبة بمعرفة الباحث من، جداول المدخلات والمخرجات لعام ٢٠١٠/٢٠١١، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.

أما **بالنسبة للترابطات الخلفية الكلية** فكان اقوي القطاعات ترابطًا بقطاع المعلومات والاتصالات هو هذا القطاع نفسه (١.٠٣) ثم قطاع التشييد والبناء، والأنشطة الإدارية، وخدمات الدعم، وأنشطه الخدمات الأخرى وخدمات أفراد الخدمة المنزلية الخاصة للأسر المعلومات والاتصالات (٠.٠١) لكل منها.

جدول رقم (٤-٢)

الترابطات الأمامية والخلفية المباشرة وفق جدول المدخلات والمخرجات لعام ٢٠١٧/٢٠١٦

الانشطة الاقتصادية	الترابط الأمامي	الترابط الخلفي
الانتاج النباتى	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠
إنتاج حيواني	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠
صيد الأسماك وتربية المائيات	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠
استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي	٠.٠٠٣	٠.٠٠٠
الأنشطة الأخرى للتعدين واستغلال المحاجر	٠.٠٠٣	٠.٠٠٠
صُناعة المنتجات الغذائية	٠.٠٠١	٠.٠٠٠
صُناعة المشروبات	٠.٠٠٣	٠.٠٠٠
صُنع منتجات التبغ	٠.٠٠٣	٠.٠٠٠
صُنع المنسوجات	٠.٠٠٣	٠.٠٠٠
صُنع الملبوسات	٠.٠٠٣	٠.٠٠٠
صُنع المنتجات الجلدية والمنتجات ذات الصلة	٠.٠٠٣	٠.٠٠٠
صُنع الخشب ومنتجات الخشب والفلين،؛ صُنع أصناف من القش ومواد الضفر والاثاث	٠.٠٠٣	٠.٠٠٠
صُنع الورق ومنتجات الورق	٠.٠٠١	٠.٠٠٠
الطباعة واستنساخ وسائط الإعلام المسجّلة	٠.٠٠١	٠.٠٠٠
صُنع فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة	٠.٠٠٠	٠.٠١٥
صُنع المواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية و المنتجات الصيدلانية الأساسية والمستحضرات الصيدلانية	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠
صُنع منتجات المطاط واللدائن	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠
صنع منتجات المعادن اللافلزية الاخرى	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠
صنع الفلزات القاعدية	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠
صُنع منتجات المعادن المشكَّلة، باستثناء الآلات والمعدات	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠
صُنع الحواسيب والمنتجات الإلكترونية والبصرية	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠

الانشطة الاقتصادية	الترابط الأمامي	الترابط الخلفي
صُنع المعدات الكهربائية	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠
صُنع الآلات والمعدات غير المصنّفة في موضع آخر	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠
صُنع المركبات ذات المحرّكات والمركبات المقطورة ونصف المقطورة ومعدات النقل الأخرى	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠
الصناعات التحويلية الأخرى وإصلاح وتركيب الآلات والمعدات	٠.٠٠٢	٠.٠٠٠
الكهرباء والغاز	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠
تجميع المياه ومعالجتها وتوصيلها وشبكات الصرف الصحى و جمع النفايات	٠.٠٠١	٠.٠٠٠
تشييد المباني و الهندسة المدنية و التشييد المتخصصة	٠.٠٠١	٠.٠٠٠
تجارة الجملة والتجزئة	٠.٠٠٢	٠.٠٣٧
النقل والتخزين	٠.٠٠١	٠.٠٠٨
الاقامة والمطاعم	٠.٠٠١	٠.٠٠٠
النشر والافلام والبرمجة والاذاعة	٠.٠٠٥	٠.٠٠٠
الاتصالات والبرمجة الحاسوبية	٠.٠٠٥	٠.٠٠٥
خدمات المال والتأمين والمساعدة	٠.٠٠٠	٠.١٠١
الأنشطة العقارية	٠.٠٠٤	٠.٠٠٢
خدمات الاعمال	٠.٠٠٤	٠.٠٥٧
الإدارة العامة والدفاع؛ والضمان الإجتماعي الإلزامي	٠.٠٠١	٠.٠٠٥
التعليم	٠.٠٠٣	٠.٠٠٣
الصحة وانشطة العمل الإجتماعي	٠.٠٠٣	٠.٠٠٠
خدمات اخري	٠.٠٠٦	٠.٠١٨

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، جداول المدخلات والمخرجات لعام ٢٠١٦/٢٠١٧.

تشير بيانات هذا الجدول رقم (٤-٢) الي ان الطلب الوسيط علي مخرجات قطاع الاتصالات والمعلومات (الترابطات الأمامية المباشرة)، توزعت علي القطاعات الاقتصادية بنسبة ١% لقطاع المعلومات والاتصالات نفسه، أي أن القطاع استخدم ١% من مخرجاته كمدخلات وسيطه، وقطاع النشر والافلام والبرمجة والاذاعة بنسبة ١%، الخدمات الاخرى بنسبة ١% ثم القطاعات (الأنشطة الإدارية وخدمات الدعم، أنشطه الخدمات الأخرى وخدمات أفراد الخدمة المنزلية الخاصة للأسر، والصحة وأنشطة العمل الإجتماعي) بنسبة أقل من ١% من إجمالي مخرجات قطاع المعلومات والاتصالات.

أما بالنسبة للترابطات الخلفية المباشرة والتي تعبر عن القطاعات التي تعتمد عليها قطاع المعلومات والاتصالات كمدخلات وسيطة فقد توزعت علي النحو التالي، قطاع خدمات المال والتأمين والمساعدة ١٠%، خدمات الاعمال ٦%، تجارة الجملة والتجزئة ٤%، ثم بعض القطاعات الأخرى أقل من ٤% من إجمالي مدخلات قطاع المعلومات والاتصالات.

جدول رقم (٤-٣)

الترابطات الأمامية والخلفية الكلية (المباشرة وغير المباشرة) لعام ٢٠١٧/٢٠١٦

الانشطة الاقتصادية	الترابط الخلفي	الترابط الأمامي
الانتاج النباتى	١.٣٣	٢.٨٢
إنتاج حيواني	١.٥٦	١.٦٥
صيد الأسماك وتربية المائيات	١.١٦	١.٠٣
استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي	١.٠٩	٤.١٢
الأنشطة الأخرى للتعدين واستغلال المحاجر	١.٣٩	١.٩٦
صناعة المنتجات الغذائية	١.٩١	١.٥٤
صناعة المشروبات	١.٦٤	١.٠٢
صُنع منتجات التبغ	١.٥٤	١.٠٦
صُنع المنسوجات	٢.١٩	١.٩٠
صُنع الملبوسات	١.٥١	١.٠٢
صُنع المنتجات الجلدية والمنتجات ذات الصلة	١.٨٩	١.٠١
صُنع الخشب ومنتجات الخشب والفلين،؛ صُنع أصناف من القش ومواد الضفر والاثاث	١.٣١	١.١٢
صُنع الورق ومنتجات الورق	٢.١٢	١.١١
الطباعة واستنساخ وسائط الإعلام المسجّلة	١.٤٨	١.٢٣
صُنع فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة	٢.٠١	٣.٧٦
صُنع المواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية و المنتجات الصيدلانية الأساسية والمستحضرات الصيدلانية	١.٨٥	٢.٢٨
صُنع منتجات المطاط واللدائن	٢.١٨	١.١٤
صُنع منتجات المعادن اللافلزية الاخرى	١.٩٠	١.٢١
صُنع الفلزات القاعدية	١.٧٢	٥.٣٢
صُنع منتجات المعادن المشكَّلة، باستثناء الآلات والمعدات	١.٦٥	١.٣١

صُنع الحواسيب والمنتجات الإلكترونية والبصرية	٢.٠٥	١.٠٤
صُنع المعدات الكهربائية	١.٩٨	١.٠٦
صُنع الآلات والمعدات غير المصنّفة في موضع آخر	١.٩٠	١.١٤
صُنع المركبات ذات المحرّكات والمركبات المقطورة ونصف المقطورة ومعدات النقل الأخرى	٢.٠٢	١.٠٨
الصناعات التحويلية الأخرى وإصلاح وتركيب الآلات والمعدات	١.٣١	١.٦٤
الكهرباء والغاز	٢.٠٣	١.٤٦
تجميع المياه ومعالجتها وتوصيلها وشبكات الصرف الصحي و جمع النفايات	١.٥٩	١.٠٧
تشييد المباني و الهندسة المدنية و التشييد المتخصصة	١.٨٢	١.٢١
تجارة الجملة والتجزئة	١.٢٥	٣.٣٣
النقل والتخزين	١.٢٨	١.٤٥
الاقامة والمطاعم	١.٣٤	١.٠٤
النشر والافلام والبرمجة والاذاعة	١.٣٨	١.٠٣
الاتصالات والبرمجة الحاسوبية	١.٣٥	١.٠٦
خدمات المال والتأمين والمساعدة	١.١٢	١.٥٩
الأنشطة العقارية	١.١٥	١.١٦
خدمات الاعمال	١.٤٦	١.٤٤
الإدارة العامة والدفاع والضمان الإجتماعي الإلزامي	١.١٩	١.٠٣
التعليم	١.١٠	١.٠٢
الصحة وانشطة العمل الإجتماعي	١.٤٩	١.٠٢
خدمات أخرى	١.٥٣	١.٢٢

المصدر: محسوبة بمعرفة الباحث من جداول المدخلات والمخرجات لعام ٢٠١٦/٢٠١٧، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.

ويبين هذا الجدول رقم (٤-٣) الترابطات الأمامية والخلفية الكلية ومنه يتضح أن الترابطات الأمامية والخلفية بين قطاع المعلومات والاتصالات تُعد ترابطات قوية حيث تزيد عن ١؛ فقد بلغت الترابطات الأمامية ١.٠٦ والترابطات الخلفية ١.٣٥ مما يؤهله أن يكون قطاعًا رائدًا في الاقتصاد القومي.

الفصل الخامس

انعكاس الأولويات والسياسات المقترحة علي الاقتصاد المصري عامة وميزان المدفوعات خاصة

مقدمة

يُمثل هذا الفصل خاتمة لدراستنا في الفصول الأربعة السابقة، وهى خاتمة تركز الضوء على أهم ما يمكن استخلاصه من نتائج وتوصيات تتصل بالموضوع الأساسي للدراسة والمتمثل في "أولويات الاستثمار في مصر وانعكاساتها على ميزان المدفوعات"، وإن كان ذلك لا يمنع من طرح بعض التوصيات والمقترحات التي تخص الاقتصاد المصري عامة بحكم التداخل والتأثير المتبادل بين أولويات الاستثمار وأحوال ميزان المدفوعات من جهة، وباقي المتغيرات والسياسات التي تتفاعل في الاقتصاد المصري من جهة أخرى، ولتحقيق ذلك نقدم استخلاصاتنا في الفصل الحالي بتتابع يتماشى مع موضوعات وترتيب الفصول الأربعة السابقة.

٥-١ استخلاصات من الفصل الأول:

مثل هذا الفصل مدخلًا عامًا للدراسة هدف إلى لفت الانتباه إلى أمرين هامين، هما:

أولهما: أن العجز المزمن في ميزان المعاملات الجارية أساسه قصور واضح في حصيلة الصادرات السلعية عن تغطية مدفوعات الواردات السلعية، وأن ميزان التجارة الخدمية يحقق فائضا متواصلا يخفف من حدة العجز في ميزان المعاملات الجارية دون أن يكون لذلك تأثير واضح على الانعكاسات السلبية – من قبيل التخفيض المتواصل لقيمة الجنيه المصري وتواصل زيادة المديونية الخارجية – لتواصل العجز في الميزان التجاري وارتفاع مستواه.

وثانيهما: أن الإمعان في الاستثمارات العقارية ومنتجاتها (تُعد من السلع غير القابلة للدخول في التجارة الدولية) على أرض مصر، وارتفاع هوامش الربح التي تتحقق من ورائها مع الانخفاض النسبي في المخاطر التي تتعرض لها هذه الاستثمارات، واتجاه أسعارها للارتفاع بمرور الزمن مما يجعلها موئلا آمنا للاكتناز لدى الكثيرين، وكلها سمات من شأنها جذب الاستثمارات إلى القطاع العقاري وفي نفس الوقت تثبيط همم وحوافز الاستثمار في السلع والخدمات القابلة للتصدير أو

للإحلال محل الواردات، مما لا يساعد في التغلب على مشكلة العجز المزمن في ميزان المدفوعات المصري.

وانطلاقًا من هذين الأمرين، بالإضافة إلى ما اشتمل عليه التحليل في الفصل الأول، يمكن أن نخلص إلى عدد من التوصيات أهمها:

١.١ على الرغم من الدور الإيجابي الذى يلعبه فائض الصادرات الخدمية عن الواردات الخدمية في التخفيف من حدة عجز الميزان التجاري إلا أن ذلك لا يُعَّول عليه كثيرًا لعدة أسباب أهمها:

أ) أن الخدمات لا تنتج إلا بمناسبة الطلب عليها، ومن ثم فإن تحول الطلب عنها لسبب أو لآخر (مثل الدوران حول رأس الرجاء الصالح عوضا عن المرور بقناة السويس خاصة مع الانخفاضات الملموسة في أسعار البترول، ومثل تأثير جائحة كورونا على الحصيلة من خدمات السفر والسياحة) يؤثر سلبًا على الإيرادات المحصلة منها من جهة، كما يحد كثيرا من دور العوامل الإنتاجية الخاصة بها في تنمية الثروة الوطنية.

ب) أن الإنتاج السلعي بمجرد تحققه يضيف إلى الثروة الوطنية حتى لو ترجم إلى زيادة في المخزون نتيجة تحول الطلب الخارجي عنه، ففي هذه الحالة يمكن التعويل على هذه الزيادة في المخزون لإعادة هيكلة الإنتاج ليكون أكثر توافقا مع تطورات الطلب الداخلي و/أو الخارجي، ومن ثم فإن على راسمي السياسات ومتخذي القرارات في مصر (سواء على مستوى الاقتصاد القومي المصري ككل، أو على مستوى كل من القطاعين العام والخاص) تكثيف الجهود لتحقيق تراجعات ملموسة في عجز الميزان التجاري (ميزان التجارة السلعية) دون التفريط في فائض ميزان الخدمات والعمل على تنميته كلما أمكن ذلك.

٢.١ إذا كانت منتجات القطاع العقاري (من المباني والإنشاءات الإدارية والسكنية والصناعية والزراعية والتجارية) هي بصفة أساسية من السلع غير القابلة للدخول في التجارة الدولية، وبالتالي فإن تركيز قدر متزايد من الاستثمارات الوطنية والأجنبية في هذا القطاع – الذى يتميز بارتفاع هوامش الربح فيه مقارنة بباقي قطاعات الاقتصاد الوطني – يؤثر سلبيًا على فرص تمويل الاستثمارات اللازمة للتوسع في إنتاج وتصدير السلع والخدمات القابلة للتصدير و/أو الإحلال محل الواردات ومن ثم المساهمة في علاج عجز ميزان المدفوعات.

إلا أنه يتعين تجاوز هذا التأثير بما يفوقه بكثير من الآثار الإنمائية التي تتولد عن هذا القطاع من خلال التوسع في إنتاج العديد من مدخلاته القابلة للتصدير و/أو الإحلال محل الواردات (وهى كثيرة ومتنوعة على نحو ما تبينه جداول المدخلات والمخرجات للاقتصاد المصري) مثل الاسمنت والبلاط والسيراميك ومستلزمات العزل الحرارى ومواسير المياه والصرف الصحي، والبلاط والسيراميك والدهانات، ومستلزمات تجهيز الحمامات ودورات المياه والمطابخ بالصنابير والأحواض والمحابس والوصلات وغيرها، ومستلزمات توصيل الكهرباء واستخداماتها من كابلات وأسلاك ومفاتيح ولمبات، وعدادات المياه والكهرباء والغاز ... وغيرها من السلع والأدوات اللازمة لتحقيق صلاحية المباني والمنشآت العقارية للاستخدام، وكل هذه المستلزمات من السلع القابلة للتصدير و/أو الإحلال محل الواردات على نحو يساعد كثيرًا في تحسين أحوال ميزان المدفوعات.

٣.١ ومن جهة أخرى فإن المطورين العقاريين يستطيعون أن يلعبوا دورًا إيجابيًا أكثر في تنمية الاقتصاد المصري بتخصيص نسب هامة من أرباحهم لإعادة الاستثمار في مجالات تخدم استثماراتهم العقارية، وتزيد ربحياتها من جهة وتخدم التنمية الاقتصادية والإجتماعية في مصر عامة، ومن أهم هذه المجالات المشاركة في إقامة وتشغيل محطات لتحلية مياه البحر ولتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح فضلًا عن مشروعات لإعادة تدوير المخلفات، مما يعود عليهم بأرباح وفيرة ويعود على الاقتصاد المصري عامة والمجتمع ككل، بتأمين قدر من مصادر المياه والطاقة كمستلزمات استراتيجية للحياة والاستثمار على أرض هذا الوطن.

٤.١ يتعين الاهتمام بتنمية فائض ميزان التجارة في الخدمات، حيث لوحظ أن بند السفر تراوحت مدفوعاته حول ٣٠% من متحصلاته خلال الفترة (٢٠١٥/٢٠١٦-٢٠١٩/٢٠٢٠) [١] مما يعنى أن ما يقرُب من ثلث المتحصلات من السياحة الوافدة تم استنزافه في سفريات للخارج، بينما يمكن الاقتصاد فيها لو استخدمت التكنولوجيات الحديثة المتاحة للاتصالات والمعلومات.

---

[١] راجع ما تقدم فى الفصل الأول وفقا لبيانات البنك المركزي المصري عن ميزان المدفوعات (جدول ٢١) فى النشرة الإحصائية الشهرية ٢٧٤ يناير ٢٠٢٠ . متاح على الرابط:
https://GOS.cbe.org.eg/x/_layouts/xprintview.aspx?sessionId=32

٥-٢ استخلاصات من الفصل الثاني:

تَمثل موضوع هذا الفصل في "أولويات الاستثمار في التعليم والصحة وعلاقتها بميزان المدفوعات"، وجاء اختيار هذا الموضوع لسببين رئيسيين: **أولهما** أهمية الدور الذى تلعبه تحويلات المصريين العاملين في الخارج في تحسين موقف ميزان المدفوعات المصري من جهة (حيث تجاوزت قيمة هذه التحويلات ٢٧ مليار دولارا في العام المالي ٢٠٢٠/١٩) وفي تمويل الاستثمارات العامة والخاصة من جهة أخرى. **وثانيهما** أن الغالبية العظمى من العاملين المصريين في الخارج ممن يمتهنون التدريس في مراحل التعليم المختلفة ويمتهنون الطب في مختلف مستوياته وتخصصاته. وأهم ما يمكن استخلاصه من هذا الفصل ما يلى:

١.٢ تنمية تدفقات تحويلات العاملين وتعظيم فوائدها على الاقتصاد المصري من خلال:

- منح الإعفاءات الضريبية والامتيازات، وإصلاح وتطوير الخدمات المصرفية وزيادة فرص الاستثمار مما يؤدى إلى زيادة التحويلات وتقليص استخدام القنوات غير المنظمة (غير الرسمية) لعمليات التحويلات.
- إنشاء قاعدة بيانات شاملة ووافية عن المصريين العاملين بالخارج بما يمكن من اتخاذ سياسات سليمة تستهدف زيادة تحويلاتهم إلى الوطن الأم.
- التغلب على ارتفاع تكلفة التحويلات إلى مصر من خلال الاستفادة من التكنولوجيا المالية وأدواتها المتنوعة والجديدة في تخفيض تكلفة التحويلات المالية في مصر مع ضرورة تطوير البنية التحتية التكنولوجية لتتمكن من ذلك.
- ابتكار خدمات جديدة لسهولة نقل التحويلات من أقرب فرع للبنك إلى الأسر في المناطق النائية ويمكن الاستفادة من المكاتب الحكومية المتواجدة (مكاتب البريد مثلا) في مختلف المحافظات في هذا الشأن.
- زيادة عدد فروع البنوك في الدول التي تتركز بها العمالة المصرية والتوسع في الاتفاقيات الثنائية ما بين البنوك المحلية والأجنبية حتي يتمكن المصريون بالخارج من إجراء التحويلات بسهولة وتكلفة مناسبة.
- للتغلب على محدودية القنوات الاستثمارية للتحويلات يتطلب ذلك:
  - سرعة ابتكار أوعية ادخارية مختلفة محفزة على تدفق هذه التحويلات.

- تصميم السياسات التي تستفيد من التحويلات في مجالات تنموية متنوعة مثل التعليم والصحة والتنمية الإجتماعية ..... الخ.
- مراجعة الأولويات في الإنفاق بما فيها المشروعات القومية، بحيث تخدم أنشطة تنموية مستدامة أهمها منظومة التعليم والتدريب، بحيث تكون ذات مواصفات عالمية تضمن تخريج مستويات مهارية مرتفعة قادرة على مواكبة مستجدات الطلب محليًا وإقليميًا وعالميًا.

- توطيد العلاقة بين تخصصات التعليم العالي والمؤسسات الاقتصادية لإمداد الاقتصاد برأس المال البشري الملائم لاحتياجاته مما يساهم زيادة الإنتاجية وزيادة الناتج المحلي الإجمالي.
- زيادة نسبة الإنفاق على التعليم والصحة في الموازنة العامة للدولة، وزيادة مخصصات الإنفاق على البحث والتطوير، وتحفيز وتنظيم مشاركة القطاع الخاص بقدراته المادية مع القطاع العام للاستثمار في رأس المال البشري.
- إنشاء وحدات للإرشاد الوظيفي/المهني ومتابعة الخريجين بالكليات والمعاهد التعليمية، ويُقترح أن يكون من أدوارها توفير المعلومات لتوجيه الطلاب في اختياراتهم، وينبغي النظر في استحداث خدمة معلومات مهنية لسوق العمل قادرة على تزويد الطلاب ومستشاري الإرشاد الوظيفي، ومؤسسات التعليم العالي بمعلومات عن اتجاهات عرض وطلب، وعوائد سوق العمل التي حققها الخريجون في مختلف الميادين.
- تقديم المساعدة للخريجين للالتحاق بالوظائف التي تناسب مهاراتهم وقدراتهم من خلال شبكة من العلاقات مع الشركات والمصانع المحلية والاقليمية والدولية، حيث يعتبر قسم الخريجين بمثابة نقطة وصل وبوابة مهمة لتسويق خريجي الجامعات والمعاهد في سوق العمل مع الاهتمام برفع تنافسية الخريجين في سوق العمل بتسليحهم بالقدرة على التنمية الذاتية واكسابهم قيم ومهارات الريادة التي تمكنهم من التنافس بإيجابية واقتدار داخل وخارج مصر.
- العمل على إنشاء وإطلاق منصة التوظيف الإلكتروني لتقريب المسافة بين أسواق العمل في داخل الوطن وخارجه وخريجي النظام التعليمي في مصر.
- وضع وتفعيل إطار للمؤهلات القومية المصرية يحدد حصيلة التعليم من حيث مواصفات الخريجين الخاصة بكل مستوى من مستويات الشهادات التعليمية بما فيها شهادات إتمام الدراسة الثانوية ودبلومات التعليم الفني والتدريب المهني ودرجات التعليم العالي الأخرى، ويبين المسارات

التي يمكن أن تنقل من شهادة إلى أخرى، ويمكن إيلاء عناية خاصة لمواءمة الإطار القومي للمؤهلات مع النماذج المعتدة دوليًا.

- تهيئة الجامعات المصرية للتنافسية العالمية من خلال تبني استراتيجية قومية للتعليم الجامعي مع مراعاة تباين طبيعة كل جامعة من حيث أهدافها، ورؤية الصورة المستقبلية لها في ظل اتجاهات التطور في البرامج والتخصصات والبحوث الأكاديمية والتطبيقية ومراعاة اتجاهات التدويل، مع العمل على:

-إعداد خريج مؤهل للعمل في سوق- عالمي، وتحقيق الجودة والتميز،

-تحسين العلاقات بين الدول والمؤسسات الجامعية.

-مراعاة الهوية القومية والحفاظ على المبادئ والأخلاقيات.

-تطوير الأبعاد الدولية في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع.

-إعادة هيكلة الجامعات المصرية وفقًا للاتجاهات الحديثة بما يجعلها في وضع أفضل استجابة للتدويل، بتطوير الإدارة الجامعية والتحول نحو الهيكل التنظيمي الشبكي، واستحداث المناصب القيادية التي تتسم بالطابع الدولي في اختصاصاتها.

- تبني ثقافة فرق العمل متنوعة التخصصات وذات الخبرة الدولية.
- إصدار تشريعات قانونية على المستويين الوطني والمؤسسي لتعزيز تدويل التعليم الجامعي المصري، خاصة ما يتعلق بقوانين الهجرة والإقامة.
- تحديث البنية التحتية للجامعات من مرافق وقاعات وورش ومعامل ومكتبات إلكترونية وشبكات اتصال وتواصل وغيرها من موارد وإمكانات لازمة لتدويل التعليم الجامعي المصري.

ولما كان عدد الأبحاث المنشورة في الدوريات العالمية يعكس مدى تقدم الدولة واهتمامها بعملية البحث العلمي. فقد اتخذ الاستثمار في البحث العلمي صيغا متعددة من حيث (النمو/التأثير /التدويل) مما يتطلب:

أ- التسويق الالكتروني للإنتاج العلمي من خلال:

- تحفيز وتطوير قدرة أعضاء هيئة التدريس على استخدام النشر الالكتروني.
- العمل على وضع تشريعات عربية لحماية حقوق الملكية الفكرية، حيث لا تغطى تشريعات حقوق التأليف التقليدية كل الجوانب المتعلقة بالتعامل مع المعلومات والأوعية الالكترونية.

- العمل على تدويل الدوريات العلمية وإدراجها ضمن قواعد البيانات العالمية.

ب- تقديم الدعم المادي للنشر العلمي عن طريق:

- العمل على زيادة موارد الجامعات من خلال البحث عن طرق تمويل إضافية.
- الاستقلال المالي والإداري لمطابع الجامعات، وزيادة موازنات الجامعات والبحث العلمي.
- تشجيع التأليف والترجمة بإعفاء هذا النشاط من الضرائب وتخصيص جوائز سنوية مناسبة.

ج- الارتقاء بكفاءات الباحث من حيث:

- المستوى اللغوي(اللغة العربية والاجنبية) بما ييسر الصياغة والترجمة والنشر.
- المهارات التكنولوجية بما ييسر التعامل مع تكنولوجيا الاتصالات المحلية والدولية.
- الاساليب الإحصائية ليستطيع الباحث التعامل والتفسير مع النتائج البحثية بنفسه.

د- تشجيع الجماعة العلمية Scientific community

تعرف الجماعة العلمية بأنها شبكة متنوعة من العلماء المتفاعلين وتتضمن الجماعات الفرعية التي تعمل في تخصصات معينة.

هـ- تشجيع الكراسي البحثية Research Chairs بما يحقق:

- تعزيز ونشر ثقافة الابتكار والإبداع والتطوير في مختلف مجالات العلوم والمعارف الإنسانية.
- دعم التنمية المستدامة والاقتصاد الوطني القائم على المعرفة.
- دعم الصناعات الوطنية لبلوغ العالمية عبر استخدام المناهج العلمية والنتائج البحثية.
- **تفعيل دور وحدات النشر العلمي بالجامعات بالعمل على:** تحرر وحدات النشر من النظم والإجراءات البيروقراطية الحكومية وإنشاء مراكز للنشر الدولي داخل كل كلية من كليات الجامعة.
- إلزام الباحثين والمبتعثين للحصول على الدكتوراه من الخارج بكتابة اسم الجامعة على الأبحاث الدولية المنشورة من رسائلهم العلمية، وهذا حق أصيل للجامعة ولمصر التي تقوم بتمويل تلك البعثات ماديًا.

٢.٢ ونجد من المناسب أن نضيف إلى ما تقدم عن القطاع الصحى، باعتباره مصدرًا لأعداد لا يستهان بها من العاملين المصريين في الخارج، وأن مساهمته في علاج العجز المزمن في ميزان المدفوعات يمكن أن تتضاعف بمزيد من الاهتمام بصناعة العديد من الأدوية التى يمكن استخلاص موادها الفعالة من العديد من النباتات الطبية والعطرية المتوفرة في مصر مثل الياسمين، والريحان، والبردقوش، والكموميل، والنعناع، والبقدونس، والشيح البابونج، وحبة البركة، والأقحوان، وحشيشة الليمون، والعتر، والشمر، والكراوية، والينسون، والسنامكى، والحنظل، والزربيح، وغيرها، ومصر أمامها فرصة ذهبية لتكون ثالث أكبر الدول – بعد الصين والهند – المصدرة للنباتات الطبية والعطرية[1]. ولا شك أنه من الأفضل كثيرًا أن تعمق مصر صناعة الأدوية بها من خلال استخلاص المواد الفعالة من هذه النباتات واستخدامها في صناعة الأدوية، وتصدير ما يزيد عن حاجتها من هذه الأدوية وتلك المواد الفعالة مما يُضاعف من القيمة المضافة التى تجنيها مصر من هذه النباتات الطبية والعطرية مقارنة بتصديرها في صورتها الخام الأولية.

٥-٣ استخلاصات من الفصل الثالث:

تمثل موضوع هذا الفصل في أولويات الاستثمار في قطاعى الزراعة والصناعة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات، وتم استهلاله بالتأكيد علي أهمية الاستثمار في قطاعي الصناعة والزراعة لما لهما من دور حيوي في عملية التنمية الاقتصادية سواء علي مستوي النمو الاقتصادي وتوليد فرص العمل أو علي مستوي الاستقلال الاقتصادي وحرية صانع القرار.

كما تم التأكيد على أن قطاعي الزراعة والصناعة يجب أن تكون لهما الأولوية في تخصيص الاستثمارات الوطنية من جهة، وجذب الاستثمارات الأجنبية من جهة أخرى، وذلك لأنهما من القطاعات كثيفة العمل بما يساعد في مواجهة مشكلة البطالة، كما أن هذين القطاعين يوفران وسائل إشباع حاجات المواطنين لمعظم –إن لم يكن كل– مقومات الحياة من غذاء وكساء ومأوى ومستلزمات الرعاية الصحية والتعليم والتعلم والثقافة ووسائل نقل وانتقال واتصالات، ووسائل حماية أمن هؤلاء المواطنين على المستويين الداخلي والخارجي، وكلها مجالات تلقى بأعباء ثقال على ميزان

---

(1) https://www.almasryalyoum.com/news/details/1209182

المدفوعات بقدر ما يكون إنتاج قطاعي الزراعة والصناعة قاصرًا عن تلبية طلب المواطنين عليها، مما يترجم بعجز في الميزان التجاري ومن ثم في ميزان المدفوعات، كما هو الحال بالنسبة لمصر، هذا بالإضافة الي التبعية المفرطة في الاعتماد علي الخارج.

وبناًء على ذلك تؤكد الدراسة في هذا الفصل على:

١- أهمية أن تحظى كل من الزراعة والصناعة بأولوية متقدمة في خطط وسياسات الاستثمار في الاقتصاد المصري وأن تكرس لهذين القطاعين مصادر التمويل الكافية سواء كانت مصادر داخلية أو خارجية.
٢- تمويل مشروعات التوسع في إنتاج السلع الزراعية الأساسية في نمط الاستهلاك المصري (خاصة القمح) وتلك التي يرتفع الطلب الأجنبي عليها (مثل الموالح والتمور).
٣- استعادة موقع مصر في إنتاج وتصدير الأقطان طويلة التيلة ومنتجاتها من الملابس والمفروشات.
٤- التوسع في زراعة النباتات الطبية والعطرية مع استخدام أكبر قدر ممكن منها في صناعة الأدوية عامة، واستخلاص وتصدير المواد الفعالة لهذه الأدوية خاصة.

وفيما يتعلق **بالسلع والمنتجات الصناعية** تتوفر لدى مصر قدرات وإمكانيات فعلية وكامنة على تحقيق تقدم وتنوع كبير في إنتاج هذه السلع والمنتجات ولكن تحقيق ذلك يستدعى العمل على تعبئة الجهود الوطنية لتحقيق ذلك مصريا مائه في المائة و/أو إذا اقتضى الأمر التعاون مع دول أخرى ولتكن عربية في المقام الأول (حيث يمكن التأليف بين الخبرات والكفاءات العلمية والتنفيذية البشرية المصرية والقدرات التمويلية الكبيرة للدول العربية البترولية) أو أجنبية في المقام الثاني، وبمراعاة التوزيع العادل للثمار التي يمكن أن تترتب على هذا التعاون بين جميع أطرافه.

وربما يكون من المناسب في هذا المقام أن نسترعى الانتباه إلى الدور الذى تقوم به القوات المسلحة المصرية في مجالات الإنتاج الصناعي والزراعي، وما يرتبط بها من بحوث ودراسات وهو دور إيجابي لا يجب أن تحد منه مناوئات داخلية أو خارجية أيا كانت مصادرها أو دوافعها، ويكفي لدحض هذه المناوئات أن نذكر أن القطاع العسكري لعب أدوارًا رئيسية في تقدم معظم الدول التي تتصدر المشهد العالمي اقتصاديًا في المجالات الصناعية والزراعية والصحية وما يرتبط بها من بحوث وسياسات.

وربما يكون من المناسب أيضًا في هذا المقام أن نسترعى الانتباه إلى وجوب حصر ما لدى أكاديمية البحث العلمي من مشروعات لبراءات اختراع مصرية والعمل على الإسراع بتيسير الترخيص لها وطرحها للتطبيق في الاقتصاد المصري مع طرح منتجاتها في الأسواق الداخلية والخارجية، فذلك من شأنه أن يعطى دفعة قوية للتقدم الصناعي في مصر.

وإذا كانت ملاحظاتنا هذه لا تستنفد كل ما هو مطلوب وممكن كى تلعب الزراعة والصناعة في مصر دورًا أكثر فاعلية في التنمية الاقتصادية والإجتماعية في مصر عامة وفي علاج العجز المتواصل في ميزان المدفوعات المصري خاصة، إلا أنه من المفيد أن نسترعى الانتباه إلى ضرورة أن تتبنى الدولة سياسات وحوافز وإجراءات من شأنها تحفيز وتشجيع مستوردي الكثير من السلع الزراعية والصناعية على التحول من مجرد موردين وتجار لهذه السلع إلى منتجين لها لتلبية أكبر قدر ممكن من الطلب الوطني على هذه السلع كمرحلة أولى يتبعها توسع في إنتاجها والتصدير منها إلى الأسواق الخارجية.

٥-٤ استخلاصات من الفصل الرابع

اختص هذا الفصل بالبحث في موضوع الاستثمار في قطاع المعلومات والاتصالات وعلاقته بميزان المدفوعات في مصر، وقد استهل بالإشارة إلى أن هذا القطاع يعد من القطاعات مرتفعة النمو، وله آثار اقتصادية واضحة على التنمية الاقتصادية والإجتماعية والنمو الاقتصادي والإنتاجية الكلية لعوامل الانتاج في كل قطاعات الاقتصاد القومي، مما ينعكس على ميزان المدفوعات، وللاستثمار في هذا القطاع العديد من الآثار الإيجابية المباشرة وغير المباشرة على ميزان المدفوعات عبر العديد من القنوات سواء من خلال صادرات وواردات السلع والخدمات أو من خلال تأثيره على النمو الاقتصادي والإنتاجية.

كما يمارس قطاع الاتصالات والمعلومات آثارًا إيجابية على ميزان المدفوعات من خلال زياده الانتاج في القطاعات الاخرى حيث يتميز هذا القطاع بقوه الترابط الأمامي والخلفي بالقطاعات الاخرى في الاقتصاد القومي، ناهيك عن آثاره على التجارة الخارجية كقطاع ييسر ويختصر وقت تقديم الخدمات اللوجستية في مجال الصادرات والواردات من خلال توفير المعلومات عن الأسواق والفرص التسويقية وتسهيل واختصار عمليات الشحن والتفريغ، كما أن له دور إيجابي في جذب

الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي يتعين مراعاة توجيهها على نحو يعظم آثارها الإيجابية على ميزان المدفوعات.

ومن ثم حرص هذا الفصل من الدراسة على تحليل أثر الاستثمار في قطاع الاتصالات والمعلومات على ميزان المدفوعات سواء بطرق مباشرة أو غير مباشرة باستخدام مصادر البيانات المصرية والدولية مع اهتمام خاص باستخدام بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء الخاصة بتحليل جدول المدخلات والمخرجات لمصر في عام ٢٠١٦/٢٠١٧ لتقدير الآثار الإنمائية للقطاع من خلال تحليل ترابطاته الأمامية والخلفية مع باقي قطاعات الاقتصاد المصري، حيث أوضح التحليل أنه من أقوى القطاعات تأثيرًا من خلال هذين النوعين من الترابطات.

والحقيقة أن هذا الفصل من الدراسة يعد إضافة إلى الدراسات المصرية المتعلقة بالتعريف بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودورها في التنمية الاقتصادية عامة، وفي تحسين أحوال ميزان المدفوعات خاصة.

وفيما يخص هذه النقطة الأخيرة اهتمت الدراسة في هذا الفصل ببيان وتحليل علاقة الاستثمار في قطاع المعلومات والاتصالات بميزان المدفوعات من خلال تقسيمها إلى علاقة مباشرة من خلال السلع والخدمات الخاصة بقطاع المعلومات والاتصالات، وعلاقة غير مباشرة من خلال الإنتاج في القطاعات الاخرى، وبيان أثر التطبيق المتزايد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات علي الانتاجية، وأثر هذه التكنولوجيا علي الصادرات الواردات.

وربما يكون من المناسب في ختام استخلاصاتنا من الفصل الرابع أن نضيف ضرورة أن تبدى مصر اهتمامًا أكبر وأعمق بتصميم وإنتاج المستلزمات السلعية والبرامجية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأن ينظر المختصون والمتخصصون في هذا المجال إلى تحقيق ذلك على أنه هدف استراتيجي يتعين الإسراع في تحقيقه لأسباب اقتصادية وتجارية من جهة ولأسباب أمنية من جهة أخرى.

المـــــــــلاحق

جدول (١): تطور تحويلات المصريين العاملين بالخارج خلال الفترة (٢٠٠٤/٢٠٠٥ – ٢٠١٨/٢٠١٩)	
بالمليون دولار	
السنوات	تحويلات العاملين بالخارج
٢٠٠٤/٢٠٠٥	4329.5
٢٠٠٥/٢٠٠٦	5034.2
٢٠٠٦/٢٠٠٧	6321
٢٠٠٧/٢٠٠٨	8559.2
٢٠٠٨/٢٠٠٩	7805.7
٢٠٠٩/٢٠١٠	9753.4
٢٠١٠/٢٠١١	12592.6
٢٠١١/٢٠١٢	17970.9
٢٠١٢/٢٠١٣	18668
٢٠١٣/٢٠١٤	18518.7
٢٠١٤/٢٠١٥	19330
٢٠١٥/٢٠١٦	17077.4
٢٠١٦/٢٠١٧	21816.3
٢٠١٧/٢٠١٨	26392.9
٢٠١٨/٢٠١٩	25150.8
المصدر: بيانات البنك المركزي المصري، البحوث الاقتصادية، بيانات السلاسل الزمنية، ميزان المدفوعات المصري، متاحة علي: https://www.cbe.org.eg (last accessed on 24/9/2020).	

جدول (٢) التوزيع الجغرافي للمصريين في الخارج المسجلين بشكل رسمي – الغير مسجلين (تقديرياً) لعام ٢٠١٥

الدولة	القيم المُطلقة (بالألف)			النسب (%)		المسجلين/ الإجمالي (%)
	المسجلين	غير المسجلين	الإجمالي	المسجلين	غير المسجلين	الإجمالي
الدول العربية	١,٧٧٥	٣.١٦٣	٤,٩٣٨	٨٧.٤	٥٨.٦	٦٦.٥	٣٥.٩
الدول الأوروبية	١٣٥	٦٦٢	٧٩٧	٦.٦	١٢.٣	١٠.٧	١٦.٩
دول شمال أمريكا	١٠٧	١,٢٦٠	١,٣٦٧	٥.٣	٢٣.٣	١٨.٤	٧.٨
الدول الآسيوية	٤	١٧	٢١	٠.٢	٠.٣	٠.٣	١٩
استراليا	٤	٢٥٣	٢٥٧	٠.٢	٤.٧	٣.٥	١.٦
دول أمريكا الجنوبية	١	٦	٧	٠.٠	٠.١	٠.١	١٤.٣
الدول الأفريقية	٦	٣٨	٤٤	٠.٣	٠.٧	٠.٦	١٣.٦
الإجمالي	**٢,٠٣٢**	**٥,٣٩٩**	٧,٤٣١	١٠٠	١٠٠	١٠٠	**٢٧.٣**

Source: International Organization for Migration- IOM (2017) Egypt Labour Market Report, Demographic Trends, Labour Market Evolution and Scenarios for the Period 2015-2030, p10.

جدول (٣)

التوزيع النسبي للمصريين في الدول العربية لعام ٢٠١٥

الدولة	النسب (%)		
	المسجلين	غير المسجلين	الإجمالي
المملكة العربية السعودية	٩٧.٥	٤١.٦	٥٦.٤
الأردن	٠.٢	٢٣.٣	١٧.٢
الإمارات العربية المتحدة	٠.٩	١٤.٤	١٠.٨
الكويت	٠	١٣.٢	٩.٧
أخري	١.٤	٧.٥	٥.٩
الإجمالي	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**

Source: International Organization for Migration- IOM (2017) Egypt Labour Market Report, Demographic Trends, Labour Market Evolution and Scenarios for the Period 2015-2030, p11.

شكل (١)

إجمالي أعداد المصريين في الخارج خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٩)

بالمليون فرد

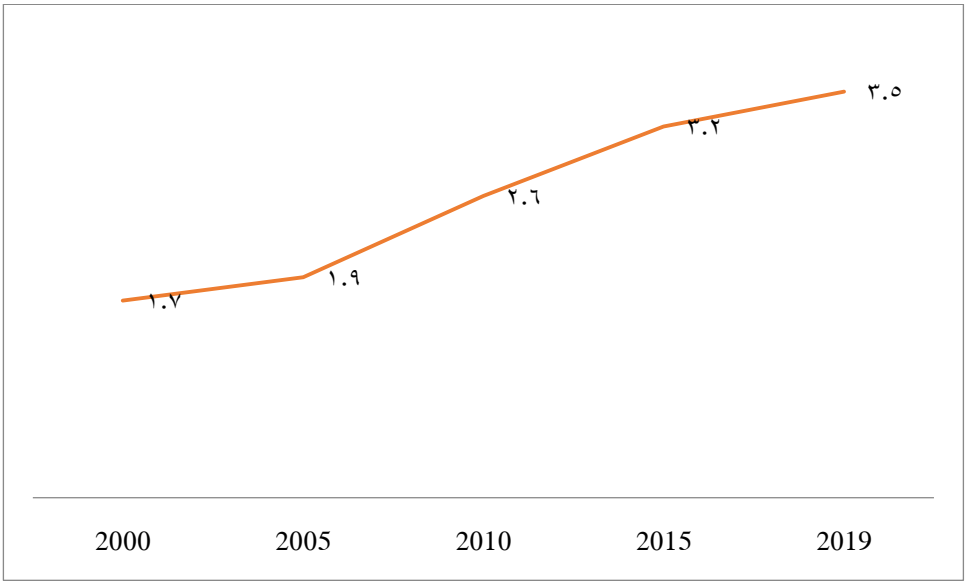

Source: Migration Data Portal. Avialable At Https://Migrationdataportal.Org (Last Accessed On 24/9/2020).

المراجع

أولا: المراجع العربية:

١. أنيس أسعد عبد الملك. ***الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي.*** (الإصدار ٣). مصر: دار المعارف، ١٩٨٦.

٢. بسام الحجار، ***العلاقات الاقتصادية الدولية***، لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،٢٠٠٣ .

٣. البنك المركزي المصري، ***النشرة الاحصائية الشهرية العدد رقم(٢٨١)-اغسطس ٢٠٢٠"***، قطاع البحوث الاقتصادية، **www.cbe.org.eg**

٤. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام، ***تحديات امن الإنسان في البلدان العربية***، برنامج الأمم المتحدة, الإنمائي الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والإجتماعي٢٠٠٩، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

٥. تقرير المعرفة العربي، ***نحو تواصل معرفي منتج***، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مؤسسة فهد بن راشد المكتوم، دار الغرير للطباعة، الإمارات العربية، دبي٢٠٠٩.

٦. جريدة الاهرام، ***مواصفات جودة وفرص عمل للخريجين واعتراف دولى «الإطار الوطنى للمؤهلات»***.. **جواز العبور إلى العالمية٨/ ٢٠٢٠**
http://gate.ahram.org.eg/News/2451904.aspx

٧. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، جمهورية مصر العربية، ***النشرة السنوية للمصريين الذين حصلوا على الموافقة للهجرة للخارج والمصريين الحاصلين على جنسيات اخري***،٢٠١٩.

٨. رئاسة الجمهورية، التعليم الفنى والتدريب، ***تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا، المجالس القومية التخصصة***، الدورة التاسعة والعشرون، القاهرة، ٢٠٠٢-٢٠٠٣

٩. زينب حسين عوض الله، ***الاقتصاد الدولي (العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية الاقتصاد الدولي الخاص للأعمال اتفاقيات التجارة العالمية***، دار الجامعة الجديدة، ٢٨ س /سويتر الازاريطة،٢٠٠٤ .

١٠. ساري حنفي وريغاس أرفانتيس، ***البحث العربي ومجتمع المعرفة :رؤية نقدية جديدة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية***، ٢٠١٥.

١١. السعيد بريش. ***الاقتصاد الكمي***. الجزائر: دار العموم للنشر، ٢٠٠٧ .

١٢. السيد أحمد عبدالغفار، ***دور التعليم الثانوى الفنى فى مواجهة تحديات بناء الاقتصاد المعرفى***، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، شعبة بحوث التعليم الفنى، القاهرة، ٢٠١٠.

١٣. السيد محمد أحمد السريتي. ***التجارة الخارجية***. مصر: الدار الجامعية. ٢٠٠٩.

١٤. السيد ياسين، ***الأمن القومي والبحث العلمي*** (٣)، ٥ ديسمبر ٢٠١٣ السنة ١٣٨ العدد ٤٦٣٨٥.

١٥. صندوق النقد الدولي، ***دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي***، ط٦ ،٢٠٠٩.

١٦. صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، ط٦ ،٢٠٠٩،.

١٧. عادل مجيد العادلي، ***مساهمة التعليم في عملية الإنماء الاقتصادي في البلدان العربية***، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الخامس و الثلاثون،٢٠١٥.

١٨. عادل محمد القطاونة (٢٠١٤).***اهمية الإستثمار في التعليم العالي والبحث العلمي***.

١٩. عبد الجبار محمود، ***التنمية البشرية المستدامة***، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، .العدد(49)، مجلد ١٤، ٢٠٠٨.

٢٠. عبد القادر محمد عطية ، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية للنشر، مصر الإسكندرية، ٢٠٠٥ .

٢١. عبد الله قدي. ***مدخل للعلاقات الاقتصادية الدولية***. الجزائر: دار هومة للنشر، ٢٠٠١.

٢٢. عبد لله زاهي الرشدان، ***في اقتصاديات التعليم***، دار وائل، ط ٣،الأردن، ٢٠٠٨.

٢٣. على عبد القادر على، ***قياس معدل العائد على التعليم***، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الكويت،٢٠٠٩.

٢٤. على ليلة، ***النظرية الإجتماعية وقضايا المجتمع***، مصر، مكتبة الأنجلو المصرية،٢٠١٥.

٢٥. علي السلمي، الإدارة فى عصر العولمة والمعرفة ٢٠١٤.

٢٦. علي عبد الوهاب النجا، ***اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية***، مكتبة الوفاء للنشر،الإسكندرية، ٢٠١٤.

٢٧. عمر أحمد همشري، ***مشكلات النشر العلمي في الوطن العربي ومعوقاته (الواقع والطموح)***، ورقة مقدمة لصالح المؤتمر السعودي الدولي الثاني للنشر العملي المنعقد يومي ١١-١٣ أكتوبر ٢٠١٥، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، **٣فبراير ٢٠٢٠،www.naqaa.com**

٢٨. اليوم السابع. لجنة-التعليم-الهندسى-بـ-المهندسين-تبحث-مشاكل-المعاهد-الخاصة youm7.com/story/ ٧/٢٠٠٠ ٥٠١٠٢٧/

٢٩. المجلس الاعلى للجامعات المصرية، ٢٠٢٠/٢٠٢١ https://scu.eg/pages/private_universitie

٣٠. محمد الجهني، ***التعليم.. الاستثمار في رأس المال البشري*** ٢٠١٥-٠٩-١٣

٣١. محمد راتول، ***الاقتصاد الدولي مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية***. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، ٢٠١٨ .

٣٢. محمد عبد المنعم ابو زيد، ***نحو تطوير المضاربة في المصارف الاسلامية***، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ٢٠١٥ .

٣٣. محمد ناجي التوني، ***دراسة قياسية للتعليم وسوق التنمية البشرية في دولة الكويت***، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية المجلد، العشرون، العدد الأول، يونيه ٢٠٠٤ .

٣٤. محمد نبيل نوفل،، ***التعليم والتنميَّة الاقتصاديَّة***، مكتبة الانجلو المصريَّة، القاهرة، ١٩٧٩.

٣٥. محمد يوسف المسيليم، ***اقتصاديات التعليم واستثمار العنصر البشري***، جامعة الكويت، ٢٠٠٢.

٣٦. المركز المصري للدراسات الاقتصادية(ECES)، ***رأى في أزمة تحويلات المصريين بالخارج***، ٢٢-٢٣ مارس ٢٠٢٠، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة التعاون، تحويلات العمالة الأجنبية في دول مجلس التعاون- محدداتها وآثارها الاقتصادية، العدد ٥٩ يونيو ٢٠٠٤ .

٣٧. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ، ***مراجعات لسياسات التعليم الوطنية: التعليم العالي في مصر***، البنك الدولي،٢٠١٠ .

٣٨. منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي ***التعليم العالي في مصر مراجعات لسياسات التعليم الوطنية التعليم العالي*** في مصر،٢٠١٠ .

٣٩. منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي، ***مراجعات لسياسات التعليم الوطنية التعليم العالي في مصر***، البنك الدولي،٢٠١٠ .

٤٠. ناصر نصر واخرون، ***قرض مصر من صندوق النقد الدولي بين الاصلاح والعلاج بالصدمة***، دراسة حالة لجمهورية مصر العربية،المركز الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية،٢٠١٨ .

٤١. هبه طوال، ***سبل وآليات علاج الاختلال في ميزان المدفوعات***، مجلة البناء الاقتصادي، الجزائر مجلد(٢)،ع(٢)،ديسمبر،٢٠١٩

٤٢. الهيئة القومية لضمان الجودة و الاعتماد https://naqaae.eg/?p=3090

٤٣. الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد،هيئة الجودة تطلق المنصة الإلكترونية للإطار الوطني للمؤهلات .

٤٤. وزارة التخطيط، جمهورية مصر العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ***لمحة عامة تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٩*** One United Nations Plaza New York, NY 10017 www.undp.org

٤٥. وزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى، ***الخطة الاستراتيجية لوحدات تيسير الانتقال إلى سوق العمل ٢٠١٧ – ٢٠٢٢***،مصر،٢٠١٥

٤٦. وزارة التعليم العالي، المجلس الاعلى للجامعات، http://portal.mohesr.gov.eg/ar-eg/Pages/Home.aspx

٤٧. وزارة الصحة والاسكان ٢٠٢٠
https://www.care.gov.eg/EgyptCare/Index.aspx
٤٨. وزارة المالية، جمهورية مصر العربية، ***البيان المالي***،مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٨-٢٠١٩ .

ثانيا: المراجع الأجنبية:

1. A., Maryam& B., Mahdi. "*Evaluating The Learning Outcomes of International Students as Educational Tourists*", Journal of Business Studies Quarterly, Vol.(5), No. (2) (2013), pp13 0-140

2. A., Maryam& B., Mahdi. "*Evaluating The Learning Outcomes of International Students as Educational Tourists"*, Journal of Business Studies Quarterly, Vol.(5), No. (2) (2013), pp13 0-140

3. Andres B.، & Mikael L., "*Education and Economic Development –What does empirical research show about causal relationships*", The Swedish Institute for Social Research, Stockholm University, Report for ESS, 2005

4. Blecker, Robert A. etal., "*Does the Balance of Payments Constraint Explain the Slowdown in Mexican Economic Growth After Trade Liberalization*"، June 2012

5. Chen, Dong. "*Internationalization of Higher Education in China and Its Development Direction"*, Higher Education Studies, Vol.(1), No.(1), (2011)، pp79-83

6. Dinesh,Thirupuvanarajah. *"Universities' Response to Internationalization: Case of University of Twente, is it Truly International"*, MSc., School of Management and Governance, University of Twente (2010). p10

7. Faculty of Engineering, Port Said University, Egypt – Post No. 42523 http://staff.psu.edu.eg/mnada/publications/%D9%86%D8%B8%D8%B1%D8%A9%D9%85%D8%AA%

8. Farrell, M. "*Technology, Education, and Economic Development*" , A Keynote Address to the 13th Commonwealth Conference of Education, MacMillan Canada 1997

9. Fashina O. A, et al, "*Human capital and economic growth nexus: Evidence from Nigeria*". Journal of International Studies, vol. 11, issue. 2, (2018),pp. 104-117. doi:10.14254/2071-8330.2018/11-2/8

10. Frost, J., "*Returns to Qualification in Informal Employment: A Study of Urban Youth in Egypt*", Munich Personal RePec Archive, MPRA PaperNo. 12599, Ludwig-Maximilians-University, Munich(2008)

11. Gacel-Avila, J. "*The Internationalization of Higher Education: A Paradigm for Global Citizenry*", Journal of Studies in International Education. 9, No. 2, ASIE: London. 2005

12. Gylfason, T. "*Natural Resources, Education and Economic Development*", 15th Annual Congress of The European Economic Association, Bolzano, Aug. 2000

13. Hnushek E. "*The Failure of Input-Based Schooling Policies*", Economic Journal, 2003,p44

14. Höhle, Ester. "*From apprentice to agenda-setter: comparative analysis of the influence of contract conditions on roles in the scientific community"*. Studies in Higher Education(2015). 40(8), 1423-1437.http://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/03075079.2015.1060704

15. Ibrahim M., (2018), *"Interactive effects of human capital infinance–economic growth nexus in Sub-Saharan Africa".* Journal of Economic Studies, Vol. 45 Issue. 6, pp1192-1210.https://doi.org/10.1108/JES-07-2017-0199

16. Johnstone, D. B. "*The Economics of Costs Sharing in Higher 13. Education: Comparative analysis*", The Economics of Education Review Vol. 23, 2004,p22

17. Jonathan Temple, *"Education and Economic Growth"*, HM Treasury Seminar on economic growth and government policy, Oct. 2000،p22

18. Mc Combi, John S.L. *"Criticism and Defenses of the Balance of Payments Constrained Model: Some Old , Some New"* , PSl Quarterly Review, Vol. 64, No. 259 (2011), pp353-392

19. Ministry of Planning، United Nations Development Programme, "*Egypt's Voluntary National Review*" , Cairo, Egypt 2018,p18

20. National Qualifications Framework 3 January 2018 ، https://www.westerncape.gov.za/service/national-qualifications-framework-nqf-qualifications-and-unit-standards

21. National Qualifications Framework، https://en.wikipedia.org/wiki/National_qualifications_framework

22. New Zealand Government, "*The New Zealand Qualifications Framework*", May 2016, https://www.nzqa.govt.nz/assets/Studying-in-NZ/New-Zealand-Qualification Framework/requirements-nzqf.pdf

23. OECD، *"The Role of National Qualifications Systems in Promoting Lifelong Learning، Report from Thematic Group"*, 2011، PP6-8.

24. Ogundrai K. & Awokuse T "*Human capital contribution to economic growth in Sub-Saharan Africa: Does health status Mmatter more than education"*. Economic Analysis and Policy, vol. 58, (2018), pp. 131-140, www.elsevier.com/locate/eap

25. Philip S. & Martin W. "*Education and Economic Growth*", National Institute of Economic and Social Research , 2 Dean Trench Street, London, SW1P 3HE, Aug. 2003,p23

26. Psacharopoulos, G, "*Returns to Investment in Education: A Further Update*", policy research working paper 2881, World Bank, 2002

27. Shaw, Kelly, "*Internationalization in Australia and Canada: Lessons for The Future"*, College Quarterly, Vol. (17), No.(1) (2014).,pp1-17

28. Teixeira A.A. & Queiros A.S، "*Economic growth, human capital and structural change: A dynamic panel data analysis Research Policy"*, vol. 45, (2016), PP. 1636-1648 www.elsevier.com/locate/respol

29. The World Bank, "*Egypt Economic Monitoring Report*". Washington, D.C.:Social and Economic Development Group, MENA Region. 2008b

30. Thirlwall , A. P. , "*Balance of payments Constrained Growth Models: History and Overview, PSL Quarterly Review"*, Vol.64, No.259(2011), pp

31. Thirlwall , Anthony P. , "*Balance of payments Constrained Growth Models: History and Overview, PSL Quarterly Review*", Vol.64. No.259(2011), pp 307-351

32. UNDP. Human Development Reports, 2011, *"Sustainability and Equity: A Better Future for All"* , table .9 New York, UNDP, 2011.

33. UNDP. Human Development Reports, "*Sustainability and Equity: A Better Future for All*" , table .9 New York, UNDP.

Abstract

Investment Priorities and their Relationship to the Egyptian Balance of Payments During the period (2003-2019)

The main notion of this research stemmed from the observation that the Egyptian balance of payments suffers a permanent deficit. This balance barely knew an economic balance, let alone a surplus, over such a long period of time. Although treating this deficit requires increasing the commodity and service exports' value to equal the imports' value, this hasn't been achieved during the aforementioned, which was reflected in a sharp deterioration in the value of the Egyptian pound in the hope that this would succeed in adjusting the balance of payments deficit, but this did not happen.

This research raises the issue of investment priorities in Egypt and their implications on the balance of payments, and the basic idea in this proposal is that the more investment priorities are biased towards the areas of production and marketing of "non-tradable goods and services" (for example, the real estate sector and its services), the more difficult becomes the problem of balance of payments deficit. This difficulty increases particularly when the profit margins in these areas are higher than what can be achieved in the production and marketing of tradable goods and services.

Accordingly, the study includes five chapters: The first is a theoretical and conceptual framework for criteria and determinants of investment priorities and their implications to the balance of payments. The second discussed the investment priorities in the education and health sectors from the perspective of the relationship with the balance of payments, considering that the bulk of Egyptians' remittances comes from Egyptians workers in these two fields.

The third chapter discusses investment priorities in the industrial and agricultural sectors from the perspective of the relationship to the balance of payments, while the fourth chapter deals with the investment priorities in the communications and information technology from the same perspective.

Finally, Chapter Five presents conclusions about the implications of the proposed priorities and policies on the Egyptian economy in general and the balance of payments in particular.

Arab Republic of Egypt

Institute of National Planning

Planning and Development Issues Series

Investment Priorities and their Relationship to the Egyptian Balance of Payments During the period (2003 – 2019)

No. (323) – August 2021